

هذا مجيب النذال إلى شرح
قطر النذال للعالم الحق
والإمام المذوق الشيخ
الفاكهاني رحمه الله تعالى
أمين

٢٢
م



وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبا جميعين
 الحمد لله الراجح من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نجاه وقصده
 سبحانه عفوه وغفرانه المغنى بواسع فضله من افتقر لوجوده واحسانه
 الفاعل لما يشله فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات
 والمعجزات الجمة ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم في الحل
 والحرمه ونفته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب و
 الحكمة وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمه
 وخص من امن به فجعل له بدل الحسنه عشرة امثالها في اشمل جوده
 وما اجمعه فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسع
 الابدية والامن من العذاب والعقوبه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
 المقنفين لاوضع المسالك ائمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد
 حبات الارض وفي الدنيا وبعد هذا شرح لطيف وضعته على المقدمة

الموضوع في علم العربية السماء بقطر النداء وبيل الصدا للعالم الحق
 والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعته وحاكمها
 ابن عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصارى رحمه الله
 عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها مترجماً بكل ما قام مع الاتيين
 بدليل المسائل وتعليقها في الغالب جانباً فيه الايجاز الخلد واطاب
 الممل حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها
 ومقمتها (مجيء النداء) الى شرح قطر النداء وبالله اعظم وعليه اتوكل
 واليه اضرع واتوسل ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصاً لوجهه
 الكريم وسبباً للفوز بجنت النعيم وان يبلغنى احسن الامل ويوفقنى
 فى القول والعمل انه خير موفق ومعين لارب غيره ولا مأمول الاخيره
 (مُقَدِّمَةٌ) اعلم ان من اراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل
 ينبغي له ان يتصور اولاً حقيقته بحدوده او رسمه ليكون على بصيرة فى
 طلبه فان من ركب متن عمياً أخطأ خطاً عشواً وان يعرف موضوعه و
 هو ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف
 غايته وهى الثمرة التى لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد
 هذا العلم الذى نحن بصدد علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلم
 اعراباً وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات
 الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطا فى اللسان والاستعانة
 على فهم معانى الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
 لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث فى كل علم عن
 احوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة
 تبركاً باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعمل بقول النبى العظيم كل امر
 ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداءى اقطع (الْكَلِمَةُ) بفتح الكاف
 وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهى لغة نقال الجمل
 المفيدة لقوله تعالى كَلَامًا كَلِمَةً هُوَ قَائِلُهَا وَكَلِمَتُهَا لِيُتْلَىٰ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ

رَبِّكَ وهو من اطلاق الجزء مراد به الكل واصطلاحاً (قَوْلٌ) اى مقول تحقيقاً
 او تقديره استعمال المصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ
 الموضوع لمعنى مفرد اكان او مركباً مفيداً كان او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ
 به الانسان مهما كان او مستعملاً فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع
 فكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالرد والاربع
 وهو الخط والاشارة والعقد والنصب للمشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى
 وصح الاجراج به وان كان جنسهما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
 فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول
 مع فصله الذى هو (مُقَرَّدٌ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد
 القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعقودون اللفظ كما يقال
 معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزائه
 هى ذوات حروف الثلاثة التى هى زيد وكل منها لا يدل على معنى ليست
 اجزائه الزاى والياء والدال خلافاً لما فى الشرح بل هذه اسماء مسماها يا قها
 اجزائه ومسماها قها لا تدل على معنى يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء
 حروف المعاني التى هى قسيمة الاسماء والانفال كما صرح به العلامة ابن الجوزى
 شريف فى حاشيته على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء
 معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاجراج
 ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وبياء النسب وقاء التانيث
 والفاء للفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف
 كغيره لعله لما جفع اليه الرضى من انها مع ما هى فيه كلمتان صارتا كالكلمة
 الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المنجى واسقط ايضا
 من التعريف الوضع الخرج للهمل للاستغناء عنه بتصديره بالقول الموضوع
 لمعنى لا غير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واشتر
 القول على اللفظ لكونه جنساً قريباً بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه
 وعلى غيره والقول هو الذى اطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق

الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد
 أولى ومقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً
 فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التقاء
 والخطاب واللام في الكلمة كما قال الرضي لما هية الجنس من حيث هي من
 غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة
 التام في مقام التعريف التنبيه من اقل الامر على ان الكلمة لا تصدق
 على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم
 مثلاً انه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسم العقلية ثلاثة اسم و
 فعل وحرف لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم
 يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها او لا الثاني الحرف
 والاول اما ان يقترب باحدا لازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول
 الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الجزئيات كانقسام
 الحيوان الى انسان و فرس ومن جعلها اقساماً للكلام او للكلم فهو من تقسيم
 الكل الى اجزائه كانقسام السكجيين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق
 اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم
 الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لاعنه واخر
 الحرف لعدم مضافيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا خذ ودي يعرف
 بها ويتميز بها عن قسميه واثرا التميز بالعلامة على الحد وان كان الحد مضطرب
 لا طراد وانعكاسه بخلافها اذ لا انعكاس تسهياً على المبتدى فقال
 قائماً الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترب باحدا لازمنة
 الثلاثة وضعاً (فيعرف) اي يتميز عن قسميه (بال) المعرفة من
 قوله (كالرجل) اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غير هاتين
 فيقال ال الموصولة او الزائدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع
 الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كما
 مثل لان كثير من الاسماء لا يدخاها ال كالمضمرات والذوات والكثر الاله

ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل
منهما من خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما
ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال البحر
انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذوذ لكن
الاوّل هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام
وتعبير غيره بأداة التعريف احسن من تعبيره بال لشموله لال واللام
على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولا م بدلها على لغز حمير كقول
عليه الصلاة والسلام ليس من ابرام صيام في مسفر (و) يعرف ايضا
من آخره (بالثبوتين) وهونون ثبتت لفظا لا خطأ استغناء عنها بتكرار
الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق
لل اسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء اشعار ببقائه على اصلته
بحيث لم يشبه الحرف فيبقى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك
(كجر جيل) ويجال الثاني تنوين التثنية وهو اللاحق لبعض الاسماء للبنية
اشعار بان المراد غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها
ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كيبويه
الثالث تنوين للمقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء كسلمات سمي بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين الغرض
وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واى عوضا عن مضافهما اذا حذف نحو وانتم
حينئذ وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اَيّامًا تدعوا و
للجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذف ياؤه كجوار وغواش فالثنوين فيهما
عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح واما الثنوين اللاحق لروى البيت وهو
الحرف الذي تعزى له القصيدة وللأعاريض للمقناة والمصرعة فتسميته
تنوين ايجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم وجماعته ال وثبوت خطا
ووقف واحد في الوصل نص عليه ابن مالك في القفة وتبعه ابنه في تلك

الحاجية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد افي ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام الثنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها	فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل واللتكرزد	ونم او احك اضطرار غال وما همزا

و يعرف ايضا (بالحكي يثبت عنه) اى الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تم به الفائدة (كثاء ضربت) بتثليثها بالحركات فانها اسم لافك قد حدثت عنها بالضرب ولكن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف عن الثانى بانه فعل وهل هذا الاتناقض قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملتا فيهما رفعه كخروج من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى اعتبروا فى الاسناد الى القول اسنادا ملل المعناه ليضج ما اسند اليه ما للفظه كالمثاليين المذكورين واما اسناد خير الى تسع في قولهم تسع بالمعدي خير من ان تراه فتقول (وهو) اى الاسم بعد التركيب (ضربان) اى نوعان احدهما (مُعَرَّبٌ) وهو الاصل فى الاسماء اى الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا امكن ان انصرف انما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل انه يمكن تمييزها بغيره والمعرّب مشتق من الاعراب فينبغى الكلام عليه أولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب عن حاجته اذا بان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجاريتها عروبه اى حسنا واصطلاحا على القول بانه لفظى اثر ظاهرا ومقدّر يجلبه العامل فى آخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذوذ وعلى القول بانه معنوى تغييرا واخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتأخرين

وهو ظاهر تعريفه للعرب بقوله (وهو ما) أي الذي وشئ (يتغير
هيئة) (آخره) لفظا وتقديرا (سبب العوامل) المتغيرة للقسمة
رفعا ونصبا وجرأ الداخلة عليه لفظا وتقديرا وذلك كزيد
وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للعرب قد دخل فيه التغير الحائث في
الأوائل والأواسط وخروج بقوله آخره تغير الأوائل والأواسط والمراد بالآخر
ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا وتقديرا
إشارة إلى أن العرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الأعراب كزيد وتقديري
وهو ما يقدر فيه ذلك كالنقى وغلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرأ وجمع
المذكر التام للمضاف إلى ياء المتكلم رفعا فقط كسلى وكذا الأسماء الستة
والجمع المذكور مطلقا والنقى رفعا إذا ضيفت إلى كلمة أو لها ساكن نحو جاء
أبو الحسن وسلى القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره
وخروج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها
كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه إشارة
إلى آخر العرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلطا عليه سواء
تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيد أضررت ولا فرق فى ذلك بين أن يكون
العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدرا كما فى يكمر درهم اشتريت إذا التقدير بك
من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا وتقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر
فى آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم الحرف
ثم الاسم ولا يؤثر العامل اثنين فى محل واحد ولا يجمع عاملان على معمول
واحد ولا يمتنع أن يكون له معمولات والأصل تخالفه مع المفعول فى النوع
فإن كانا من نوع واحد فلشابهة العامل ما لا يكون من نوع المفعول والصحيح
فى الأعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل أنه جزء منها ومقارن للوضع
و الثانى (مبني) وهو ما كان (يخلافهم) أي للعرب أى ما لم يتغير
آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو يضده لكان أولى لأن
الأعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود

والفصح وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها
الثبوت واصطلاحاً على القول بأنه لفظي ما جمع به لالبيان مقتضى العامل من
شبه الاعراب وحركة او حرف او سكون او حذف وليس حكاية او اتباعاً او
نقلًا او تحلصاً من سكونيين وعلى القول بأنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف في شرح الشذور وظاهرها
المتن تقضيها وانما يفي الاسم اذا شبه الحرف شبهاً قويا يدينه منه في
الوضع او المعنى والاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استحب
لانه الاصل في الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما في الاسم
لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تصور المعاني حتى يعرب لبيان
ما اريد منها فتنبه اخلف في الاسماء قبل التركيب ثقل مبنية لوجود
الشبه الاهمالي فيها لانها لاعاملة ولا معولة واختاره ابن مالك وقيل
معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى لاعراب وسبب البناء وهذا
هو المثبت للواسطة واعلم ان اللبى على اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني
على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم ما كان مبنياً على الحركة
جرى على العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته
في البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل في تحريك البناء واليه اشار
في المثال في قوله كهؤلاء في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة وهو من
اسماء الاشارة والهافية للتنبية وكلها مبنية الاذين وتين على قول النظمها
معنى الاشارة فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدي به كما
وضع للمضى والتجى وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى
في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبهاً للحرف
في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شأن الحروف وبني على الكسر
للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك واتى بكاف التشبيح
حرف العطف في قوله وكذلك هذا وامس في لغة الحجاز
للاشارة الى ان اللبى على الكسر نوعان متفق على بناؤه كهؤلاء وقدم الكلام عليهم

ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال فيفتح قوله
على المؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسباح
بمهملة في آخره اسم للكدابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنون على
الكسر مطلقا قيل تشبيهه به بفعال الدال على الامر قال الشاعر

• اذا قالت حذام فصديقوها فان القول ما قالت حذام

واكثر في تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره
اعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب
ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والثابت
المعنوي عند البرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد
سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع
الاعشى بين اللغتين التميميتين في قول

ومروهر على وبار فلهكت جهرة وبار

ففي وبار اول على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز يبنون على الكسر
مطلقا اذ اريد به معين ولم يضاف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة
بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وفي على الحركة ليعلم ان له اصلا في
الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنو
تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الاسم
واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط
من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعراجه وصرفه وان استعملت الجرد المراد
به معين ظرفا ففي اجماعا كذا في الاوضح و اشار الى القسم الثاني بقوله و
كاحد عشر واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة
في المذكور وتانيثها في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح
في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره
الى الثاني وقيل لتزييله منزلة صدرا الاسم واما الثاني فلتضمنه معوضه
العطف الى الواو لان اصل احد عشر مثالا احد وعشرة حذف الواو قصد الراجح

الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مرو كانت فتحة
 قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يخرج الاسمان في نحو لا رجل و
 امرأة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل
 وامرأة واما اثنا عشر واثناعشرة فلا ينفى الصدر منهما الوقوع الجز فيهما
 موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك
 المصنف استثناءه احالة على ما سياتي من انه يعرب اعراب المشق وفي الجز
 فيهما التضمنه مع حرف العطف و اشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد
 واخواتهما كالجهاات الست وحسب واقل ودون في لزوم المضم
 بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه
 دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع اى من قبل
 الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنينا لذلك بخلاف
 ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئت قبل زيد وبعده او حذف ونوى ثبت لفظا كقول
 ومن قبل نادى كل مولى قرابة فاعطفت مولا عليه العواطف
 او حذف ولم ينو شئ اصلا كقوله

فساع الى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصباعلى
 الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مواعاة للاضافة
 وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة
 نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعرابا في الاحوال الثلاثة
 لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند
 وجود الشرط المذكور وشابهتهما الحرف من حيث تضمنتهما معنى للاضافة الذي
 هو معنى الحرف مع ما فيه من شبه الحرف بالجود والافتقار والتوغل في الاله
 وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستثناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على
 الحركة لما مرو وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما حقهما من الوهن بحذف
 المضاف اليه مع ان معناه مقصودا وليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال

الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او متخالف حركة بناهما حركة اعرافهما
 ومثلهما في جميع ما قدمناه اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه
 الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت سطا
 قنبية الحق هذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد
 لا اوليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غير هافأضمر
 اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم
 لمشاركة لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس
 يقتضون الواقعة بعد لا لايثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور
 وقال في المعنى وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او
 بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نض عليه الزمخشري في الفصل
 وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون و
 قد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله
 جوابا به تجوزا عتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
 فيعمل به من غير توقف فواقع في المعنى وشرح الشذور لا يعتربه وأشار
 الى الرابع بقوله **ومن وكمر في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة ولا**
 فرق في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة
 ولا في كمر بين ان تكون استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير
 وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية
 او استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كمر
 في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير السكون
 يومرانه خلاف الاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البناء**
لخفته وثقل البناء واستصحاب الاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه السبب
 كاللقاء الساكنين في نحو اسس وكون الكلمة على حرف واحد ك بعض المضمرات
 وكونها عرضة لان يبتدء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كقول
 وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا

وغير احوالا ومن اجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلمة الثلاث كهل
وقم وكرم ولما كان الفتح اقربا للحركات الى السكون لحصوله بادي ففتح الفم دخل
ايضا في الكلمة الثلاث كسوف وقام وابن ولما كان الكسر والضم ثقيلين لاختصاص
بالحرف والاسم لخفثهما دون الفعل لثقله واما الفعل وهو ما دل على
معنى في نفسه واقتربا باحد الازمنة الثلاثة وضعا فتلاثة اقسام
عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاختلاف باسقاط الامر بناء
على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بله الامر مقدرة وانقصر لهم
المصنف في المعنى وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك
لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او مقارن له او
متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وقال ابن
الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا
وما بين ذلك وقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله . ولكن عن علم ما في غد عسى
ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار
زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق
على بناؤه ولان علامته مفردة وقد مهما على المضارع لانها قد يكونان مجريين
والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح تقدم
المضارع لانه لما شابه الاسم قوى وشرف واخر الماضي لتأخره في الوجود لانه
مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر ويعرف اي
عن قسميه بتاء التانيث الساكنة الدالة على تأنيث فاعله وتلقاه
متصرفا كان او جامدا لا افعال التجب وجبا في المذموم وافعال الاستثناء و
كفى في قولهم كفى بهند ولا يتدح ذلك في كونها افعال ماضية لان العربية لترتبت
تذكير فاعلها وانما اختلفت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء
الاسماء ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة
بالذات فلا يضر تحريكها العارض كان يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت

امراة العزيز او تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادى ولا اعتداد
 بحركة النقل ولا بحركة النقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها
 تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمرت الا ان حركتها في الاسم حركة
 اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة
 واما قولهم ربت وثمرت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على
 اطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هو في مثل ذلك لتأنيث اللفظ
 والمصنف وان اطلق لتأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو للتأنيث
 عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على**
الفتح لفظا وتقدير اقل شيئا كان اوربا عيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد
 على ذلك ويبقى على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه
 وخص بالفتحة طلبا للتحفة **الا** اذا كان **مع واو الجماعة فيضم**
اخره كضربوا لمناسبة الواو واما نحو دعوا واشتروا فبغيره اعلال معروف
او كان مع الضمير المرقوع المتحرك فيسكن اخره تسكين
بناء كضربت بتثنية التاء كراهة توالي اربع متحركات فيها هو كالكلية
 الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتركة الساكن
 غير الواو ففي هاتين الحالتين يبقى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله
 عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت
 وضربوا فالسكون والضم عارضان او جبهما ما مر وعليه المصنف في الاوضح
 وعبرة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم وليس
 كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالسكر
 وقد مر ذلك تأمل ومنه اى من الماضي **فعم وبئس** لقبولها التاء
 المذكورة ففي الحديث من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك
 من الخيانة فانها بشت البطانة **و كذا عسى** وليس لقبولها التاء
 ايضا نحو عست هذان تفليح وليست مفليحة ولا تصالهما بضماثر الرفع نحو
 ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فله عسيتم ان قوليت والحكم على هذه الاربعة

بالفعلية انما هو على القول الاصح اى الصحيح وقيل ان نعر وبش
 اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بش العير
 واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اى بمقول فيه نعر الولد وعلى غير مقول
 فيه بش العير وسياقى الكلام فى باب الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا
 القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترجى كلعل والثانى حرف نفى
 كما النافية لعدم دلالة كل على الحدث والزمان ولان افادة معناها متوفرة
 على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولوسلم فعدم دلالة كل على الحدث
 والزمان عارض وبان توقف افادة معناها على ذكر المتعلق بعدهما انما هو
 لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه فى التوقف للمذكور
 اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض اخر لما شابهة بينهما كالمضارع واشار الى
 القسم الثانى من اقسام الفعل بقوله وامر وهو مستقبل ابدا اذ المقصود
 به حصول ما لم يحصل اود ما حصل ويعرف اى يتميز عن قسميه
 بدلالة على الطلب اى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو
 لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه نفى بواسطة حرف النهى
 الذى هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة
 نحو كل واشربى وقرى عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء
 الفاعلة وهى اسم مضمرة عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب
 ولم تقبل الياء او النون فهى اسم فعل كنزال او مصدر كضربا زيدا او حرف
 نحو كلا بمعنى انتة او قبلتة هما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو
 ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امر اعلى الاصح بل على
 صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء التثنية لان هذه تكون فى الاسم
 والفعل والحرف نحو مري اخى فاكرمى ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان
 حكمه فقال وبنائه على السكون اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير
 تنشئة ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج
 اذ مضارع يحذف ما السكون الا المعتل وهو ما اخره واوا والف واياه

فعلى حذف آخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما
 تقدم او نون النسوة **كاغزو واخش وارم** اذ مضارعهم يجوز بحذف
 آخره فاغز مبتنى على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء
 لان مضارعها مثلها **والا نحو قوما** مما هو صحيح الاخر واتصل به
 ضمير تشنية **و نحو قوموا** مما اتصل به ضمير الجماعة **و نحو قومي**
 مما اتصل به ياء المخاطبة **فعلى حذف النون** بناؤه اذ مضارعه المتصل
 به ذلك يجوز بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزو
 واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بقى على السكون نحو
 اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن و
 اقعدن واعلم ان المصنف لو قال تحامى الاوضح وبناؤه على ما يجوز به مضارعه
 لكان احسن لكن لما ذكر ان لماضى ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالنقصين ان
 للامر كذلك ومنه اى من فعل الامر هلم في لغة بنى تميم
 المحققين بها الضمائر بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلم يا هند
 وهلم يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلمن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم
 اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء
 التثنية نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وكذا هات
 بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكورين فيضم نحو هاتوا وتعالى
 بفتح اللام لا غير **فى الاصح** اى الصحيح لدلالةهما على الطلب وقبولهما مع ذلك
 ياء المخاطبة كما فى وتعالى فاذا امرت بهما من ذكر كان بناؤهما على حذف حرف
 العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما
 على حذف النون فتقول هاتى وتعالى كارمى واخشى اذ بناء الامر على ما يجوز
 به بمضارعه وقيل لهما اسم فاعلين وشار الى القسم الثالث بقوله **ومضارع**
 وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقضى حاضرا كان او مستقبلا وسمى
 مضارعا من المضارعة وهى المشابهة لمشابهة الاسم فى ان كلامهما يطرء
 عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك

الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها
 الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى
 الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعاً في المضارع وما قيل من
 ان العلة في التسمية مشابته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء
 والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فردّه ابن مالك في شرح التسهيل
 ويعرف اى يميز عن قسميه بلم اى بدخولها عليه نحو لم يلد ولم
 يولد وما يميز به ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام
 او لا الطليبتين وانما اقصر المصنف على لم كان مالك في الفيتة لانها
 امتزاجا بالفعل بتغير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى
 واقتضاه بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون
 بحرف واحد زائد من احرف نأيت اى بعدت وانيت
 اى ادركت نحو قولك تقوم واقوم ويقوم زيد وتقوم
 يا عمرو ولم يدكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في قول الماضى وانما
 ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى ومن النخاع من جعل افتتاحه
 باحد هاء من علامته ايضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولى
 من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه والاتصالها به وللنقص على جميع امثله
 بخلاف لم وعليها اقصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشتترط في الهزرة ان
 تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمتكلم نفسه
 ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغائب المذكور مطلقا او لجمع الغائبات وفي التاء
 ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين ولهذا يظهر ان التعبير
 بانيت انسب بالنسبة للضعفية من تعبيره بنأيت والحكم الذى اشرنا
 اليه فيما سبق هو قوله ويضم اوله اى المضارع اى الحرف المفتوح به ان
 كان ماضيه رباعيا سواء كان كل حروفه اصولا كيد حرج
 اذ ماضيه دحرج ام بعضا زائدا كيجب ويكرم اذ ماضيهما اجاب و
 اكرم والهزرة فيهما زائدة لان وزنهما افضل ويفتح اوله في غيره اى

غير المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ
 ماضيه ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق
 ويستخرج اذ ماضيها انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الجماع
 نحو خصم وقتل بالتشديد فان اصلهما اخضع واقتل ادغمت اللتاء فيهما بعدها
 وحذفت الهزرة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو لخال
 فان الهزرة منه مكسورة على الافيح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهزرة فيهما
 مضمومة مع ان ماضيها هو اهراف واسطاع ليس رباعي وقد يقال بانها
 من الشواذ فلا استثناء وان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس
 فكأنهما على اربعة احرف تقديرا وليسكن آخره تسكين بناء على الاصح
 ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات يترصن والان يعفون
 وبقي الفعل مع ارجوعه الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقضى
 لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تثقل الا بالفعل وبقي على السكون لانه الاصل
 في البناء كجاء وحمل على الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضرين
 اولن يضرين لم يثر فيه لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال
 وما ناسب للفعل وجانم له ولا حكم للاعراب فيه يناسد
 ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لاضمير الجماعة والنون ضمير النسوة
 لان النون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولا م الكلمة محذوفة
 والنون علامة الرفع والفعل معهما معرب واصله يعفون بواوين او لاهما
 لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتفت ساكنان
 فحذفت الواو الاولى فبقى يعفون على وزن يعفون وخصت بالحذف لانها جزء
 كلمة ولانها آخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفت
 لام الكلمة في نحو فاض وغاز دون الثنون لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه
 اخرجي به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون المذكور كقوله
 ويخرجن من دارين بجر الحفائب فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم
 قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك ويفتح آخره فتحة بناء ان كان

مع نون التوكيد خفيفة كانت وثقيلة المباشرة وهو التصان
 به من غير حاجز لفظا أو تقديرا هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن
 مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر ليل انه
 لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يكون ثلاثة اشياء
 كشيء واحد ومعنى مباشر قاله تقديرا ان لا ينوي هناك فاصل وذهب
 قوم الى البناء مطلقا لان النون لما حقت اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله
 من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة
 بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون
 مباشرة نحو **لينبذن** بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي
 ويعرب اى المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عرى
 عن النونين نحو **يقوم زيد** وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او
 تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسي كان او
 مقدرا فالاول نحو **ولا تدبعان** اصله قبل التوكيد والنهى تتبعان
 بتخفيف نون الرفع فدخل الجانز فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالنون
 ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يحز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد
 ولا النون لقوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
 بعد الالف و**لتبليون** مضارع بلى يبلو مبنى للجهول مسند للجماعة
 المذكور اصله قبل التوكيد **لتبليون** بواوين واولاهما لام الكلمة تحرك حرف
 العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو الفاء ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارت **لتبليون**
 ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي
 الامثال فالتقى ساكنان الواو والتي هي نائب فاعل والنون المدغمة وتعدر
 حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف
 فصارت **لتبليون** على وزن **تفعون** فاما **ترين** اصله قبل التوكيد **ترين**
 نقلت حركة المهززة الى ما قبلها ثم حذفت المهززة فصارت **ترين** بفتح الراء وكسر
 الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلب الفاء ثم

حذفت الالتقاء الساكنين فصارتين ثم دخل الجانز فحذف نون الرفع ثم
 اكد بالنون الثقيلة فالنقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدخمة فحركت الياء
 بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصارتين على وزن تقيين والثاني
 نحو **ولا يصل نك** اصله قبل التوكيد يصد ونك فدخل الجانز
 فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالنقى ساكنان الواو والنون المدخمة فحذفت
 الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول
 الجانز يصد ونك فلما دخل الجانز حذفت نون الرفع انما ياتي على شذوذ
 وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه
 الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذا الاعراب فيها ظاهرا وهو يحذف
 النون للجانز فواقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقدير
 كالثاني وهو لتبولوجه وانما الميرين فيها على الاصح لانقاء تركبه لانهم
 لا يكون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشي واحد والضابط في ذلك ان ما كان
 من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بقى على الفتح وما كان رفعه بثبات
 النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقدير العدم مباشرتهالة و
 انما بقى مع عدم مباشرتهالة في نحو هل تضربان يا هندات لوجود المقض
 لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل
 فيه **واما الحرف** وهو ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اى
 يتميز عن قسميه بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم
 المتقدمة ولا غيرها ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا
 غيرها فيجئ عند يستمع كونه واحدا من هما فيتعين كونه جرفا اذا لا يخرج عن ذلك
 كما دل عليه الاستقراء **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين
 الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان فتحقق بالفعل فلا
 منافاة حينئذ بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب
 النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضو
 غيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل تاتي على الانسان وقد مختصة بالفعل

فكذلك اهل لكنهما تطفلت على همزة الاستفهام انحط رتبتهما عن قدر في اختصها
بالفعل فاخصت به فيما اذا كانت في جيزها لانها اذا راته في جيزها تذكرت
عهودا بالحج وحتت الى الاقل المألوف وعانقت ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
واذا التزمه في جيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف العطف معناها
الاضراب و الحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليه في نحو مهما
تأثنا به من آية والضمير لا يعود الى اعلى الاسماء وقيل انه حرف ولا اذا
بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذا ما تقم اقم فعناه متى تقم اقم ويدل على
اسميتها انها كانت قبل دخول ما السما والاصل بقاء الشيء على ما كان عليه
وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح
كما في الاوضح واجيب عما تقدم من ان قد سلب منها معناها الاصل بعد دخول
ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة
استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم
من تغيير زمانها انفسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضع
الحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى الماضي ولم
تخرج لفظه عن كونه مضارعا بل منه ما المصدرية وهي المسبوكة
مع ما بعدها بالمصدر نحو وداما عنتم اي عنتكم وقيل انها اسم ولما
الرابطة اي لوجود شيء بشئ وهي عند سيدي بويه حرف وجود لوجود
وقيل انها ظرف وقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ فيه معنى
الشرط واستظهره المصنف في المعنى وعلله بانها مخصوصة بالماضي والاضافة
الى الجمل كما هو شأن اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجبت بما النافية
واذا النجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا خلاف بينهم ان لما النافية
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية و
على الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم على محما واذ ما بالاسمية وعلى
ما ولما بالحرفية انما هو على الاصح من القولين فيها وقد مر ان الاصح في
اذا انها حرف فقوله على الاصح منظوف فيه بالنسبة اليها وما حكاها من الخلاف

في ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها وورد على من
 نقل فيها خلافا قال في المعنى والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابوبكر
 باسميتها وأعلم ان الحروف ستة انواع أحدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال
 بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل
 كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي والنصب
 والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس
 ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كأم والنصب كلن السادس ما يختص بالأفعال
 ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف مبنية** باجماع
 لاحظ لها في الاعراب لانها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية
 ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على
 الفتح كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر وبائه وما هو على الضم كمنذ في لغة
 من جرهما وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل
 فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لجيء على اصله ثم ان جاء مبنيا
 على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة سئل
 عنه سواء لم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل
 فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم يفي او على حركة
 سئل عنه ثلاثة اسئلة لم يفي ولم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا
والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكفيا بنفسه كذا في القاموس
واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل مصدر بمعنى
 الرمي ثم خص بالرمي من الغم ثم اطلق عليه من باب طلاق المصدر على اهم المفعول و
 قدم تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لكان اولي لما مر وخرج به
 ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما
 اصطلاحا وصح الاخبار به وان كان جنسا لما مر **مغيب** اودال على معنى
 يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر لان الفائدة حيث
 وقعت قيما للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة

التي هي الافرازية اذ هي غير معتد بها في نظريهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالتركيب
 الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحوه ودخل فيه ما لا يجهل
 معناه كالسما فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل لا لاسم
 كلاما وعليه جرى بعضهم واتصاه هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن
 عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم
 في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد وجرى عليه في
 المغن والشذوذ واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان و
 تبعهم المصنف هنا في الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره
 من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعي ان يكون
 قاصدا لما تكلم به غير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغن وغيره مقصود
 مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ
 والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
 على المفرد والافادة بصدقه على الاشارة والصور التي تألف منها الكلام
 ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربع اسماء
 جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب
 والافانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه **واقلا تلافه**
 عند النحاة خبر ان او انشاء **من اسمين** حقيقة كهذا زيد او حكما
كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل
 انه لا يبرز مع التثنية او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل
 ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل **او من فعل**
واسم كقام زيد ونعم العبد ولا يشترط في جزى الكلام ان يلفظ بهما
 معا كما مثل بل قد يلفظ باحد هادون الآخر كما ستم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر
 بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح
 والتأليف وقوع الالف بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة
 الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل**

عقد لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغز واصطلاحا
وانواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النحاة **اربعة** بالاسقرار
وهي **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك او بحذف وكلاهما يوجد
في **المعرب** من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو **زيد يقوم**
والنصب فيهما نحو **ان زيدا لن يقوم** وجر بحركة او حرف ولا يوجد
الا في اسم نخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون
الاسما نحو **مررت بزيدا** فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به
وجزم بسكون او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك **نحو**
يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم لما فاتته من المشاركة
فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به
لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزمه التقى فيه ساكن الحرف
المجزم والثنون فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير
المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب
لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل بالاصالة
فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجرا لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات
انواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب
لا انه اختلف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاء
المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق على
ما لقب به كأن يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل
الاخص على الاعمر وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائية
عنها اشار الى الاول بقوله **في رفع** اى المرفوع من اسم وفعل **بضمه**
ويُنصب اى المنصوب منهما **بفتحة** ويجر اى المجرور من اسم
بأسرة ويجزم اى المجزوم من فعل **بحذف حركة** فالضمة علم
وسماه الرفع وكذا الباقي بقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات

وأنسكون اصل للأعراب بالحروف والم حذف اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما
 وخرج عن ذلك الاصل باعتبار الحمل لا النائب سبعة ابواب عريت بغير ما
 ذكر وتسمى ابواب النياية لان الاعراب للواقع فيها نائب عن الاصل ووجه
 اغصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة
 وباب المثني وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف
 وقاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذفه عن حركة ان سكون وهو
 باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل
 وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثني والمجموع واتبعه
 بالمثني لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر
 ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة
 آخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة
 كما في التسهيل والتذود لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة
 فكان ينبغي ان يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزوم منه الفصل بين ما
 يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرب هذا فقله **الا الاسماء**
الستة وما عطف عليها من المثني وغيره مما سياتي منصوب على الاستثناء
 مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوه و**
اخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال اى صاحبها وبعضهم
 عدّها خمسة بنقص الهم من منكر اجوانا تمامه كما سياتي والاسماء الستة علم
 بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادة والعشرة بالنسبة الى الصحابة
 رضى الله عنهم وان اطلقت على غيرهما فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او
 اخا وغيرهما ولهذا انت الضمير وقد يطلق على اقارب الزوج والهم اسم يكنى
 به عن اسماء الاجناس وقيل تختص بما يستقيم التصريح به وقيل عن الفرج خاصة
 ومثل ذومال اى المضافة الى اسم جنس ظاهر والمضافة الى علم نحو انا الله
 ذوبكة او وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم او جملة نحو اذهب بذى تسلم فلو
 قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطائفة

فان المشهور بناؤها وقد تعرب فحري بحري ذي المعرب كما قاله ابن مالك
 فالاسماء حينئذ سبعة **فترفع بالواو** نيابة عن الضمة نحو وابونا
 شيخ كبير **وتنصب بالالف** نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا فاضلال
 مبين **وتجر بالياء** نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرا بها
 بهذه الاحرف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو شئت او جمعت اعربت عراب
 المثني وذلك الجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان
 تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقولها خالط من سلخ خياشيم وفا
 اى خياشيمها وفاها فواضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة
 وكلها تنضاف الى الياء الا زو وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت
 معربة بالحركات نبيه عليه ابن الصانع والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه
 باشرط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحرف واستغنى عن
 التصريح بذكرها فيها لظنهم بها كذلك كما استغنى عن تقييد زو بمعنى صاحب
 وفو بالخلو من الميم فان لم تغل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه
 ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كقص ذلك تثليث فانه قصر
 ونقصا وانباع الميمه فلهذه عشر لغات انفصها فتح فاته منقوصا واقتصر في
 التسهيل على تسع وانما اعربت بالحرف لان الحروف وان كانت فروعا عن
 الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فذكره استنباد المثني
 والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاخترنا هذه الاسماء وجعلوها
 معربة بالحرف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى
 وهو الحرف وخصوصا هذه الاسماء لمشابهتها المثني والمجموع في ان اخرها حرف علة
 يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالايخ للاخ والاب لابن و
 خصوصا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت
 على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصلتها بالافراد وما تقدم من انها
 معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد على الكلمة
 فيؤدى الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه

لاخذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المشق
 والمجوع من نفسها وهو علامة التشنية والجمع وقيل لها معربة بحركات مقددة
 على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجرّاً وهو من
 الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب
 ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظم
 لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم
 تعقبه **والافصح استعمالهن** مضافا كعد اي منقوصا
 معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذف لامه احتياطا وجعل
 الاعراب على عينه فهذا هنك مثلاً افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من
 تغزى بعراء الجاهلية فاعضوه بقرن ابية ولا تكونوا واعلم ان لغة النقص
 مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان
 يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب
 على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قاله في شرح
 الشذور وفي كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك
 ولقلتها وكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الغراء ولا الزجاجي فادعيا ان
 المعرب بالحروف خمسة اسماء لاستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء
 ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك
 ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان خطي من الفضل باو فر نصيب و
 لا يتخفى ان المراد بالنقص هنا النقص للغوي اي حذف الآخر وجعل ما قبله
 آخر او لا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والاخ والحم ومنه قوله

بابه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه ابيه فإظلم .

وحكى ابو زيد جاءني اخك والغراء هذا حمك فدل على انه لغة لا ضرورة
 ويجوز في الاب وتاليه القصر ايضا وهو التزام الالف مطلقا في آخرها وهو
 اشهر فيها من النقص كقوله ان اباها و اباها و قول بعضهم مكره اخاك
 لا بطل وحكى الاصمعي انه يقال للمرأة حماة و الا. المثني وهو ما دل

على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزبد ان اصله زيد وزيد فعد لواغنى
 كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل
 اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع
 لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد والاعراض
 وعدم التركيب والتذكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وجود ثان له في الخارج
 وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع**
 حينئذ **بالالف** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مشق حقيقة
والا جمع المذكر السالم بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل
 انهاء الكلام على المثني ليجعلا في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محاذرة على
 الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة
 ويشترط فيه ما اشترط في المثني وزيادة على ذلك ان يكون مفردة علم المذكر
 عاقل خال من تاء التأنيث للمغايرة لتاء عدة وثبة عليين او صفة لمذكر عاقل
 خالية من تاء التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل
 وزينب وواشق وطلمة وسيبويه وبرق نحوه ولا نحو حائض وسابق وعلامة
 وجرح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ
 كل من الاسم وقلبك الصفة **بالواو** المضمومة ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن
 الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وشار الى ما اشتركا فيه بقوله **ويجوز ان**
وينصبان بالياء المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدهما في
 الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما احلا
 للنصب على الجردون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عن مخالفة
 الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجراد
 علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء واختر المثني في الرفع بالالف والمجوع
 فيه بالواو لان المثني اكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة
 بالنسبة اليها فحملوا الخفيف في الكثير والثقل في القليل ليكثر في كلامهم
 ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد

علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة او افراد فرار من النقاء الساكنين
 بالحركة الاصلية في ذلك وبما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها
 لان الالف لا يكون قبلها الافتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو و
 كسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليس لما من
 التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او
 افراد هربا من النقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع
 واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل
 اللفظ جدا وبما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للناسب
 من حيث انها كالفرع بالنسبة للفرد لكونها بن زيادة عليه فالاعراب بالحرف
 فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا شئ وكان صحيحا او معتلا
 جارا مجزاه او منقوصا او مجهوزا غير ممدود او ممدودا هزنته اصلية لم تحذف
 العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها او رد ياء المنقوص واما المنقوص فالفه
 ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او محمولة الاصل او اصلية واميلت
 قلبت ياء والافوا واحكمه اذا جمع كما اذا شئ من الحوق العلامة من غير تغيير ولا
 يستثنى الا المنقوص والمنقوص فان اخرها يحذف لالنقاء الساكنين ثم يفتح ما
 قبل اخر المنقوص دلالة على ما حذف ويضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر
 في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثني والجمع الفاظ شابهت ما في الدلالة
 على معناها وان لم تكن منهما فقد ما اعتبر فيهما من الشرط ومنها ما الحق بالمثنى
 هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط **وها كلا وكلتا** ولا ينفكان عن
 الاضافة الى ظاهر او مضمرة والشرط في الحاقها كلفها **مع المضمرة** فحينئذ
 يرفعان بالالف ويجزان وينصبان بالياء **كالمثنى** لانها في الاثنية اذا
 اضيفا الى ضمير غائب كانتا تابعتين للمثنى تأكيد له كجاء الزيدان كلاهما فجعلنا
 موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب
 بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانها لا يجزيان على المثني اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل
 اعرابها بحركات مقدرة على الاخر كالمنقوص ونظر الى افراد اللفظ كقولها تعالى

كلتا الجنتين أنت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعاً عن الاعراب بالحركات
والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل
ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله وكذا اثنان واثنان مطلقاً أي
سواء اضيفا إلى ظاهر أو إلى مضمر لم يضافا لأن وضعهما وضع المثنى وإن
لم يكنا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وإن**
وكبا مع العشرة كجاء في اثناعشر واثناعشرة وكلامه يوهم جواز إضافة
إلى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء
الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لأن ضمير التثنية نصر في الاثنین
فاضافة الاثنین اليه من اضافة الشيء إلى نفسه عليه في شرح الملحمة
تنبيه لم يذكر فيها الحق بالمثنى في الاعراب ماسمى به منه كزبدان علمها
فكان الأولى ذكره كما ذكر فيها الحق بالجمع الاتي ماسمى به منه فيرفع بالالف و
يجري وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعرابه ما لا ينصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون ولذا دخل عليه الجر بالكسرة كقولهم
الايا ديار الحى بالسبعان و الملحق بالجمع المذكور السالم في اعرابه اربعة
انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها فنها **اولوا**
بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو ونحو ولا ياتل
اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القرى ونحوان في ذلك لعبرة
لاولى الالباب **وعشرون** اسم جمع وليس مفرد عشرة والاجاز
اطلاقه على ثلاثين لوجوب طلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب
ان يقال عشرون بفتح العين والشين **واخواته** وهي من ثلاثين إلى
تسعين بادخال الغاية **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم لا يجعله
لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من
مفرد ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم
الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تتبع
وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشرط لان عالم اسم جنس ليس

بعلم ولاصفة و الثاني جموع لم تستوف تصحيح الشروط منها **اهلون**
جمع اهل و ابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لانهم ليساعلمين
 ولاصفتين و الثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدا
 منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانهما
 يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بيني سدوس خطيب فوق اعواد منبر
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولاهم او اوهاء لقولهم
 في الجمع سنوات اوسنها ولجى الفعل على سائيت وساهت واصل
 سائيت سافوت فقلت لواء واء لتجاوزها متطرة ثلاثة احرف و
 بابيه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث
 ولم يكسر كعزة وعزير وعضة وعضير بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو
 عدة وزنة لان الحذف والفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذأبون
 واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الها ونحو شاة وشفة لتكسيراها
 على شياء وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلام بنون
 كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف نصيحه تثنية لعله تصريفة ادت
 الى حذف الهزة و الرابع ما سمي به منه او بما الحق به منه **عليون**
 اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين والملام مع تشديد اللام
 والياء وزنه فعيل من العلو **وشبهه** مما سمي به كزيدون علما فهذا
 وما قبله من الانواع **كالجمع** المذكور السالم في اعرابه بالحروف ويجوز
 في هذا ان يجري مجرى غسيلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة
 على النون متونة ان لم يكن اعجيبا فان كان كقنصين امتنع النون واعرب
 اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المشق والجمع معريان بالحروف هو للشهور
 من اربعة مذاهب فيهما وكلها مشككة ومذهب الخليل وسيبويه ازهد
 الاحرف محال للاعراب كالذال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم
 وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بها هو مدكور مع جوابه في المطولات

وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس
 الاختلاف اعرابا عند بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل في هذان و
 اللذان عند غيره ورده الرضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا و
 يعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما
 ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد و **الا اولات**
 بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
 ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا ان اولو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما
 حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات وعرفات
 بالنسبة فيهما وبعضهم يحذفه مراعاتا للعلية والتأنيث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاتا للتسمية وقد روى بالاولاه
 الثلاثة وقول امرئ القيس تنورنقا من اذرعات واهلها و**ما جمع**
بالف وتاء من يديتين على مفردة وعدل عن تعبير غالبهم بجمع
 المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال النحوي الى ما قاله تبع الابد
 حيان ليشمل ما كان مفردة مذكرا كجمامات وما سلم فيه بناء الواحد
 كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالف وتاء
 من يديتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويحاجب بما قاله ابن الصائغ ان الذي
 جمع لهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع لهما وهو المجموع لهما فهو المفرد بوصف ضم
 غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء
 من يديتين احتراز عن نحو قضايات وبيانات الالف في الاول والتاء في الثاني
 اصليتان قال جدي رحمه الله تعالى في شرحه على الجرومية ولا حاجة الى هذه
 الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك
 ان تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على
 قوله ومابتاء والف قد جمعا والذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة
 انواع ذواتا مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة مذكر
 لا يعقل ومصفرة واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء

فان كان قبلها الفاء وهززة فكالتثنية وتجمع حروف الجمع فما كان فيه
 الف جاز قصره ومدة بالاجماع **فينصب بالكسرة** وجوبا حملا
 للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه
 ينصب بها وان كان محذوف للام كتبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب
 بعض الخاة الى ان محذوف للام اذا لم يرد اليه لامه في حال الجمع يكون نصبه
 بالفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة ويجرى عليه في الاوخر وسكت عن رفعه
 وجره لحيثما على الاصل وحيثما يعلم استواء جره ونصبه في الاعراب
 بالكسرة وانما تختلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلته مفقودة في
 الفرع وهي انه ليس في آخره حرف يصلح للاعراب **كخلق الله السموات**
 فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق
 عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المعقولات المفعول به
 ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول
 المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل يعجده وان كان ذاتا لان الله
 سبحانه وتعالى موجد للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلق خلق
 الله العالم **واصطفى البنات** افاد بذلك المثلثين ان هذا الجمع
 بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان
 ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاءه هربا من اجتماع
 علامتي تانيث في كلمة واحدة **ولا مالا ينصرف** وهو الاسم
 العربي الفاقد للصرف الذي هو الثنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه
 من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر الكتاب واما الجر فليس
 دخلا في سمائة بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع فوزه وانما
 حذف تبع الحذف للثنوين ولانه لو جرب بعد حذف الثنوين لالتبس بالمبني
 على الكسرة كزال وذاك **فيجرب بالفتحة** نيابة عن الكسرة حملا للجر على
 النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت على اقرب
 نحو مرت بافضل منه ومساجد وصحراء وهذا الحكم مستقفيه

الامعمال اوبدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام زائدة نحو
 مررت بالافضل وباليزيد ونحو قوله تبئت بليل امر من اعتاد
 اولقا او مع الإضافة ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم
 وقوله ابداء بذا من اقل في رواية الكسر بلاشوين على نية المضاف اليه
 فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا او تقدير اعلى الاصل لان الكسرة انما حذف
 تبع الحذف للثنين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التثوين فلا يقال انه
 محذوف منهما البستتبع حذفه حذف الجرح وظاهر كلامه انه في ذلك باق
 على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء
 على ان الصرف هو الجرح والمنع مطلقا لفقد التثوين والتقصيل ان زالت منه
 احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة
 او بدخول ال عليه والافلاكا لوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه
 لانها على الاصل وحينئذ يعلم ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة
 ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل والتابع و الا الامثلة
 الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيا لها كما ان الاسماء الستة
 اسماء باعيا لها وانما هي امثلة يكفي بها عن كل فعل كان بمنزلة ما فان يفعلان
 كناية عن يذهبان او يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على
 ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف في
 شرح اللحن وهي كل فعل مضارع اتصل به الفاشين او واجمع او
 ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء القصبة للغائبين ويفعلون
 بالياء كذلك للغائبين ونحو تفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبتين
 وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبتين وتفعلين بالتاء كذلك
 للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان
 والزيدون يفعلون او علامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون
 الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذ بسطت هذه الامثلة
 كانت ثمانية كما قاله الكوردي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال

فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالباً المفتوحة
بعد اختها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث
الغنة ومن حيث انها تحذف للجائز وتجزم وتنصب بحذفها
نيابة عن السكون والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او
معتل وان لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو انتم تدعون لعله
تصرفية وقدم الجزم على المنصب لان المنصب محمول على الجزم كما حمل على
الجزم في المثني والجمع على حدة لان الجزم نظير الجزم في الاختصاص وانما يحتاجون
فالحذف منه نون الوقاية على الاصح لان نون الرفع لفقد الناصب والجائز
وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جم بها الابدال منطوق
فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذوذ وعكس في الاوضح
فصحيح ان المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضاً
لنحو الامثال واما حذفها الغير ذلك فتشاذرنا ونظاما كقولهم

ابيت اسرى وتبقي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والا الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما اخره الفراء
واو اوياء وسميت احرف علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض
وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقيده الفعل بالمضارع كغيره لبيان
الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه فيجزم بحذف آخره
وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة اضعفها بسكونها
صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات نحو
زيد لم يعز ولم ينحش ولم ير بحذف واخرهن والحركات
ادلة عليهن واما نحو قوله

المراتييك والانبياء تنهي بما لاقت لبون بنى زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدّر على حرف العلة
لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهر او مقدّر او قوله تعالى انه من يتقى

ويصبر على قراءة فليل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو منخ
الله الباطل سندر الزبانية تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم
اذا كان أصليا واما العارض فلا يحذف عند الأكثر واجازه ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وما ذهب
اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما ينشئ على قول ابن السكيت
من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حال الرفع والنصب لان
انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل
فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالراء السهل والحركة كالفضلة في
الجزم فالجازم ان وجد فضلة انما هو الاخذ من قوى البدن وذهب
سيمويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة
المقدرة واكتفي بها اثر لما صارت صورة الجزم والمرفوع واحدة فربما
يحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السكيت
الجازم محذوف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم يحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس يحذف
الاخريل يحذف الحركة وحذف الآخر لفرق نبيه عليه المصنف وغيره فقوله
هنا ان الجزم يحذف الآخر لا يناسب ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع
يقدر فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديرى و
هو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في العرب
اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع
حركاته شيان هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصود وقد اشار اليها بقوله
وتقدر جميع الحركات الثلاث في نحو غلامى من كل
ما اضيف الى ياء المتكلم وليس متنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا
ولا مقصورا الاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
فى ان واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفخمة ولما
الكسرة ففى ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر

بعد استقارها و يقدر جميعها ايضا في نحو الفتى من كل اسم معتر
 آخره الف لازمة قبلها فتعذر تحريك الالف مع بقاء كوفها الفاء و
 يسمى هذا مقصورا لامتناع هذه اولانه قصر عن ظهور الحركة
 فيه اى منع منها ومثله المدغم والحكى من واعرابه بالحركات الثلاث خصوصا
 بالنصرف منه اما غير المنصرف منه كمرسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة
 فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن
 فلاح اليمنى الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحد
 للثقل ولا ثقل مع التقدير والقسم الثانى من الاسماء وهو ما يقدر فيه
 بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة**
والكسرة فى نحو القاضى من كل اسم معرب آخره ياء لازمة
 قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهى فان كان
 فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر فى المقصور وانما لم تظهر
 الفتحة فيه حالة الجر لنبياتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها **ويسمى**
هذا منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات اولانه تحذف لامه للاجل
 النون كذا قيل هذا ما يقدر فى الاسماء وانما ما يقدر فى الافعال فاشار الى
 القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة**
فى نحو زيد يخشى ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر
 تحريكها والى الثانى منها بقوله **والضمة فى نحو زيد يدعو**
ويقضى من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما وتظهر
 الفتحة فى المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء **فحوان**
القاضى لن يقضى ولن يدعو لحذفها تنبيه قد مر
 ان من يقول بتقدير الحركات فى المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن
 يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين
 دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف المجاز وهو فى ذلك مخالف للقولين
 جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك

بل المحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف اليها نحو
مسلمى كما مر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن
ولتضربن وصلانه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء
الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم والتقدير

فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه
يرفع الفعل المضارع اذا سلم من نوني التوكيد والانات و
كان مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه ويجازم

يجزمه نحو يقوم زيد باجماع من النخاة واما قول علي رضي الله عنه
محمد تقدر نفسك كل نفس فالجاء فيه مقدر اى لتقدر وقول بعضهم

فاليوم اشرب غير مستحقب فضرة وناقضه تجرده من الناصب والجزم
عند الفراء وموافيقه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدى والرفع
وجودى والعدى لا يكون علة للوجودى ممنوع بل هو الايتان بالمضارع

على اول احواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فلانسلم انه لا يعمل في الوجودى
بل يعمل لانه هنا علامه لا مؤثر وقيل رافعه حلولة محل الاسم وقيل غير ذلك
وانما جمع عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا

اذا هو عامل لفظي عامل الرفع معنوي وينصب المضارع بحرف واحد
من اربعة بدائنها بلن ملازمها النصب وهى حرف نفى ونصب

واستقبال ولادلالة لها على تأييد النفي ولا تأكيد خلافا للتحشري في ذلك
قال في المفصل هى لتأكيد نفى المستقبل وفي الامودج لنفى المستقبل على

التأبيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضى التأبيد ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد
بالتأبيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها

لا تقيد فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية
وشبهها بما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسئلة

ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل
له على ان لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الآخرة

جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التابيد في نحولن يخلقوا ذبابا
ونحولن يخلق الله وعده فمن خارج كما في قوله تعالى ولن يتموه ابدًا وكون
ابدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتى للدعاء ام لافيه خلاف
اختار في المغنى الاول قال فيه وتأتى لن للدعاء وفاق الجماعة والحجة في قوله
لن تراوا كذا لكم ثم لان لت لكم خالدا خلود الجبال

لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها
الاصح ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة كقولها

لما ريت ابا ين يد مقاتلا ادع القتال واشهد الهجاء

و اتبعها بكى المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير
شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو **كيا لا قاسوا** ان
لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدر
مخرج لكى التحليلية الجارة وعلامتها ظهوران المفتوحة بعدها نحو حينئذ
كى ان تكرر معنى اللام نحو حينئذ كى لتكرر معنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية
اما في الاول فلو جردان المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر
مثله واما في الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام
فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيا لا يكون دولة او ظهرت
معا كقوله

اردت لكى ما ان تطير بقرقى جازا لامر ان اى كونها مصدرية
وكونها جارة والثانى ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد
تكون مختصرة من كيف كقوله

كى تجحفون الى سلم وما نثرت قتلا كمر ولفى الهجاء تضطهر
اى كيف تجحفون و اتى باذن قبل ان لطول الكلام عليها
وهو حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال اذوبك غدا اذن اكرمك فقد
اجبت ويجعلت اكرامك جزاء زيارته وجميعها لها هو نص سيبويه بخلاف
فيه فعمله الشلوين على ظاهره وقال انها لها في كل موضع وتكلف

تخرج خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تنحض عنه الجواب
 فاذا قلت لمن قال احبك اذا اصدقك فقد اجبت ولا يتصور هنا الجزاء و
 الاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان
 القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها
 في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيهما كما حملت
 ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون
مصدرة في قول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها
 معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
 يكون ما بعدها خيرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والى اذن اكرمك الثاني
 ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان
 يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا يخرجن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنتي منها اذن لا اقبلها
 ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
 بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس
 الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدم بها واو او فاء جاز النصب بها على
 قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله **وهو** اي المضارع الذي يليها
مستقبل فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحذرك فقلت
 له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال
 للتدافع وما اومر خلاف ذلك فضرورة او مؤول الشرط الثالث واليه اشار
 بقوله **متصل** ذلك المضارع بها او منفصل عنها اما
 بقسم او بلا النافية كما في المغفر الشديد و اشار الى مثال الاتصال
 والانفصال بقوله **نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم**
محرب على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية
 نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه نائد مجيء للتأكيد فلا يمنع
 النصب كما لا يمنع المحرف في قولهم ان الشاة لتجتر قسمي صوت والله وبها وبلا

النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واعتقار ابن بابشان
الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالطرف وشبهه والى ذلك اشار
بعضهم حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا انتك او لا	وسقت فعلا بعد ما مستقبلا
واحد اذا علمتها ان تفصلا	الا يحلف ونداء او بلا
وافصل بطرفا ويجرد على	راى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجي بحرف عطف او لا	فاحسن الوجهين ان لا تعملا

وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اى المنسبكة مع
مدخولها بالمصدر وهى ام الباب لعمها ظاهرة نحو والذى اطع
ان يغفر لي وهى ضمرة كاسيأتى والنقييد بالمصدرية مخرج
للمفسرة والزائدة فالاولى هى المسبوبة بحملة فيها معنى القول دون حروف
المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بحرف نحو واو بنا اليه ان اصنع الفلك و
الثانية قال فى وفهم هى التالية لما تخوفنا ان جاء البشير والواقع بين
الكاف ويجرد ما كقوله كان ظبية تعطو الى وارق المسلم اويين القسم
ولو كقوله فاقسم ان لوالثقتين وانتم زادت فى المعنى والواقعة بعد اذ كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد فى لجزء الماء خامر

ومحل المنصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اى بلفظ دال على
اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهلكت وتسمى حينئذ مخففة
من الثقيلة نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع
فان سبقت بظن اى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن
فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا تكون
فرى بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على اصله من غير
تاويل وهو راجح ولهذا اجموعا عليه فى المراحىب للناس ان يتركوا و
من العرب من يجزم بان كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالى الى ان يأتنا الصيد نخطب

ومنهم من اهلها حملها على ما اختارها الى المصدرية كقوله
 ان تقرأ على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا
 كما علمت ما المصدرية قليلا حملها عليها نحو ما روى في الحديث كما
 تكونوا يولى عليكم ومضمرة واضمارها اما جواز او وجوبا اما
 جوازاً ففي موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو او
 الفاء او ثم واو مسبوق ذلك العاطف باسم خالص من
 تأويله بالفعل مثاله بعد الواو نحو قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه
 ولبس عباءة وتقرعيني احب الي من لبس الشفوف
 فنقر منصوب بان مضمرة جوازاً بعد عاطف وهو الواو وان والفعل
 في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل
 والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام
 مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تحقق الارياح فيه احب الي من قصر منيف
 وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قوله الشغل
 لولا توقع معتر فارضيه ما كنت واثراً با على ترب
 وبعد ثم قوله

اني وقتل سليلك ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت المبقر
 وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطف على
 وجيا وخرج بقوله خالص غيره فلا يضرب الفعل المعطوف عليه كقولهم
 الطائر في غضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه
 مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال الى الذي يطير والثاني بعد
 اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا
 ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر اجمالا لقاعدة السمة بلام
 الصيغة ولام المال وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً للمقتضى ما قبلها نحو
 فالنقطة ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم عليه

لما التقى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصد وان يصير قرعة
 عين لهم فالهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا امر للتاكيد وهي الاتية
 بعد فعل متعد نحو وامرنا بالنسلم لرب العالمين فان مضرة جواز الا اذا
 اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالق في نحو **لا**
يعلم اهل الكتاب امر نافية نحو **لا** على ان يكون للناس
فقط ان وجوبا **لا** غير كراهة اجتماع لامين و الافي
 نحو **ما كان الله ليعذبهم** مما هو مسبق بكون ماض ولو
 معني منفي بما اوله فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما
 في المغنى **فقط** وجوبا **لا** غير وتسمى هذه اللام لام المحذور من
 تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي
 الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه
 يقول بوجوب ضمها وان تبعها البصري فهو قول مركب من قولين وذهب
 البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمة والفعل
 المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم
 ما كان الله يريد التعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب
 سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحاً به في بعض
 كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلاً لتسمو فصرح بالخبر الذي هو قوله
 اهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد
 صرح في المغنى بان قولهم لا غير نحن وفي الشذور بانه لم يتكلم به العرب و
 قد مر ما فيه واما ضمها وان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني
 اشار اليه بقوله **كأضمارها** اي ان وجوبا **بعد** حتى الجاء
 نظماً ونثراً ومجرورها ان كان اسما صريحاً ففيه معنى الى نحو حق مطلع
 الفجر وان كان مؤقلاً من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى ذلك اذا كان
 ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كـ

وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملها
في نحو حتى تفي الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى
ثالثا وهو ان تكون بمعنى الان واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعد ها
بان مضمرة لايها لانه قد ثبت جر شال الاسماء فوجب نسبة العمل هنا
لان لما تقر من ان عوامل الاسماء لا تكمن عوامل الافعال لان ذلك
ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبية بنفسها قال ابو حيان
لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فتحكم به وحقق ثبت جر
الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار
والاشترائك خلاف الاصل ولا نهى بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف
كي فانهما سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان
بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبج عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى
زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زمانهم وقد نظهر ان مع المعطوف على مضمونها كقولهم
حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار

قال ابو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان مضمرة بعد
حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تختمل بالاحتتملة الاوائل
والتقييد بالجاره خرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي
والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقولهم
حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شريت الابل حتى يحج البعير بحربته ولا يكون
الفعل الذي بعدها الاحلا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون
الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب

المنصب فان انشئ وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها
 مسببا عما قبلها فصلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه و الموضع
 الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة
 الصالحة في موضعها الى ادا فالاول نحو قولك **لا الزمك او**
تقضيني حتى اى الى ان تقضي حتى وكقوله لاستسهل الصب
 او ادرك النوى و الثانى نحو قوله وكنت اذا غمرت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما اى الا ان تستقيما والفعل فى
 هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من
 الفعل المتقدم اى ليكون لزوم مفا وقضاء منك وليكون مفعلى كسر
 لكعوبها او استقامة منها و اشار الى الرابع والخامس بقوله بعد
فاء السببية وهى التى قصد بها الجزاء او او المعية وهى
 المفيدة معنى مع حال كونها مسبوقة بنفى محض اى خالص
 من معنى الاثبات فخرج نحو الم تأتينا فكمرك وما تزال تأتينا فتحدثنا
 وما تأتينا الافتحدثنا **او طلب بالفعل** لا غير لاصالته فى ذلك
 فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فيناه الناس وبالمصدر نحو
 سقيافيريك وباسم الفعل نحوه فتكرمك فلا يجوز نصب بعد
 شئ منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل
 والمستأنفتان وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف **نحو لا يقضى**
عليهم فيموتوا وما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار وبالفعل نحو ليس
 زيد حاضرا فيكملك وبالاسم نحو انت غيرات فتحدثنا والنفى مع الواو
 كذلك نحو وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم **ويعلم الصابرين**
 وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهى والدعاء والاستفهام
 والعرض والتمنى والتضيض فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية
 اشياء وهى العبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترحى واختار ابن
 مالك لثبوت ذلك سما عا قصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم فى بيت

وهو مروانه وادع وسل لعرض لخصم تمن وارج كذلك النفي قد كمالا
مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر
ياناق سيرى عنقا فسيهما الى سليمان فنستريها
وقولا

فقلت ادع وادعوا ان اذنى لصوتان ينادى باعيان
وفي جواب النهي قوله تعالى ولا تقطعوا فيه فيحل عليكم غضبه
وقوله الشاعر لانت عن خلق وتأتى مثله وفي جواب الدعاء نحو قولك
اللهم تب علي فانوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واج عليه وفي جواب
الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الماسوع
لكن يشترط فيه ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل اخرك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله
يا ابن الكرام الاند نو فنبصر ما قد حدثوك فمراء كن سمعا
ونحو الا يقوم واقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما
ونحو يا ليتنا زدت ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة
النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفرا ويغفر لك وفي
جواب الترجي عند القائل به لعل ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعل اراجع الشيخ ويفهمني لم يسمع
النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي
والتنفي والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح
الشدور فتنبيهه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها
وتبقى هي ولو دليل فلوقيل ان تريد ان تخرج لم يحزن ان تجيب بقولك اريد
ان وتحذف اخرج واجازه بعضهم محتجا بما وقع في جميع البخاري فيذهب
كما في عود ظهره طبقا واحدا يريد كما يسجد قال وهذا كقولهم جئت
ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد ما للدليل جائز

منقول في فيض الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب
فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب
 ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه
 بان قدر مسبب عنه جزم ذلك المضارع وجوبا بآداة شرط مقدرة
 هي وفعل الشرط نحو **قل تعالوا اتل فاتل** تقدمه طلب
 وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلمة جزمه حذف الواو والمعنى
 تعالوا فان تأتوني اتل عليكم فالثلاثة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثاله
 اين بيتك ازرع وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تمحى
 او تستريحى وكذلك يجزم المضارع بعد الترجى اذا سقطت الفاء عند
 من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارشاف وقد سمع الجزم بعد الترجى
 واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتاً منك نحوى ميسر يمل منك بعد الصرع عطفك لليسر
 قال المرادى وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء
 بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى او بعد الطلب ولم يقصد بما
 بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء
 مجزوم بالآداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المعنى
 وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معن حرف الشرط كما ان اسماء
 الشرط انما جازمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه ويجرى عليه
 في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب
 بضر باى قولك ضربا زيد النيابة عن اضرب لتضمنه معناه وهو
 مذهب الفارسي والسيрани **وشرط الجزم بعد الامر صحة**
 حلول ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن الى احسن اليك بخلاف
 لا احسن **وبعد النهى عند غير الكسائي صحة حلول ان**
الشرطية مع لا النافية محله اى النهى مع صحة المعنى وظاهر
 عبارة الالفية ان لاهذه ناهية بالهاء لانافية بالفاء وشرهما على ذلك

الشاطي والمكودي وذلك **نحو لا تدن من الأسد تسلم**
 اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم
 الدنو بخلاف **نحو لا تدن من الاسد يأكلك** اذ لا يصح ان يقال
 ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما
 يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في ولا تمن
 تستكثر واما قوله عليه الصلاة والسلام من كل من هذه الشجرة فلا يقرب
 مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل اشتغال لا على الجواب لعدم
 حجة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه
 واما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في **نحو لا تدن من الاسد يأكلك**
 بتقدير ان تدن بغير نفى محققا بالسماع والقياس مع عبارة التسهيل توهم
 اجراء خلافا للكسائي في مسألة الامر **ويجزم المضارع ايضا**
بلم وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا **نحو لم يلد ولم**
يولد وقد قهمل جملا على ما اولافير تنع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة
 اولغز فيه خلاف والنصب بها الغزحكاها اللجاني وقرئ المر نشرح
ولما اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع
 وقلبه ماضيا متصلا ففيه متوقعا ثبوته **نحو لما يقض ما اسره**
 ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماض
 وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما او تنفرد لمر بمصاحبة اداة الشرط **نحو**
ان لم ولولم ويجوز انقطاع نفى منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وافتنع لما يكن ثم كان قال
 الدما صيغ لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم
 يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر فيه وجد في الماضي نعم الاخبار
 بانه سيكون فيما يستقبل جميع ولا ينافي استمرار النفي في الحال وتنفرد
 لما يجوز حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما اي ولما
 ادخلها واما قوله

احفظ وديعتك القواستودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم
 فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان
 يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستقبل محال و
 يحزم المضارع ايضا باللام ولا الطلبتين اي الدالتين على الطلب
 فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذوسعة من سعته ولا لاء الدعاء نحو
 ليقتض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا
 الدعائية نحو ربنا لا تقواخذنا ان نسينا واخطانا وجرم فعل الغائب
 والمخاطب بالاكثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارثاء
 ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل ام للمفعول
 وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجرمها
 فعل المتكلم مبني للفاعل قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب مبني ايضا
 للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم
 بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا و بقية الادوات الالئية تجزم
 فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم
 للفظهما نحو وان تعود وانعد او ماضيين فالجزم لمحلها نحو وان عدتم عدنا
 وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان
 يريد حرث الاخرة تزدله في حرثه ونحو من يقيم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
 غفر له ما تقدم وهي ان واذما وهما موضوعان للدلالة على مجرد
 تعليق الجواب على الشرط واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما
 يضاف اليه فهو في نحو اقيم يقرأ معه لمن يعقل وفي نحو ائى الدواب
 تركب لما لا يعقل وفي نحو ائى يوم تقصم اصم للزمان وفي نحو ائى مكان
 تجلس اجلس للمكان واين واى وهما موضوعان للدلالة على
 المكان ثم ضمنا معنى الشرط وايا ان ومتى وهما موضوعان للدلالة
 على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما وما وهما موضوعان
 لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضم

معنى الشرط **وحيثما** وهو كائنا في مثال الجزم بان نحو
ان يشأ يذهبكم وباذما نحو
وانك اذ ماتت ماتت امر به تلف من اياه تأمراتيا
وبأي نحو ايتا مند عوافله الاسماء المحسنة وبأين نحو ايتما تكونوا
يدرككم الموت وبأني نحو قوله
خليلي اني تأتيا في تأتيا اخا غير ما يرضيكم لا يحاول
وبأيتان نحو ايتان تؤمنك تأمن غيرنا وبمقي نحو
مق تأته تغشوا الى ضوء ناره تجد خيرنا عند هاخير موقد
وبمها نحو مهما تأتيا به من اية لتحرنا بها فإنا نحن لك بمؤمنين وبمن
نحو من يعمل سوءا يجزيه وبما نحو ما ننسخ من اية او
ننسخها فانا بخير منها او مثلها وبحيثما نحو
حيثما تستقيم قدر لك الله بهنجا حافي غابرا الان مان
فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها صدد للكل
وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق
وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ماعدا اذما ومهما الثالث
ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح
انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على مان او مكان فظرفا وحدث
فمفعول مطلق والافان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبر جملة الشرط على ما
صح في المغنى ومتعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او متعلقه
فاشتغال وكذا القول في اسماء الاستفهام ويسمى الفعل الاول
من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا التعليق الحكم عليه ويسمى
الثاني منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال و
جزاء ايضا لان مضمونه جزء للمضمون الشرط وتسميته جزءا مجاز وكذا
جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وهذا
مفقود هنا واسقط المصنف من الجواز ما ذكره بعضهم وهو اذ او كيفما

ولولان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله
واذا اتصبتك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستبجلي
وفي كيف اعدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفي الجزم بها قياسا
على غيرها وكذا اجاز الجزم لها دون ما وما لو فالاصح انها لا تجزم
اصلا ومن اجازها خصه بالشعر كقوله

لويشأ طار بها ذوم معة لاحق الاطال فهد ذو خصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذا مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو
الاصح وما غيرها فوق قيمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما وهما والى وقسم
يجوز فيه الامر ان وهو ان وان واى ومتى وايان وما ذكره من ان هذه
الادوات جازمة للشرط والجواب معاهو مذهب سيبويه ومحقق اهل
البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لما
يتعد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان
لتعليق حكمه على آخر عمل فيها بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهده من غير
اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والخبر ترافعا **واذا الموصول** الجواب
لمباشرة الاداة اى اداة الشرط كأن كان جملة اسمية او فعلية
فعلاها طلبى او جامدا او منفى بحرف ناف غير لا ولم او مقرون بقدا وبحرف
ثنفيس **قرن بالفاء** وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه و
خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى
من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط
كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مشبها
او منفيا بلا فوجها كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره
قانون كلح حسن في ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك

قال ابوحيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء بالجملة الاسمية **نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة والتفعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك ما الا وولد افعسى ربي والمنفى نحو وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ونحو وان توليتهم فمأسألتكم من اجر والمقرون بقدر نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفت عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر الشر عند الله مثل ان او نذر كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والاسم متع بها ولا يخص جذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله ومن لا يزل يتقادر للغي والهوى سيلغى على طول السلامة فادما والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم او باذا **الفجائية** تشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تنقطع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها **نحو وان نصبهم سيئة بما قد متايد بهم اذا هم يقنطون** لكن لا بد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفى نحو ان قام زيد فمأمر وقائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت احدهما الثلاثة وجبت للفاء واستغف عن ذكرها الحالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربطها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عن في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربطها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فخرى عليه المصنف في اوضعه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابوحيان السماع انما ورد في ان ولذا

من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا الفجائية لجره التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول
كلمة او في عبارته لمنع الخلوا وبناء على الغالب كما يشعربه لفظة
قد في قولنا وقد يجمع **فصل** في تقسيم الاسم الى نكرة
ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان** فقط
نكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان
الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالادعى ذا ولد يسمى ذكرا وانثى وانسانا او مولودا او رضيعا
وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اى الاسم
النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل
فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من جنس
ادم وتعدده في الخارج موجود مشاهد او **مقدر** وجود تعدده
في الخارج كشمس فانها تصدق بم تعدد لانها موضوعة للكوكب
النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج الا هذا
الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد
واما جمعها كما في قوله

فكانه لمعان بر ق او شعاع شمس

فباعتبار تعدد الشمس في كل يوم وخاصتها انها ما يقبل ال المؤشرة
للتعريف او تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمتعد
فبعضها انكر من بعض فانكرها شئ ثم متخير ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم
ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها
تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها
ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة
الى ما تدخل تحتها اخص و **الضرب الثاني معرفة** وهي الفرع

لما صرّوهى ما وضع ليستعمل في معين **وهى ستة اقسام الضمير**
والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلّ بآل والمضاف الى واحد منها
وزاد ابن مالك سابعا وهو النادى المقصود وتبعه المصنف فى الاوضح
ولعله انما تركه لذكره فى باب النادى كما سيحى الاول **الضمير**
ويقال له المضمّر ايضا والكوفى يسميه كناية ومكنيا لانّه ليس بصريح
والكناية تقابل الصريح وقد مر لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم
الله تعالى وبليبه العلم ثم الذى بعده وهكذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه
فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض ثم **و الضمير هو ما**
دلّ وضعاً على متكلم كانا او مخاطب كانت او
غائب كـ هو ولا بد له من مفسر فان كان متكلما ومخاطب فمفسره
حضور من هوله او لغائب فمفسره اما معلوماى متعقل فى الذهن
نحو انا انت لناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر
قد رناه او لفظا لارتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لالفاظ نحو
فاوجس فى نفسه خيفة موسى او متأخر لفظا ورتبة وهو منصرف فى
سبعة مواضع ذكرها فى المغنى الشذور واعلم ان ضمير الغيبة ازان
مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا
وهو ظاهر اطلاقه هنا وفى الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان
مرجعه جائز التذكير فمعرفة نحو جاءنى رجل فاكرمته او واجبه فنكرة
نحو ربه رجلا ور به رجل واخيه وعليه جرى فى شرح الشذور و
هو اى الضمير **اما مستتر** ولا يكون الامر فوعا وهو ما ليس
صورة فى اللفظ بل ينوى **كا لضمير المقدّر** اما وجوبا
وهو ما يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك فى ثمانية مواضع
احدها وثانيها المضارع المبدؤ بالهزة او النون نحو اقوم ويقوم
ثالثها المضارع المبدؤ بقاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر
المستند الى واحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعد ونحوها

نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدل عمر اسادسها افعل في التجب نحو ما احسن
 نيدا سابعا اسم الفعل غير ماض كاؤه ونزال ثامنها المصدر الواقع
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه
 الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثنا ثانيا على هذا تكون تسعة وهو
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل كما سيأتي او جوازا
 وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة في زيد
 يقوم وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب
 او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيمهات فالضمير في هذه الامثلة
 مستتر جواز ابدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا
 الباقي او بارز عطف على مستتر فهو قسم له وهو ماله
 صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به
 ولا يقع بعد الاختيار وينقسم الى مرفوع كما تمت دولي منصوب
 نحو كاف اكرمك و المجزوء نحو ها غلامه وينقسم
 ايضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة اقسام ما يختص بحل الرفع وهو
 اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو
 مشترك بين محل نصب والجزم هو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني
 وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه
 وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا
 سمعنا وكا عرف بنا فاننا لننا المنع او منفصل عطف على متصل
 فهو قسم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الاختيار وينقسم الى مرفوع
 كانا للمتكلم وحده وفروعه نحن له ومعه غيره او للعظم نفسه حقيقة
 او ادعاء وانت للخطاب وفروعه انت للخطابة وانت للخطابين
 وانت للخطابات وانت للخطابين وهو للغائب وفروعه هي
 للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات و
 الى منصوب نحو ايتاي للمتكلم وحده وفروعه ايانا له ومعه غيره

او للمعظم نفسه **واياك** للمخاطب وفروعه **اياك** للمخاطبة و**اياكما**
 للمخاطبتين مطلقا و**اياكن** للمخاطبات و**اياكم** للمخاطبين و**اياه**
 للغائب وفروعه **اياهما** للغائبة و**اياهما** للغائبين مطلقا و**اياهم**
 للغائبين و**اياهن** للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجزوا للسلا
 يلزم تقديم المجزوء على الجار والضمير على المختار في ذلك هو ان و**ايا** و
 ما عداهما في ذلك حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير
 وتأنيت وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلاما من المتصل والمنفصل
 اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل برأسه للمنفصل محتملا
 بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر
 كلها مبنية لشبهها بالحرف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك
 ثم اجريت بقية الضمائر كهن مجراها طرد اللباب وقيل لشبهها به في
 احتياجهما الى المفسر اعني المحصور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في
 الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واخصها اعرفها
 فضمير المتكلم اخصر من ضمير المخاطب وهذا اخصر من ضمير الغائب واذا
 اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تأخر وما كان المقصود من
 وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال **والافصل**
 للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير المتصل
 فحوقلت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله
 وما اصاحب من قوم فاذا ذكرهم **الا** يزيد هم جبا الى هم
 فضرورة **الافى** صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال
 احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر اعرف منه مقدم عليه
 غير مرفوع وذلك نحو **الها من** قولك لشخص في عبد سألني
 فيجوز فيها الانفصال بمرجوحية ومنه قوله عليه السلام ان الله
 ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككمهم لكنه فرغ من النقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجمان لانه الاصل ولا مرجح

لغيره ولهذا لم يأت التنزيل إلا به قال تعالى ان يسألكموها انزلنكموها
 اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح فهو عمت من جى اياه
 وكذا ان كان فعلا فاسم من باب ظن نحو خلتيه **وظننتك**
 فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل
 دخول النسخ ومنه قوله اخى حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح
 لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذيريكهم الله وورد
 به الشعر كقوله بلغت صنع امرء برا خالكة وابن مالك اضطرب كلامه
 فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل
 بان ذلك يقتضى جواز الانفصال فى الاول وذلك يمتنع وما افضل للمتنع
 ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدا من اخواتها
 سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى و ذلك نحو **الصدق**
كنته وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال **بربحان** كظننتك
 عند الجمهور ومنه قوله

لو كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
 وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة
 الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا او انما ورفع بمصدر مضاف
 منصوبا وصفة جرت على غير صاحبها او ضمير مملو او اخر او كان معنويا
 او حرف نفى او فصلة متبوع او ولى او امع او اما او لا ما فارقة او نصبه
 عامل فى مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحاد رتبة وربما اتصلا غيبة ان
 اختلفا لفظا واتحاد رتبة **ثم** الثانى من المعارف **العلم وهو**
 ما وضع لمعنى لا يتناول غيره فخرج بالعين النكرات وما بعده بقية
 المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا
 لان يستعمل فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره لكن اذا استعمل فيه
 صار جزئيا ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل
 مشار اليه فاذا استعمل فى واحد لم يشركه فيما اليه اسند واحد وال

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت في واحد عرفتة وقصرته
 على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
 وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه اما شخصي
 وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزويل
 وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعبر ومسمى بكل من جماعة
 وهو قيمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر على اسعاد ونقص
 وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها
 كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرفاها وزيد
 منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اى ملاحظ الوجود
 فيه كاسامة علم للسبع اى لما هيته الحاضرة في الذهن فهو في
 التعيين كاسم الجنس المعروف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجراء من ثعالة
 بمنزلة قولك الاسد اجراء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم
 الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والإضافة
 والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في اسامة وثعالة ومجى الحال منه
 كهذا اسامة مقبلا وعدم نكتة بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر
 عنه في الاصول بالماهيته فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين
 كاسد اسم لماهيته السبع يقال اسد اجراء من ثعلب كما يقال اسامة
 اجراء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار
 ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس مطلقا
 او مع قيد الوحدة السابقة سمي فكرة ومثلها في الابهام المعروف بلام
 الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اى فردا منه وفردا منه
 ثم استعمال علم الجنس واسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او الملبهم
 ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والافجاز ومن العلم
 ما كفى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان
 اسماء الايام اعلام ولا مبالغة وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

و العلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم
وهو ماعدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة اولقب
وهو ما يشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بصنفة كبطنة
وقفة او كنية وهو ما صدر بأبواب كابي عمرو وام
عمرو قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم
بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكلف بمعناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تتخاطب باسمها
فأقول ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكتبتنهن
ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعوا
يجعل تابعاله في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اى
سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين
أم مختلفين افراد أو تركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما
يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف جواز
او بنصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته
اى الاسم الى اللقب جواز ا مراد بالاول المسمى والثاني الاسم ان افردا
وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول هو لا قيسر
والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهى الاكثر
وجهور البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقه
ابن مالك فى الالفية وبخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرح عن سيبويه
بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما
واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج
الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى
نفسه والاتباع والقطع لا يجوزان الى تاويل ولا يوقعان فى مخالفة
اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته
 على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
 وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه اما شخصي
 وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزبد
 وشبهه فدخل العلم العارض للاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة
 وهو قيمان مرتجل وهو ما استعمل من اقل الامر على اكسعاد ونقص
 وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها
 كزبد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب فرفاها وزيد
 منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اى ملاحظ الوجود
 فيه كاسامة علم للسبع اى لما هيته الحاضرة في الذهن فهو في
 التعيين كاسم الجنس المعروف بلام الحقيقة فقوله اسامة اجراء من مثالة
 بمنزلة قوله الاسد اجراء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم
 الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة
 والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في اسامة وثعالة ومجى الحال منه
 كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر
 عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين
 كاسد اسم لما هيته السبع يقال اسد اجراء من ثعلب كما يقال اسامة
 اجراء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار
 ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس مطلقا
 او مع قيد لوحدة السابقة سمي نكرة ومثاله في الابهام المعروف بلام
 الجنس بمعنى بعض غير معين خوان رايت الاسد اى فردا منه ففر منه
 ثم استعمال علم الجنس واسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او الملبهم
 ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والافجاز ومن العلم
 ما كفى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان
 اسماء الايام اعلام ولاها للعلم وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

و العلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم
وهو ماعدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة اولقب
وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بصنعة كبطنة
وقفة او كنية وهو ما صدر بأبواب كابي عمرو وام
عمرو قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم
بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكفي بمناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها
فائدتها ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن
ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعوا
يجعل تابعه في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اى
سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين
او مختلفين افراد او تركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما
يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف جواز
او بنصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته
اى الاسم الى اللقب جواز ا مراد بالاول المسمى والثاني الاسم ان افردا
وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو لا يفسر
والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر
وجهور البصريين يوجبونها اخفا من اقتصار سيبويه على فكرها وانفهم
ابن مالك في الالفية وبخالفهم في التسهيل واعتذر في شرح عن سيبويه
بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما
واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج
الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى
نفسه والاتباع والقطع لا يجوز ان الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة
اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع

بخلاف الاتباع والقطع فانها على الاصل واستغنى بالتنبيه عليهما عن
 التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في
 تقديم احدهما بالخيار ويليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه فم
 اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم حُجَّ باللقب فيظهر
 وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم ار في ذلك
 نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه
 وهو ممنوع ثم الثالث من المعارف اشارة على حذف مضاف
 اى اسماءها حذفته للقرينة الدالة عليه وهى ما وضع لمسمى و اشارة
 اليه والاشارة اتم المفرد مذكر او مؤنث او مشئى كذلك او لجمع كذلك
 فهذه ستة الاقسام اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد
 فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة
 وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجئ **وهى ذى** للمذكر المفرد
وذى وذو وتى وثة باسكان الهاء وذهى وتهى وتا وذه
 وثة بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد **وذان وقان**
 ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ويعربان
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عندا القائل بتثنيتهما
 حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان على صورة
 المثنى ليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول النكير
 كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففى حالة الرفع وضعا على صيغة
 المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور
 والمنصوب وكلامه فى الاوضح عندا انواع الشبه يقتضى ان ثمرنا قولنا
 يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد
واولا ممدودا ومقصودا لجمعهما اى المذكر والمؤنث و
 المدلغة اهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر
 لغة اهل نجد من تميم وقيس وبيعة واسد ذكر ذلك الفراء فى لغات

القرآن ولم يخصه بتيميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء
وقد يجي لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة
في المشار اليه القريب و اما البعيد فيشار اليه بها لكن ملحقة
وجوبا بالكاف الحرفية في الأخر لتدل على البعد ولا فرق في الكاف
بين ان تكون مجردة من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقا
اي سواء كان المشار اليه مفردا ام مشفيا ام مجموعا وهذه الكاف تنصرف
في الكلام تنصرف الكاف الاسمية غالباً ليتبين بها احوال المخاطب من افراد
وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما افتتحت للمذكر
وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال
وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان المشار اليه خمسة احوال فذلك
خمس وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف
في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرفع والنصب والحرف الجار
وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تنضاف لافعالها لا تقبل التنكير
والمضاف لا بد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل
الإضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الأولى ان تختلف باختلاف
احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال
كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التنكير مكسورة في التأنيث فلمها
على هذه اللغة حالتان او مقرونة تلك الكاف بها مبالغة
في البعد الا في ثلاث مسائل في المتن مطلقاً من غير تقييد
بلغته دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع
في لغة من مدته وهم المحجازيون دون من قصره من اهل نجد
كقيس وربيعة واسد ولما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون
باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في وضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون
باللام مطلقا وفيما تقدمه من اسماء الاشارة هاالتنبيه

بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هكذا ولا يجوز هكذا
 وسميت الهاء للتنبيه لانها تنبيه المخاطب على المشار اليه وقضية
 كلامه انه ليس لاسم الاشارة الامر بتان قربي وبعدي وهي طريقة
 ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربي
 وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني
 وبالتون المشددة والكاف في المثني ووسطى وهي المقرونة بالكاف
 وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف في
 شرح اللحن وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف **الموصول**
 وهو ضربان حرفي وهو ما اقل مع صلته بمصدر ولم يمتحج الى عائد به
 هو ان وان وما وكى ولو واسمى هو المراد هنا بقريئة ذكره في المعارف
 التي هي احد قسمي الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجمله خبرية او ظرف
 او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان نص
 ومشارك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو **الذنى** للمفرد العالم
 وغيره **والتي** للمفرد المؤنث العاقل وغيره **واللذان** لمثنى
 المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث ويعربان **بالالف** رفعاً
وبالياء جرّاً ونصباً عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح
 انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثني وليس اثنتين حقيقة لما مر
 وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضى ما قلناه في ذين وتين
 لكن على بصيرة في ذلك وذلك في نونيهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة
 وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور وظاهر
 كلامه في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع **ولجمع المذكر**
شيان الذين ويستعمل **بالياء** رفعاً وجرّاً ونصباً ولذلك قال
مطلقاً وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله عن اللذين صبحوا
 الصباحا وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم بيجئه على سنن
 المجموع من جهة انه اخص من مفرد ما ذهوبا ص بالعاقل والذى يطلق عليه

وعلى غير لذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف منه و الثاني
 الالى بالقصر اشهر من المد ولجمع المؤنث شيان ايضا
 اللاءى واللاتى باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى
 واللاءى فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر محاجها حبا الالى كن
 قبلها اى للاءى وقال

فما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا للجورا
 اى الالى والمشارك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد نياتى
 للمفرد المذكور والمؤنث ولتشية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله
 ومعنى الجميع من الذى وفروعه من وهو موضوع للعالم
 نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قمن
 وقد ياتى لغيره فى ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلة العالم نحو
 يدعون دون الله من لا يستقيب له اذ بدعائهم الاصنام نزولهم منزلة
 العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو من لا يخلق
 شمله الأديمين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالث
 ان يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن خوفتهم من يمشى على بطنه شمول
 دابة لها من قوله والله خلق كل دابة من ماء وما وهو موضوع لغير
 العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجب ما اشتريته
 وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهن وما اشتريتهن وقد تاتى
 له مع العالم نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وللبهم امره كقول
 من راي شجها من بعد لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر ولا نواع من يعقل
 خوفا نكحوا ما طاب لكم من النساء متفرقات ثلاث واى نحو لنزع من
 كل شيعة ايتهم اشد وهى ملازمة للاضافة لفظا وتقدير الى معرفة
 ولا تضاف الى ذكره خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الاستقبال
 متقدم كما فى الآية خلافا للبصرى وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها الماضى
 فلم تلح له العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم

والإبهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي ذلالا إبهام فيه
فيحصل التناهي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما للقتان
عن الشرطية والاستفهامية لأنها لا يعمل فيهما إلا متأخر ولعل ان
لاى اربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر
صلتها نحو يعجبني اياهم هو قائم او ذكر صدر صلتها ولم تضاف نحو يعجبني
اى هو قائم او لم تضاف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اى قائم وتبنى
في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان
صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو اياهم اشد وقوله فبلم على اياهم افضل
وبهماء رد على ثعلب المنكر لموصولية اى **وال فى وصف صريح**
اى خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير تفضيل**
وذلك كاسمى الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب**
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه
الاسمية كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان
ال فى ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فجزم ابن مالك الى انها موصولة اسمى وجرى عليه المصنف فى الشرح
والاوضح فى باب ما لا يضر فى لكن قال فى المغض وليس شئ لان الصفة
المشبهة للشئ فلا تقول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيت انها حرف
تعريف وبه صرح فى الاوضح فى باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان
الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل
وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصولة اسمى
هو الاصح بدليل عود الضمير عليها فى نحو قد افلح المتقى ربه وليس موصولة
حرفيا لما مر ولا لأنها لا تقول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم
تقدم معمول مدخولها عليها والجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو
كانت حرف تعريف لقدم الحاقها فى اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال

والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابته للفعل واللازم منتف قال
الرضوخ هذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها وصلها بالظرف
كما في قوله من لا يزال شاكر اعلى للعنه وبالجمله الاسمية كما في قوله من
القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله
ما انت بالحكم الترضوخ حكومته على المختار في تفسير الضرورة وذو
في لغة طحى خاصة دون غيرهم من العرب كقوله ويثرى ذو
حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكرها وبنائها
على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منها ساكن والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها
بالحروف اعراب ذي المعرب كما من وخصه ابن الصائغ بحالة الجر لان المسموع
كقوله فحسبى من ذى عندهم ما كافيا واستشكل اعرابها بان سبب
البناء موجود مع عدم المعارض ما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند طحى
على المؤنث ايضا هو الجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع
بعضهم فقال ذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطحى منهم
من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طحى بعد
تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الا نصح امتناع اطلاقها على المؤنث
وذا حالة كونه بعلمها باتفاق البصريين او بعد من
الاستفهاميتين على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع
وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل ربكم وقال الشاعر
وقصيدة تأتى الملوك غريبة قد قلتهما يقال من ذا قلها
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امنت وهذا تخمليين
طليق اى والذي تخمليه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء
الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم
موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله

والوصف قليل جداً وان اشترك في الجواز وليس امتساويين في الحذف
كما توهمه عبارة الالفية والمجروح نوعان مجروح بالمضاف ومجروح بالحرف
فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو
فاقض ما انت قاض اى ما انت قاضية وقوله

لعرك ما تدعى الطوارق بالخصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع
والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف
للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جربه العائد معنى متعلقا
ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس
نحو **ويشرب مما تشربون** اى منه وقوله

لا تركن الى الامر الذى ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
اى ركنت لير وقولك مررت بغلام الذى مررت اى به فان لم يتعين
العائد للربط كمررت بالذى مررت به في دارة او جرمعا بغير حرف
كجا غلام الذى انت غلامه او لم يجز الموصول اصلا كجاء الذى مررت به
او جرحف مما تثل لما جربه العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به
لان احدا الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى
مررت به او كان محصورا كمررت بالذى ما مررت الابه او نائبا عن الفاعل
كمررت بالذى مررت به او حذفه ملبسا كمررت فيما رغبت فيه لم يجز
الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها الصفة جواز
حذف العائد من حيث هو لم يصح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة
فالها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر **او ظرفا** و جار
ومجروح تامان اى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك او في الدار فلا يوصل بها
لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعاصلتين متعلقان **باستقر**
وشبهه مما هو فعل حال كونه **مخذوفا** وجوبا لا يستقر ولا شبهه
مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء
اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا ذكر اقل كل معنى لذلك نظائر منها الايمان

والاسلام والمشرک والكافر ثم الخامس من المعارف ذو الاداة
 اى اداة التعريف وهي **ال** بجملة التعريف عند الخليل
 وسيدويه لكن الخليل الهزة عند اصلية فهي هزة قطع كهزة امر
 وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيدويه يخالفه في اصالته الهزة
 فهي عند هزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن
 مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه
 واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها وانه ابو جيا
 في ذلك وردا وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباً
 له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهزة اصلية مقطوعة
 في الوصل كهزة امر وان **لا اللام وحدها** للتعريف وضعت
 ساكنة فاجتلبت هزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفقت
 لكثرة استعمالها مع اللام خلافاً للاخفش وسيدويه في احد قوليه المشهور
 عنه ووجه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه
 وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله
 او يجاب عنه لكنه رجع في الجمع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا
 وفي الشذور وانما لم تترك الهزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها
 ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او
 بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان الهزة
 للتعريف واللام زائدة للفرق بينهما وبين هزة الاستفهام وتكون
 ال **للعهد** وهي التي عهد مصوبها اما ذكرنا نحو زجاجة
 الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان مصوبها هو الاول بعينه
 اذ لو جئ به منكراً توهم انه غيره او ذهنا نحو اذهما في الغار وجاء القاص
 في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم
 دينكم او **للجنس** وهي التي لم يعهد مصوبها اصلاً وهي ثلاثة انواع
 كالتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي اى لا باعتبار

شيء كامل الناس الدينار والدرهم اى جنسها
 وجعلنا من الماء اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى
 كل شيء حى وهذه تختلفها كل حقيقة ولا يجازا ولا استغرق
 افراده وهى التى تختلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان
 اى كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصفة الاستثناء
 من مدخولها نحو ان الانسان لغير الا الذين آمنوا او لاستغرق
 صفاته وهى التى تختلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اى الجامع
 لصفات الرجال المحودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة
 لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا
 اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال واختار جواز نيابته عن الضمير
 المضاف اليه نحو فان الجنة هى المأوى وقيد ابن مالك بغير الصلة
 وجوز الزمخشري نيابته عن الاسم الظاهر وابوشامة نيابته عن ضمير
 المنكلم قال فى المغنى المعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
 وقد تلخص من كلام المصنف ان ال معرفة اما عهديه او جنسية وكل منهما
 ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول
 وقد مر انها تكون موصولة **وابدال اللام** فى ال معرفة **مبهاغنة**
حميرية كقولهم فى الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها
 عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل من امير امصيام فى مسفر فقال
 ليس من امير امصيام فى مسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من
 طيء قال شاعرهم

ذاك خليلى وذو يواصلى برى ورأى باسمهم وامسلة
 ثم السادس من المعارف **المضاف** اضافة محضة الى واحد
 مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا فى الابهام
 كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو فى التعريف
 بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم فى رتبة

العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وكذا البواقى
الإضاف إلى الضمير كغلامى ف ليس في رتبة الضمير
 وإنما هو كالعلم أى في رتبته واللام صرح فهو مرتب بزيد صاحبك
 إذا الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ان ما اضيف الى معرفة
 فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلانه قوله

كخذرؤف الوليد المنقب فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف
 بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد على إطلاق قولهم هنا
 ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة
 الى معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقر في باب الاضافة
 من ان كلامها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابها لشيء كان
 قيدا للمحكم الذى يذكر مطلقا في باب آخر

باب في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا وحكما خبر اعنه او
 وصفا رافعا لما انفصل واعنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع
 مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً
 لمن يرى انه اصل المرفوعات وخالف في الشذوذ قبدأ بالفاعل نظراً
 الى انه اصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلامنا هما اصل واختاره الرضخ
 قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة **المبتدأ والخبر**

كلاهما مرفوعان باتفاق **كأنه ربنا ومحمد عليه الصلاة**
والسلام نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعهما
 على اقول اصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية
 للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان
 اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه
 طلبا لان ما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة
 واعلم ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول

الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والافعال عن غير معين لا يفيد ولان القصد
 من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يحمله والامور الكلية قل ان يحملها
 احد وانما يحتمل الامور الجزئية واورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو
 مخبر عنه واجيب بان الفاعل ينحصر بالحكم المتقدم عليه قال الرضى
 وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص
 فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون
 الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا افادت والفائدة
 تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة
 وانها ما بعضهم الى نصف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين
 العموم والتخصيص وظاهر كلامه اعتقاد ذلك حيث قال **ويقع المبتدأ**
نكرة ان عمر كل فرد من جنسه او **خص** فردا من ذلك الجنس
 فالعام نحو **ما رجل في الدار** لان النكرة فى سياق النفي
 تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت بالمعرف بالجنسية
 ومنه نحو **الله مع الله** وكل له قانتون ومن يقمرا قمرا معه
 والخاص نحو **العبد مؤمن خير** من مشرك لان الوصف
 يخص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف
 ويحتمل ان يكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله عليه الصلاة
 والسلام **خمس صلوات كتبهن الله على العباد** لتخصيصه
 بالاضافة وقوله امن معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وقولك
 رجيل جاءنى لانه بمعنى رجل صغير جاءنى ويقع الخبر مفردا جامدا
 فلا يتحمل ضمير المبتدأ ومشتقا فيتمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا و
 يجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع
جملة لها اى فيها **رابط** وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سيق
 له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف
 او جر باسم فاعل او حرف تبعية او ظرفية او مسبوق بمماثل لفظا ومعنى

نحو وكلاً وعد الله المحسن وقوله اصح فالذي توصى به انت مفلح
 وروابط الجملة بما هي خبر عنه اوصلها في المغنى الى عشرة على خلاف في
 بعضها واقتصر منها هنا على اربعة احدها التضمير وهو الاصل في الربط
 ومن ثم يربط به مذكوراً كزيد ابوه قائم وعمر وقام اخوه ومحمد وفا
 كتمام و الثاني لاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير
 ان قدر ذلك مبتدأ ثانياً والابان قدر تابعاً للباس على انه بدل او عطف
 بيان فالخبر مفرد والثالث لعادة المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر
 وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة
 فالقارعة مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما
 خبر الاول والتقدير القارعة اى شئ هي كما تقول اى رجل زيد اذا اردت
 التعظيم والتخييل لشانه و الرابع العموم ان يكون جملة الخبر مشتملة
 على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخل تحت نحو زيد نعم الرجل
 فال رجل الجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم
 فحصل الربط ومنه قوله ولما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم
 تتبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة من الضاة وذكره في المغنى كالتبرى منه ثم
 قال ويلزمهم ان يميزوا زيد مات الناس وعمر وكل الناس يموتون و
 خالد لا رجل في الدار وخرج المثل والبنت بما هو مذكور فيه فراجعها ولما
 كان من الجملة الواقعة خبراً اما لا يحتاج الى رابط نبيه على ذلك بقوله الا
 في نحو قول هو الله احد فما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ في المغنى
 فلا يحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدأ والمفسر غير المفسر
 هذا ان قدر هو ضمير الشأن والابان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد
 وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعاً للمرادى التحقيق
 ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على اعادة اللفظ كما في
 عكسه نحو لاهول ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة و يقع الخبر ايضا
 ظرفاً زمانياً او مكانياً حاله كونه منصوباً لفظاً بما يتعلق به

نحو والركب اسفل منكرو والرجل غدا و يقع ايضا
 جار او مجزوا منصوبا ايضا محلا بذلك كالحمد لله رب
 العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس
 ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجزوا راجعا في التقدير المفرد
 او الى الجملة قال وتعلقهما حينئذ اما بمستقر ونحوه مما هو
 اسم فاعل وهو اختيار طائفة محققين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة
 والاصل في الخبر الافراد وصحة في الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها
 ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت لدى بجوحة
 الهون كايين ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به
 ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
 اصل وقدا ممكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد اما واذا
 الفجائية لامتناع ايلاهما الفعل او به استقر ونحوه مما هو
 فعل وهو اختيار اكثر البصريين محققين بان المحذوف عامل في الظرف
 والمجرى والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب
 تقديره في الصلة قال في المغنى والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
 ولا فعلا بل بحسب للمعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقد رد الوصف لانه
 صالح للزمنة كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا
 وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في
 الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا
 يجمع بينهما الاشد وذو ظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا
 وبه صرح في التسهيل قال في المغنى وهو شرط لوجوب المحذوف وصرح فيه
 يجوز تقديره لكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ وعليه خرج
 قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى بكذا وقوله تعالى الحري بالحري
 والعبد بالعبد والانتى بالانتى اى مقتول او يقتل والاصل فيه ان
 يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقض

ترجيح تقديره مؤخر أو ما يقتضي إيجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق
 فعلا أن يقدره مؤخر في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم
 على المبتدأ وفي حاشية الكشف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه أنه
 إذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت
 والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة والالكان الظرف في موضع
 الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات **فائدة** اعلم أن
 الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو
 فالمستقر ما كان متعلقه عاما وأوجب الحذف نحو وعنده علم الساعة
 واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه
 نحو يوم الجمعة صمت فيه وأجار نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت
 ووجه تسمية الأول مستقرا والثاني لغوا أن المتعلق العام لما كان
 إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه إلى الظرف سمي ذلك
 الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه ثم
 حذفت الصلة وهي فيه اختصارا لكثرة دور وبينهم كقولهم في المشترك فيه
 مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى
 كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الأول قاله الدماميني عادة كل ظرف أوجار
 ومجروح ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه
 أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به
 أو مقدرا والمقدرا ما أوجب الحذف ولا وأوجب الحذف في ثمانية مواضع
 ذكرها في المغنى **ولا يخبر ب اسم الزمان عن المبتدأ الجوهري**
المعبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن
 حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا
 أو في زمان طيب وفهم منه أن المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد أمامك
 وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وإن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو
 كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والأفلا لعدم الفائدة

و اما نحو قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر فيه باسم
الزمان عن الجوهر فهو متاؤل بحذف اسم معن مضافا هو المبتدأ
في الحقيقة كروية الهلال لليلة فالأخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن
الجوهر وقيل لا تأويل بل لليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من
حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له لانه
في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبيه عليه بقوله ويغني عن
الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف يكتب به فاعلا كان
او نائبة والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و
اسم التفضيل والمنسوب معتمد ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع
على اداة استفهام حرفا كانت لو اسما او اداة نفى
كذلك او فعلا للاستفهام بالحرف نحو افاطن قوم سلى ام
نوا طعنا وبالا اسم نحو كيف جالس العمران و النفي بالحرف نحو
ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان و
بالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير ما سوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا
بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف بهمك
انتما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه نحو خرج الوصف عن
كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين
وما اوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان
يتطابقا ولا فان نظابقا افرادا نحو قائم زيد جاز في الوصف وجهان
الابتدائية والخبرية الا في نحو قائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقق
في قولهم انه متى وقع تقدم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
وان تطابقتا تنية وجمعا نحو قائم ان الزيدان واقائمون الزيدون
تعيين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتجمله الضمير وان لم يتطابقا

تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا او ناسبا عنه مغنيا عن الخبر
والاصل ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر **وقد يتعد**
الخبر جواز على الاصح لان الخبر كالتعدي فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعددي على ثلاثة انواع احدها ان يتعد
لفظا ومعنى لا يتعد بالخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاختصار
على كل واحد من الخبرين والايضاح نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعد دلفظا لا معنى لقيام
للتعد في مقام خبر واحد نحو هذا حلوحامض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعة بمنزلة الخبر الواحد اذا المعنى هذا من خلا فالأبى على
لهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها ان يتعد
للتعد صاحبه اما حقيقة نحو سنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله
يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه

او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه
وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقال
الاجاز انما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منطور فيه
اللام الا ان يريد اجماع من تقدم **فألك** اذا تعددت مبتدآت
متوالية فلك في الاخبار عن طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدآت
فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا ما قبله وهكذا الى ان تخبر عن
الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد
عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابواخي خال عمر زيد قائم والاخر ان تجعل
الروابط في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير لهما آخر الاول وتال لمثلون نحو
زيد هندا الاخوان الزيد ون صار بوهما عندها باذنه والمعنى الزيد
صار بواخيوين عندهن باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد
مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتميز قاله ابو جيان

واعلم ان الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى فحقه
 ان يتأخر عنه ووضعا كما هو متأخر عنه طبعا و لكنه قد يتقدم
 عليه حيث لا مانع اما جوازنا **نحو في الدار زيد** او جوبا بان يكون
 له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام و ذلك نحو **اين زيد**
 اذ لو اخرج ما له صدر الكلام عن صدر بيته او بغيره نحو صبيحة اى يوم
 سفرك او يوقع تأخير في لبس ظاهر نحو عندى درهم ولى وطراذ لو اخرج
 لتوهم انه صفة للكرة فالترم تقدمه دفعا للالتباس او يكون المبتدأ
 محصورا فيه بالالفاظ نحو ما لنا الاتباع احمد عليه الصلاة والسلام او
 معنى نحو انما قائم زيد اذ لو اخرج لا وهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل
 بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زيدا او على مضاف اليه
 الخبر كقوله ولكن ملأ عين حبيبيها اذ لو اخرج للزم عود الضمير على متأخر
 لفظا ورتبة **وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جواز العلم**
 به وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الاخرى نحو **سلام قوم منكرو**
سلام مبتدأ والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اى **عليكم** وقوم
 خبر لمبتدأ محذوف اى **انتم** قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون
 المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فإيهما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف
 المبتدأ لان كون الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى الخبر لان التجوز في
 آخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمر وقائم اقوال ثالثها التخيير
 وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ ولم ينبه عليه هنا اذا
 اخبر عنه بنعت مقطوع لجره مدح او ذم او ترحم كبريت بزيد الكريم
 او مخصوص نعر وبش مؤخر اعنهما او بصرح القسم نحو في ذمقي لا فعلن
 اى يمين او تصدحى به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اى صبرى
 واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله **ويجب** اى الحذف
في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية **قبل جوابى لولا**
 الامتناعية اى الدالة على امتناع الثانى لوجود الاول والقسم الصحيح

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمر ك وإيمن الله وأمانة الله بخلاف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك إلا بقريئة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الأولى أن تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لا كرمته أي لولا زيد موجود فإن تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدأ جاز الحذف أن دل على الخبر دليل والأوجب ذكره نحو لولا قومك حديثنا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة و الثالثة قبل الحال الممتنع كونهما خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سيأتي أو مضافا إلى المصدر المذكور نحو أكثر شرقي السويق ملتوتا إلى مؤول به نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينهما وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضرب زيداً شديداً وأما قولهم حكمك سمطا أي حكمك لك مثبتا فتشاذر الرابعة بعد وأو المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية كما سيأتي فإن لم تكن نصا فيها كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الأخبار باقتراهما جاز ذكره لعدم النصيب على المعية والحذف اعتمادا على أن السامع يفهم من مقتضائه على ذكر المتعاطفين معن لا فترا والإصطحاب وأشار إلى مثله ما تقدم من المسائل الأربع على طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو لولا أنتم لكانت مؤمنين** فأنتم مبتدأ والخبر محذوف أي صددتمونا بدليل الظن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم أن حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا أنه على الالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه

هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ وإذا قيل لو لا زيد لا يتيتك لم يشك
في ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ويجب لسد
الجواب مسده و نحو **لعمركم لا فعلن** فعمركم مبتدأ والخبر
محذوف اي قس على ما تعلم به ويجب لسد الجواب مسده وعمركم بفتح
العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم
مراد به الحياة و نحو **ضربي زيد قائما** فضربي مبتدأ وهو
مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان
المحذوفة وهو ساد مسد للخبر والاصل حاصل اذا كان او اذا كان
قائما محذوف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه
الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا
يوصف بالقيام وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الا من
احدهما التزم تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيد القائم فلما التزم
تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضع
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد و نحو **كل**
رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت
بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل
مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف
اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
ويجب لقيام الواو مقام مع

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر
النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة انواع من حيث العمل
احدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس
وافعال المقاربة والثاني عكسه وهوان واخواتها وما حمل على ان والثالث
ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لانها
حكم المبتدأ والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدل بالنوع الما غير متعوض

لأفعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
 هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح و
 اضحى وظل وبات وصار وليس** وفي معنى صار ارض و
 رجيع وعاد واستحال ومار وراح وتحوّل الثاني ما يعمل بشرط تقدّم نفى
 او نفى او دعاء و هو اربعة **ما زال ماضى يزال لاماضى يزيل و
 لا يزل** فلهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل
 والثاني قاصر ومصدره الزوال **وما فقق وما انفك وما برح**
 وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزل لون
 مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفقؤ وقوله
 فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذا الاصل لا تنفق ولا ابرح ومثال النهي قوله
 صاح شمر ولا تنزل ذاكر المومنين ففسيانه ضلال مبين
 والدعاء قوله ولا زال منها لاجرم عاتك القطر وقيد في الارشاف بلا
 خاصة كما في البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدّم ما
 المصدرية الظرفية وهو **دام** لا غير كاعط ما دمت مصيبارهما
 اى مدة واما مك مصيبار وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر
 بالمصدر والظرف فلولا لم يتقدّمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم
 تعمل وان ولّى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت بما دام زيد صحيحا اى
 من دوامه صحيحا ولا يلى من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل
 المذكور بدليل قوله تعالى ما دامّت السموات والارض اذ لا يلى من
 وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية وانفق
 النخاع على ان كان واخواتها افعال الاليس فان الفارسى ومن تبعه يذهب
 الى حرفيتها والصحيح فعليتها لان اتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة
 بها كما تقدم **فيرفعن** هذه الافعال وكذا ما تصرف منها **المبتدأ**
 تشبيهها بالفاعل ويسمى **اسما الهن** حقيقة وفاعلا مجازا و
ينصب خبره تشبيهها بالفعول ويسمى **خبر الهن** حقيقة ومفعولا

مجازا لكن يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة
 طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف
 ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصنوع لفظي ام معنوي
نحو وكان ربك قديرا واما قوله وكوني بالمكارم ذكر يفي
 نادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه
 جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب
 البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الخبر لان الاسم
 لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان
 ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل بالعاملة
 ويلزم على مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لارافعة وهذا لا يعهد
 في الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ **وقد يتوسط**
الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة
 يكون التوسط جائزا **نحو** وكان حقنا علينا نصر المؤمنين وقوله
فليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو يعجبني ان
 يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف
 المصدرى ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم
 في هذا المقام **نحو** كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب
 التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممنعا لما منع كحصر
 الخبر نحو وما كان صلاحهم عند البيت الامكاء وتصدية وخفاء اعراجهما
 نحو كان موسى صديقي وكذا آخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا
 وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه
 لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبى **وقد**
يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح
 بدليل هؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المفعول يؤذن بجواز
 تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المفعول حيث لا يتقدم

العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيد لما ضرب وعمر
لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد
ببيت العروض وهو قوله

اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا

وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو ان كان زيد وقد يجب
التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال **الاخبر ليس**
فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى نعم بجامع الجمود
وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصر وفاقعهم لا حجة فيه
لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اى يعرفون لا بالخبر او انه ظرف
والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد اهابا
ولم يحجزها طعامك زيد اكل لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها
اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه و **الاخبر دام** فانه لا يجوز تقديم
عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه
والاعلى دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي
وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المراكبي
وفيه نظر لان المنع معلل بعلمتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل
دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجب ان تكون عالما واذا انفصل الفعل
بما امتنع تقديم الخبر على ما كما امتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام
لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان
زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه
مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم
هو المعلوم للخطاب ولا يطلق فان علمهما وحصل انتساب احدهما الى
الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة انقل به
ها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف والتخدير وكذا ان كانا نكرتين ولكل
منهما مسوغ وان كان لاحدهما نطق فمسا الاسم وان اختلفا تنكيرا

وتعريفه ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة
 وجوزة ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة
 ومن وروده قوله يكون مزاجهما غسل وماء **وتختص الخمسة**
الاول وهي كان ظل وما بينهما بمروءة صار الدالة على
 تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار
 العوارض والحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم
 ازواجا ثلاثا وقوله امست خلاء وامسى اهلها احتلوا وقوله
 تعالى فاصبحتم بنعمة اخوانا وقال الشاعر اني مهنق اثنائي ويضربني
 وقوله تعالى فظلت عناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمروءة
 صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض
 فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا البواني لان هذه الافعال
 تقم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الاخبار والماضي فيهم الانقطاع
 فتدافعا وتختص غير ليس وفتق وزال من هذه الافعال
 بجواز التمام اي الاستغناء بالمرفوع عن الخبر ويقال
 له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثر الى
 ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها
 عدم اكتمالها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني
 والصحيح انها كلها دالة على الحدث الاليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين
 بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارشاد وهذا الخلاف
 ينبني عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا
 فمن قال بدلالة اليتها على الحدث اجاز تعلقها بها ومن قال لا يمنع ذلك واذا
 استعملت تامة كانت بمعنى فعل لانها مكان بمعنى حصل نحو وان
 كان ذو عسرة اي وان حصل وامسى واصبح بمعنى بخل في المساء
 وفي الصباح نحو سبحان الله حين تمسون اي تدخلون في المساء
 وحين تصبحون اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدا

فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت واضمحى بمعنى
 دخل فى الضحى نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر
 رضى الله عنه امارس الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمضى اى عرس
 بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اى نزل بهم ليلا وصار بمعنى
 انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو الا الى الله
 نصير الامور اى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله و
 برج بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفته لا ابرح اى لا اذهب وانفك
 بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل واما ليس وقى ونال
 فانها ملازمة للنقص وما اؤهم خلاف ذلك يؤول وتختص كان
 بمراد فله نزل فتقيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شئ
 مقتدرا و بجواز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين
 ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم
 يوجد كان مثلك والموصول وصلت به نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف
 وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التجب نحو
 ما كان احسن زيد ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها الا لسناد
 وفهم من قوله كان انها تزداد بلفظ الماضى وان غيرها من خواصها لا يزداد
 وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزداد
 فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر او لا يكون معتنى بشأنه
 وما ذكره آخر اى يكون محط الفائدة وكلاهما يان فى الزيادة وجوز الفراء زيادتها
 اخر اى اساعلى الغاء ظن اخر او الاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا
 تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز حذف نون
 مضارعها الجزوم اى بالسكون اذ هو الاصل والمبتدأ ر عند
 الاطلاق فلا تحذف من غير الجزوم والجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف
 من الجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا
 ادخله المحذف حتى يبقى على حرف واحد فيجب الوقوف عليه بهاء السكت

كهم ولم يعه فلم يك كمرع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى
 من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في مريع لان اعادة الياء قوة
 الى الغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم وانما اقتضى حذف الضمة لاحذف
 النون ان لم يلقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن
 لتعاصيها عن الحذف لقولها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا
 ليونس مستندا الى نحو قوله اذ لم ترك الحاجات من همة الفقى
 وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة
 كقوله وملك اسقفان كان مائك ذافضل ولا ضمير نصب
 متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه
 اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا
 قوتت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت
 الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بك
 الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تاء حسنة يضاعفها
 برفع حسنة و تختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها ونحوها
 معوضا عنها بعد الحذف ما الزائدة وذلك مطرد بعد
 ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كما
 في مثل قوله ابا خراشة

اما انت ذانقر فان قومي لم تأكلهم الضبع

اصله افتحرت على لان كنت ذانقر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة
 الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فان فصل الضمير وصار ان
 انت ذانقر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون في
 الياء لما بينهما من التقارب في المخرج فصارا ما انت ذانقر ويقاس بضمير
 مخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب
 بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذف الامة ولا يجوز الجمع بين ما كان
 لاستثناء الجمع بين العوض والمعوّض عنه وجوز المبرد وجرى عليه الشرح

و تختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضمير كان او ظاهرا دون
 خبرها وذلك مطرد بعد ان ولوا الشرطيتين كما في مثل قول الحريري
 فان وصلا الذب فوصل وان صر ما فصر وكالطلاق
 وقولهم الناس مجزيون باعمالهم **ان خيرا فخير** وان شرا فشر
 اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام **التمس**
ولو خاتما من حديد اى ولو كان ما قلتمسه خاتما من حديد
 وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذوبغي ولا ملحا اى ولو كان
 الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم ضعيف وعليه
 ان خير بالرفع اى ان كان فى عملهم خير وفى هذا نحوه اربعة اوجه
 مشهورة وان ضمت اليه ان شرافتر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة
 عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل
 هذا اما لا اى ان كنت لاتفعل غيره فاعوض من كان ولاهى النافية للخبر
 ولما فرغ من كان واخواتها اخذتكم على ما حمل على ليس وهو ما ولاو
 لات وبدأ بما فتال **وما النافية عند الجازيين كليس**
 فى رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها لهما فى نفي الحال والدخول على المعارف
 والنكرات وفى دخول الباء فى الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هى عندهم محمولة
 وهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال
 فاصلها ان لاتعمل قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
 اى هو تميمى لا جازى واما كان عملها على خلاف الاصل شرط المجازيون
 له اربعة شروط اشار الى الاول بقوله **ان يتقدم الاسم على**
الخبر فلو قدم الخبر نحو ما سئى من اعتب بطل عملها خلافا للبراء وان كان
 ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثانى بقوله **ولم يسبق**
الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بنى غدانة ما انتم ذهاب
 بطل عملها وجوباً عند البصريين لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقرن

اسمها بان فبعدت عن الشبه وروى ذهب بالنصب واقل على ان ان
نافية مؤكدة لما لا زائدة والى الثالث بقوله **ولا بمعمول الخبر**
فان سبق به نحو وما كل من وفى منى انا عارف بطل عملها وجوبا
لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان
المعمول ظرفا او جار او محجورا فانه لا يبطل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بى انت معتيا التوسع فى غيرهما
ولم ينبه على هذا الشرط فى الشرح والى الرابع بقوله **ولا الخبر**
بالرفع عطف على الضمير المستكن فى يسبق اى ولم يسبق الخبر بالالف
سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطان معنى ليس وزاد بعضهم
شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشئ الا
شئ لا يعاب به فاذا توفرت هذه الشروط علمت كليس نحو ما هذا بشر
ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن او بيل تعين فى المعطوف الرفع
على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعدا وبل قاعد ولا يجوز
النصب لان المعطوف بضم موجب وما لا تعمل الا فى النفي اما المعطوف بغيرها
فيجوز فيه الامران والنصب جود **وكذا لا النافية** للوحدة والجنس
ظاهرا عند المحمدين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد الا
فى الشعر خاصة ويشترط له مع ما تقدم فى عمل ما من الشرط
الاربعة ما عدا الثانى وزيادة على ما مر تنكير معموليها فلا
تعمل فى معرفة خلافا لابن جنى مستندا بقول النابغة

وحلت سودا القلب لا انا باغيا سواها ولا عن جهام تراخيا
واجاز فى شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه فى التسهيل بالندور و
تأوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال نقدة
ولا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب فى خبر لان
يكون محذوف احق قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله
تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر ما قضى الله واقيا

و كذا يعمل عمل ليس **لات** خلافا للاخفش وهي لازيدت عليها التاء
لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفقت تخفيفا قال في
الاضحى وعملها باجماع من العرب انتهى و لكن لا تعمل **الا في الحين**
نصر عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال
بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك
في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه وصرح في الشذور وشرحه
بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاولان بقلة وهذا من كملن^{سط}
في المسئلة ولا يجمع في كلام بين جزئيهما اى اسمها وخبرها
لضعفها بل لابد من حذف احداهما لصحة عملها والغالب في
كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب نحو **ولات**
حين مناص اى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه و
عليه قرئ شذوذ **ولات** حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس
ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لايحوز البتة
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع نصر فوائده ما
لم يتصرفوا في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط في عملها تكثير معموليها ولم
يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعال ابن مالك وذهب
الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول بعضهم
ان احد خير من احد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستولى على احد * الا على اضعف الجانبين

و النوع الثاني من انواع النواسخ **ان** بالكسر والتشديد و
ان بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتأنيد اى لتأكيد
الحكم المقترن باحدهما ونفى الشك عنه والانتكار له ومن ثم لا يؤتى بهما
اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث
ان ان المكسورة لا تغير الجملز بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها في
حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور

فتناول بمفرده وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي و
يشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملايم لقول البيهقي
ان زيدا ليس بقائم فيه توكيد ان لكن ذكره في باب لا التبرئة مائتا
الاطلاق ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك
وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيها بالاستثناء تقول
زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة
الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تأتى بلكن فتقول لكنه
بخيل وقر على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلاما مانقضا لبعدها
نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضده ما هذا اسود لكنه ابيض او
خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمر اثار به ويمتنع ان يكون
بماثلاله بانفاق قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تأتى للتوكيد
نحو لوجاء في احسنت اليه لكنه لم يحى وكان بفتح الهمزة والتشديد
للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه
وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا
اسدا اذ أصله ان زيدا كاسد فقد مدت الكاف على ان ليدل الكلام
على التشبيه من اول وهلة وفحتم هزة ان الجار صار حرفا واحدا مدلولاً
بهما على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب و
يلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليه المشبه دائماً بخلاف الكاف و
مثل فان الذى يليهما المشبه به اول الظن على رأى بعضهم نحو كان
زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتى للظن بل ولا للتقريب
ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فمؤول به وليت وهي موضوعة
للتقريب وهو طلب ما اطبع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان
عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لى ما لا فاجح منه فان حصول
المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التقى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا
يكون في الواجب ويجب في التقى اذا كان متعلقه ممكن ان لا يكون لك

توقع وطاعية في وقوعه والاصار ترجيا ولعل وهي موضوعة
للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا
او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخج نفسك ولا يكون
الترجي الا في الشئ الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا
واما قول فرعون لعلى ابليغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه وافاك
قاله في المغنى ولو غير بالتوقع لكان اخصر لشموله لما ذكر اول التعليل
على رأى الكسائى والافخش نحو فقولا له قولنا لعلنا العلة يتذكر اى لكى
يتذكر وهذا وخوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين
كقوله تعالى وما يدريك لعله يركى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض
اصحابه وقد خرج اليه مستجلا لعلنا اعجلناك والآية عند المانع محمولة
على الترجي والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر
اسمها وكس لامها الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل ان كما في المغنى كلامهم
في الاوضح يشعر بخلافه فينصب هذه الاحرف المتقدمة المبتدأ
اتفاقا بدخولها عليه ويسمى اسما الحسن ويرفع الخبر اى
خبر المبتدأ ويسمى خبر الحسن لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم
كان واخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب المصريين واما
الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولاً
لها الجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شها بكان الناقصة في لزوم
دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ
والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيهها على الفرعية ولان معانيها
في الاخبار فكن كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعراب العمدة والفضلة
كذا قيل في تقرير العلة وهي متأنية في ما المجازية ولم يتقدم منصوبها
وسبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل
استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول

واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة
 العمل لمن محله ان لم يقرن بهن ما الحرفية الزائدة فان اقترنت
 بهن نحو انما الله واحد وقل انما يوحى الي انما الحكم اله واحد
 وكأنا يساقون الى الموت ولكننا نسمي لجد مؤثلا ولعلنا اضللت لك
 النار الحمار المقيلا بطل عملهم وجوب النزول اختصاصها بالاسماء ولهذا
 سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترنت بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك
 الا لبيت فيجوز حينئذ فيها الامران اى الاعمال وهو الارجح
 لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملها على خواها
 وقد روى بها قول النابغة قالت لا لبيتها هذا الحمار لنا قال ابن
 مالك فى شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من الالغاء فيها
 عداليت وجوازه فيها هو الارجح وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل
 بجوب الاعمال فى ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكلف عن العمل كقوله
 ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن
 اى ان فعلك حسن ويحمل ما قوله انما صنعوا كيد سحر وليس لك ان
 تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد سحر ووقع فى التشرح وفى
 بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكننا يقضى فسوف يكون لما
 الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اى كما يجوز فى ان المكسورة
 ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال
 كثير لئلا اختصاصها بالاسماء وانما اعلمت قليلا استصحا بالاصل وقد
 قرئ بها قوله تعالى وان كلاما ليوفيتهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه
 ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم
 لفاسقين ووقع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله
 ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
 واذا اهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سياتى لئلا يتوهم كونها نافية
 واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا

لنزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس و
 الاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **ولما ان**
 المفتوحة اذا خفت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخف بخلاف المكسورة
 فانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية و لكن
 يجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شأن
 تتبع في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون
 غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذوذ والارضح وكون خبرها
 جملة اسمية كانت او فعلية لاشتغالها على المسند والمسند اليه
 محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شئ
 مما تقدم كقوله

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
 وكون الجملة مفصولة من ان ان بدئت بفعل متصرف
 غير دعاء اما بقدر نحو ونعلم ان قد صدقتنا او
 بحرف تنقيس نحو علم ان سيكون وقول

فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
 او بحرف نفى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن تحصوه
 يحسب ان لم يره احدا ولو الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم
 وقل من يعدها من النخاة وبما جاء ذلك بلا فصل كقوله

علموا ان يؤملون فجادوا واطلق الثاني هنا وقيد في الارض بلاولن
 ولموافق ذلك انه مقصور على احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان بدئت
 باسم او فعل جامدا ودعاء لم تنجح الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر
 دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة
 ان غضب الله عليها في قراءة بعضهم **ولما** اذا خفت فتعمل
 وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملها على ان المفتوحة لكن
 تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضمير شأن

ولاحذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها في اللفظ
 كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية
ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الاخباريا
 منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن بالاسم
 او قد نحو فخذورها كأن قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة
 اسمية لم يمتح الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النخ ركان ثدياه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لافها اليتخفان والحاصل
 ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاء وهو ان
 المكسورة وقسم يجب الغاء وهو لكن وقسم يمتنع الغاء وهو ان المفتوحة
 وكان المحقة بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن
 وبين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن على الافعال
 وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر
ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيها مع تأخرها
 عن العامل **نحو ان في ذلك لعبرة** مثال المجرور ان لدينا
انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدا
 وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلتا
 لا ايللاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا
 ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سدت مسددا
 واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردف
 باستفهام قاله في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة
 كما صححه ابن عصفور وجزمه في سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا
 اخصه بضمير الشأن غالبا واعلم ان لهزمة ان ثلاث حالات وجوب
 الكسر ان لم يسد المصدر مسددا او مسددا معموليا وجوب الفتح ان سدت
 ذلك وجواز الامر ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقصر المصنف

وذكر من صورها اربعة فقال **وتكسر ان** اذا وقعت في
الابتداء اى في ابتداء الكلام حقيقة اوجها **نحو** انا انزلناه
 الا ان اولياء الله اذ لو فقت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأتى لها بالمفرد وهو
 لا يستقل به الكلام **وبعد القسم** اى بان تقع جوابا له سواء
 وجدت معه اللام **نحو** ليس **والقرآن الحكيم** انك لمن
 المرسلين ام لا كما في **والكتاب المبين** انا انزلناه لان
 جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد
 فعل القسم حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره **نحو** او تخلفى بربك العلى
 انى ابو ذىالك الصبى لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم **وبعد**
القول بان تقع مع معمولها محكية به **نحو** قال انى عبد الله
 لان محكى القول لا يكون الا جملة او ما يؤدى معناها فان وقعت بعد
 القول غير محكية وجب كسر **نحو** ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
 وفتحها فى **نحو** اخصك بالقول انك صالح **نحو** اتقول ان زيد اعاقل
وقبل اللام الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل **نحو** والله
يعلم انك لرسوله لوجود اللام اذ لو فقت ان للزم تسليط العامل
 عليها ولا لام لابتداء لها صدر الكلام وماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله
 فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا مانع فرقتها التقديم على ان
 وتكسر ايضا اذا وقعت فى اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى اول الصلة
 والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجملة كاذ وحيث وقضية
 كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة قال بعض
 العلماء والوجه جواز الوجهين بعد حيث لكسر باعتبار كون المضاف
 اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزم ما اضافتها الى الجملة
 لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا و
 استناع اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على ان الكسائى
 جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادى وتخرج الفتح على مذهب الكسائى

وعلى ذلك ينبغي جوازها ايضا بعد اذ يؤيد جوازها في اذ النجائية مع
اختصاصها بالجملة **قمة** تقع ان وجوب اذ وقعت فاعلا او تابعا
او مفعولا به غير محكية او مبتدأ او خبر اعن اسم معنى غير قول ولا صادق
عليه خبرها او مجرورة بحرفا وهما لا يختص بالجملة او تابعة لشيء من ذلك
وتكسر ان او تقع اذ وقعت بعد اذ النجائية او فاء الجزاء او اما والاجم
او او مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل
او خبر اعن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح
الكلام على هذه الامور **ويجوز دخول اللام** الابتدائية عند
ارادة المبالغة في التأكيد **على ما** اى الذى و شئ **تأخر**
من خبر ان المكسورة وان تقدم معموله نحو انى لوزر وان زيد
لا يوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منقيا
او ماضيا متصفا خاليا من قد وهذه اللام هى الداخلة على المبتدأ وانما
اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى تأكيد وتسمى اللام المنحلقة ونطقت
دون ان لتلا يتقدم معمولها عليها او من اسمها عن خبرها
نحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر فى ذلك الاظرفا او
جارا ومجرورا او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم
تقتضون تأخر الاسم عن الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك بل شرط
ان لا يلى ان لتلا يجمع بين حرفى تأكيد كما مثلنا او ما توسط بين
الخبر والاسم او بين الاسم وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيدا الطامع
اكل وان فى الدار لعندك زيدا جالس فلو اخرج عن الخبر امتنع دخولها
عليه كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها
عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصح بعضهم
المنع لان الحرف اذا اعيد للتأكيد لم يعد الامع ما دخل عليه او مع ضمير
ولا يعاد مع غيره الا فى ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول
بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل

المعمول عن ان كما مثلنا او من ضمير الفصل نحو ان هذا هو
القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه
عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى ولانه حافظ لما بعده حتى لا
يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح
انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله من خبر ان للبيان
تنبه لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرج
على زيادتها نحو

ام المجلس لمجوز شهر به ولكنني عن جها العميد
قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله

ان الخلافة بعدهم لديمية وخلائف ظرف لما احقر

ويجب دخولها مع ان الخففة المكسورة المهزلة
ان اهلكت وان لم يظهر المعنى لانها لما اهلكت صارت
بصورة ان النافية فخياف اللبس فجي بعدها باللام فعاله وتسمى اللام
الفارقة فان اهلكت او ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية
بان يكون الخبر منفيًا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كأن يكون
الكلام سيق للمدح كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح
ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيوييه
واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق
وثمره الخلاف تظهر فيها اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنًا فمن جعلها لام الابتداء كسر هزلة ان و
من جعلها لام اخرى فتحها ومثل ان المشددة في نصب الاسم و
رفع الخبر لا النافية للجنس لمشابهة لها في التوكيد ولزوم
الصدور الدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي

الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص
 بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي تخولها في الكلام كخرجهما ويقول
 الجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس
 قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحولة على ان كما قال ابن
 مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس
 وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في النافية لكن ورد السماع
 بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها
 نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث
 والرابع ان لا يفضل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين
 واليهما اشار بقوله **لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة** بها
 فلا تعمل في معرفة وما اؤهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة
 منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا
 ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا **نحو** **لصاحب علم مقوت**
او شبيهها به **نحو** **لا حسنا وجهه في الدار** **ولا عشرين درهما**
عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به
 شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 وانما سمى شبيهها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف **فان كان**
اسمها غير مضاف الى النكرة ولا شبيهه بان كان مفردا
 او مشقفا ومجموعا **بني** معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
 معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير
 لمذكر او مؤنث **بني على الفتح** كما في **نحو** **لا رجل ولا قوم**
ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطى
 لما منعت و **بني عليه او على الكسر** مع عدم التنوين عند
 الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما في **نحو** **لا مسلمات** وقد
 روى بهما قوله **بلذ ولا لذات للشيب** فالكسر استصحابا للاصل

والفتح نظر الأصل في بناء المركبات قال المصنف وهو انجح والتزم ابن
عصفور و **بني على المياء** على الاصح ان كان مشق ومجموعا على
حده كما في **نحو ولا رجلين ولا مسلمين** عندك وقد تقدم
ان لا اذكرت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال **ولك في**
نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا و
اسمها مفرد **فتح الاول** من الاسمين واذا فتحت **ففي الثاني**
ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا رث ولا فسوق بالفتح
فيهما والكلام حينئذ جملتان **والنصب** على جعلها زائدة وعطف
الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا
خلة بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة واحدة **والرفع** على اعمالها
عمل ليس اوزيادتها وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان
موضعها رفع بالابتداء لانها بالتركيب صار كالشيء الواحد وحق الاسم
المخبر عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه
الاجوه الثلاثة جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو
لا غلام رجل ولا امرأة **كالصفة** اذا كانت مفردة متصلة باسم
لا المبني كما في **نحو لا رجل ظريف** ولاماء ماء باب دا عندنا
فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت
لاعليهما بعد ان صار كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة للحل
الاسم والرفع على اتباعها للمحل لا مع اسمها كالصفة في ذلك التوكيد
اللفظي المتصل واما البديل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما
سياق نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان ان اجينا
في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة بنحو لا احد
زيد فيها و لك فيه ايضا **رفعه** اي الاول على الابتداء او على
اعمال لا عمل ليس واذا رفعت **فيمتنع** حينئذ في الثاني **النصب**
لعدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا

الثانية نحو فلا نحو ولا تأثم فيها والرفع على أعمالها عمل ليس وزيادتها
 وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا أجل ففي جملة التركيب
 خمسة اوجه وجهان في الاولى وثلاثة في الثانية ولوقلت لارجل ولا طالع
 جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة وان لم تذكر لا مع
 المعطوف نحو لاحول ولا قوة او فصلت الصفة عن موصوفها
 نحو لارجل فيها كرما او كانت غير مفردة بان كانت مضافة
 او شبيهة به سواء اكان الموصوف مفردا ام لا نحو لارجل صاحب بر
 عندنا او اعلام سفر صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد
 نحو اعلام سفر ظريف عندنا امتنع في المسائل الاربع في المعطوف
 والصفة الفتح لعدم لافي الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم
 لم يركبوا ثلاثة اشياء فيجعلوها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله
 فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى بنصب ابن و برفعه
تمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند المحجزين ووجب عند
 بني تميم والطائيين نحو قالوا لاضير اى علينا ولا اله الا الله اى موجود
 فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام
 لا احدا غير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك
 اى لا بأس عليك **الثالث** من انواع النواسخ **ظن** من الظن
 بمعنى الحسبان لا بمعنى اثم وقد ترد بمعنى علم و رأى بمعنى علم
 لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن وحسب وهى كظن ودرى
 فى لغة بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة
 تعدت لآخر بنفسها وخال ماضى يخال وهى كظن لاماضى يخول
 بمعنى تكبر وزعم وهى كظن والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها
 تسد مسد معموليها والرفع قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
 فيما يشك فيه وفى شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الرفع فى القرآن
 الا للباطل واستعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت

وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو
كقول لم يقر الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن
استعماله في الصحيح قول ابي طالب

ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم امينا

ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد **وعلم** بمعنى تيقن لا
بمعنى عرف وخرج بقوله **القلبيات** اي القائم معانيها بالقلب
ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كراى بمعنى ابر
كرايت الهلال اي ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وايض يقال حسب الرجل
اذا احمر لونه وايض كالبرص ودرى بمعنى ختل بخود رى الذئب الصيد
اذا اختله واستحققه ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع
وزعر بمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت ووجد بمعنى
استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذاجدة وعلم بمعنى انشفاق
الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الاعمال المذكورة
وكذا منصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فنصبها
معا **مفعولين** لها عند الجمهور نحو وظنوا ان لاملجأ من الله
الا اليه وقوله **رايت الله اكبر كل شئ** محمولة واكثرهم
جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وقوله

دريت الوفى الهدى اعروفا غبط وقوله له ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا
وقوله زعمتنى شيئا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله
فان علمتهم من مؤمنات والاصل فى هذه الاعمال ان يعملن ولكن قد يرض
لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بهرجوعية **ويلغين برحمان**
والا لغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تأخره ان
تأخرن عن المفعولين نحو قوله **القوم فى اثرى ظننت**
فاخر الفعل واهمل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر **ويلغين**
بمساواة لاعمالهن ان توسطن بينهما نحو قوله

ابا الاراجيز يا ابن اللوم تو مدني وفي الاراجيز خلت اللوم
 والخور ف توسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل الضعفه بالتوسط
 ايضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل
 بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منها من مح قال ابو حيان وقيل
 الاعمال ان مح لان العامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي وبه جزم في
 الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وانه لا يجوز
 مع تقدم العامل على الممولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على
 المشهور و هذه الافعال ان وليهن ماله صدر الكلام وهو
 واحد من ستة وهي ما مطلقا ولا وان في جواب قسم ملفوظ
 به امقدرا ذلي ليس لها صدر ان الكلام الا حينئذ النافيات
 لما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو
 وعلمت والله ان زيدا قائم اولام الابتداء نحو ولقد علموا ان
 اشتراه الآية ومنه قوله اني رأيت ملاك الشيمة الادب او
 لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتين مينة
 او الاستفهام سواء تقدمت ادائه على المفعول الاول نحو
 وان ادري اقريبا لم بعيد ما توقع دون ام كان المفعول اسم استفهام
 كما سيأتي ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيدا فان
 كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه
 غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية
 بطل عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل
 وجوبا لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام
 ويسمى ذلك تعليقا لانه ابطال عملها في اللفظ مع ثبوتها في المحل
 بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لامزوجة ولا مطلقة بدليل صحة
 العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام
 بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى ونحو علمت

مقى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اني منقلب ينقلبون فأتى
منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لامفعول به منصوب بما قبله
لان الاستفهام له صدر الكلام **قمة** ذكر ابو على في التذكرة
ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة وجزم به
في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل
والمصنف في الشذور وشرحه ايضا كقوله

لقد علم الاقوام لو ان حاتم ا اراد شراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما الغير دليل لانك اذا اقتضت على ظننت
مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جان ذلك
تنبيه قد يضمن القول معنى الظن في نصب المبتدأ والخبر مفعولين
عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بباء الخطاب بعد
استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا
منطلقا وفي الدار تقول عمرا مقيما واجها لا تقول بنى لوى فان لم
يستوف الشروط تعينت الحكاية *

باب في ذكر الفاعل واحكامه

الفاعل وهو اسم او ما في تأويله قدم عليه فعل تام او ما في تأويله
واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه
مرفوع بما اسند اليه ورفعته اما حقيقة **كقار زيد** وعمر
قائم ابوه **ومات عمرو** وخالد ميت ابوه او حكما كالجور من
الزائدة نحو وما يأتينهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله
الناس ومثل بمثابة تنبيه على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا
من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني و منها انه
لا يتأخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا
كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما امتنع تقديم عجز الكلمة
على صدرها واستدل ابو البقاء في اللباب على انها كلمة الواحدة

باثني عشر وجهاً اخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما
 ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم
 اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان احد
 من المشركين استجارك واما نحو قول الزباء ما الجمال مشيها وثيلاً
 فضرورة او مؤول و منها ان عامله لا تلحقه علامة تنشئة
 اذا كان الفاعل مثنى ظاهراً ولا علامة جمع اذا كان مجموعاً ظاهراً
 فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلا وقاموا رجال وقن نسوة بل يقال
 قام رجلا وقام رجال وقام نساء بتجريد العامل من
 علامة التنشئة والجمع ولها جاء التنزيل نحو قال رجلا وقال الظالمون
 وقال نسوة كما يقال مع المضر قام رجل بتجريد الفعل اذ
 لو قيل قاما رجلا مثلاً لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من
 الفعل والفاعل خبر مقدم فالتمز بتجريد العامل دفعا لهذا الابهام وحكم
 الوصف في ذلك حكم الفعل وشذ الحاقها بالعامل المسند لما
 بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعداً وجميماً
 وقوله يلومونني في اشتراء الغنيل اهلى فكلهم الوم
 وقوله

نتج الربيع محاسنا القهنها غر السحاب

وهذه لغة طي تسميها الفويييون لغة اكلوف البراغيث وعليها جاء ظاهر
 قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث يتخاقبون فيكم
 ملائكة بالليل والنهار وقوله ايضاً الورقة بن نوفل
 او يخرجني هم بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتني اكون
 معك اذ يخرجك قومك واصله او يخرجونهم اجتمعت الواو والياء وسبق
 احداًهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار
 او يخرجني هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست
 بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت

هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة
خلافاً للخضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس
علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه
فان لا يعلم من لفظه بان يكون مقدراً به التأنيث مع ان فى اللاحاق هنا
زيادة ثقل بخلافه ثم و منها ان عامله يلحقه علامة التأنيث
فى آخره ان كان ماضياً او وصفاً وفى قوله ان كان مضارعاً ان كان
الفاعل مؤنثاً حقيقياً كان وهو ماله فرج كقامت هند
وتقوم عدد وزيد قائمة أمه او مجازياً و هو بخلافه نحو طلعت
الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب
والحاقه له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقى التأنيث ولو مشى
او مجموعاً بالالف والتاء كقامت الهندات والى ضمير متصل عائد الى مؤنث
مطلقاً كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض
ابقل بقلها فضرورة ويجوز الوجهان اى الحاق العامل للعلامة
وعدمه فى اربع مسائل واللاحاق ارجح فى جميعها احدها فى العامل
اذا اسند الى مجازى التأنيث الظاهر المتصل نحو
طلعت وطلع الشمس والمنفصل نحو قد جاء تكلم موعظة ونحو
فقد جاء كمرينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التأنيث فى هذا ارجح و
كلامهم صريح فى خلافه كما استراه و الثانية فى العامل اذا اسند
الى الحقيقى التأنيث المنفصل من العامل بغير الا نحو قامت
اليوم هند وحضرت القاضى امرأة ونحو اذ جاءك المؤمنات
وقوله ان امرء غره مسكن واحدة وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع
اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهاراً لفضل الحقيقى على غيره قاله
الدمامينى فى شرح التسهيل نقلاً عن النخاعة ثم قال والذى يظهر لى خلاف
ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على ما تلى

موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خسين
 موضعا واكثرية احدا الاستعمالين دليل على ارجحيته فينبغي للمصرا الى
 القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق
 لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله او المتصل
 بعامله كما في باب نعم وبئس وذلك نحو نعمت او نعم
 المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة
 الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فدحوه او ذموه عموما
 ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين و الرابعة
 في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير لمذكر
 نحو قالت الاعراب اولؤثت لقامت الهنود واسم جمع كقامت
 النساء واسم جنس كما ورقت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة
 والتذكير على التأويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الا جمعي الصحيح
 المذكر والمؤنث فكمفرديهما اي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير
 على الاصح في نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب
 في نحو قام زيد لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه
 العلة جواز الوجهين في نحو جاء بنون لتغير نظر واحد وبه صرح بعضهم
 بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك و يجب التأنيث في نحو قامت
 الهنود مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا
 مذهب جمهور البصريين وصححه المرادى وغيره واستثنوا منه ما يكون
 واحدا مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل
 الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة
 سؤال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان
 فلم يمنع التأنيث في نحو ما قامت الاهد مع انه حقيق التأنيث اشار
 الى دفعه بقوله وانما امتنع في النشر ان يقال ما قامت
 الاهد بتأنيث الفاعل لان الفاعل في الحقيقة ليس هو

ما بعد الاوانما هو مذكور محذوف والفعل مسند اليه وما
بعد الابدل منه والتقدير ما قام احد الاهد وقضية هذه العلة
امتناع نحو ما طلعت الشمس وافهم كلامه جواز التأنيت في النظم وهو
مذهب الاخفش كقول الشاعر

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الابنات العمر

وقضية كلام الالفية والتسهيل جواز في الشرح وصح المرادى بقلة و
صرح المصنف في الشذوذ بمرجوحية ومنه قراءة الى جعفر ان كانت
الاصيغة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد كحذفه
اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو واطعام في يوم ذي مسغبة
يتيها فاطعام مصدر و فاعله محذوف والتقدير واطعامه يتيها
بالاضافة الى الفاعل و كحذفه في باب النيابة عن الفاعل نحو قضى
الامر اصله والله اعلم قضى الله الامر و كحذفه في باب التعجب عند
وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اى بهم وهذا بناء على ان
افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما
سيأتى في بابها لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة
الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا يمعى
وفي هذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل
الجماعة المؤكد بالنون نحو اضرين يا زيدون و اضرين يا هند كما قرئ في محله
ويمتنع حذفه في غيرهن لانه عمدة وكالحجز من الكلمة وذلك
لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والافوضه مستتر راجع الى المذكور
كهند قامت او ما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب
الخمر حين يشربها اى لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله
ولا يرنى الزانى او ما دل عليه الحال اى المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اى
بلغت الروح والاصل في الفاعل ان يلى عامله لانه كالحجز
منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضمير اكرامة تولى اربع مقركات

وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انها كالكلمة الواحدة بخلاف
المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلا وقد
يجاء بخلاف الاصل في المفعول الفعل ويتأخر الفاعل عنه
اما جواز كما في نحو ولقد جاء آل فرعون النذر
وقوله جاء الخ لانه لو كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
ولا يضري هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة و
اما وجوبا وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول كما في نحو واذ ابتلى ابراهيم اذ لو اخر للزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة
واجازه ابن جني في النشر بقوله وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل
للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه
لانفصل الضمير مع تأخر اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثنى الثالثة ان
يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو
ما ضرب عمر بن الخطاب ذلك الاصل الذي هو ايلاء الفاعل
لعامله وتأخر المفعول عنه وذلك في ثلاث مسائل ايضا
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا
اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك
ان تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والافتقار اليه
على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان
كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الآخر سواء
اكانا مقصورين اما سمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى المعنى للتكلم
وذلك نحو ضرب موسى عيسى او غلامى غلامى وهذا
ذاك او من في الدار من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الاول فاعلا

والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجبان العرب تجيز تصغير عمر وعمر
على غير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضربا حدهما
الاخر وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح
وبان الزجاجي نقل الاتفاق على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون
تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت قرينة
لفظية او معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في نحو ارضع
الصغرى الكبرى وضربت موسى سعدى الثالثة ان يحصر
المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا او بالاعلى الاصح نحو ما ضرب زيد لا
عمرا وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل اما
جواز انخوف ريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا
وذلك في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا
فايا اسم شرط مفعول مقدم تدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما
عامل في عامله من جصتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فالجزء
في جواب ما وليس للعامل منصوب غيره مقدم بنحو فاما اليتيم فلا تقهر
ونحو وربك فكبر والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تأخره جواز او وجوبا
وتوسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه
عليهما وجوبا وعلى الفاعل جواز او يوجد في بعض النسخ وان كان الفعل
العامل في الفاعل نعم وبئس الفاعل اما ظاهر او مضمرا
فالظاهر يجب ان يكون معرفا بالجنسية على احد القولين
او الهدية على القول الآخر والقول بانها الجنس حقيقة او مجازا او العهد
الذهبي والشخصي مذكور في المطولات نحو نعم العبد انه اواب
وبئس الشراب او مضافا لما هي اى الجنسية فيه نحو
ولنعم دار المتقين وبئس مشوى المتكبرين او مضافا الى مضاف
لما هي فيه كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشترط كون الظاهر
بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادى فقد حكى الاخفش ان ناسا

من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرحى ان يكون
 علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا
 ونحوه مما يوجب ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكين
 للرفع بعدهما فاعلا هو عند القتال بفعليتهما وامان يرى اسميتهما
 فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا للنعم او بدلا او عطف ببيان
 ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمرة فقد اشار اليه بقوله
 او ضميرا مفردا مستترا وجوبا مفسرا لكونه مبهما
 بتمييز بعده قابل لأل مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز
 للمخصوص بالمدح او الذم افراد او تذكير او رفعهما نحو
 بشئ للظالمين بدلا ونحو نعم امرأه ر ونعم رجلين الزيدان
 ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والحجة خبره تقدم
 عليها او تأخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كامرا
 وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا
 بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه
 للدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب

باب في ذكر النائب عن الفاعل

وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه يحذف الفاعل للجمل به
 كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم فينوب
 عنه في احكامه كلها من وجوب الرفع والتأخير عن العامل
 واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير
 ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة للعموم احسن من عبارته
 في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة و
 لهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضى الامر كما يفهم من قوله
 فان لم يوجد في اللفظ فينوب عنه ما اى الذى او
 شئ اختص وتصرف من ظرف زمانى او مكانى نحو صميم ومضا

وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص
 ما اختص بعملية او اضافة او غيرها **او محجورا** بحرف لغير تعليل نحو
 ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا انه لا يلزم الجار له وجها واحدا
 في الاستعمال كمنزور وب وما خص بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان
 النائب هو المحجور فقط وهو ما نقله في الارشاف عن اتفاق البصريين
 والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع محجوره وفي الارشاف انه
 لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذا الحرف لاحظ
 له في الاعراب اللفظ والاعلام **او مصدر** نحو فاذا نفع في الصور
 نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص
 ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العمد كونه اسم نوع والفهم
 عطفه لهذه الاشياء بأوانه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع
 تبع الابن عصفور اولوية المصدرية وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكرناه
 لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه
 ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا تأتي النيابة بدونه
 بقوله **ويضم اقل الفعل** المتصرف عند ارادة اسناده الى الثاني
 لفظا وتقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان او مضارعاً ثانيا او بلعيا
 مجزأ او مزيدا **وشاركه** في الضم **ثاني** الماضي المبدوء
 بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة **نحو تعلم** وتضرب
وثالث الماضي المبدوء بهزة الوصل **نحو انطلق** واستخرج
ويفتح ما قبل آخره لفظا او تقديرا ان كان مضارعا
 مجزأ او مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله
 مضموما في الاصل **ويكسر كذلك** ان كان ماضيا **كضرب**
 زيد بضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضرب عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل
 الآخر واما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما
 خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا

انها تعمل في الظرف فاقم والاتعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرفع النائب
اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل
الى اسم المفعول **ولك في** فاء الفعل الثلاثي المعتل العين نحو
قال بما عينه واو **وباع** بما عينه ياء **الكسر** مخلصا نحو
قيل وباع والاصل قول وباع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها
بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلت الياء
في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا **والكسر**
مشماضمها تنبيه على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب
الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى وما
مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى بها قرأ ابن عامر والكسائي
في قيل وغيض **والضم** مخلصا نحو قول وبوع بحذف حركة العين
وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله

حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله ليت شبا بابوع فاشترت
وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين
وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم
يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه
الثلاثة اجتنبت كعبت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر
في الاول ولا الضم في الثاني وجرمه في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار
وانقاد مما اعل عينه

باب الاشتغال

الاشتغال العامل عن المفعول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل
مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او ملايسه لولا ذلك لعل هو او
مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق
بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه
وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوي فيه الامر ان هكذا ذكره

النحويون وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد
 ضربته أو زيد مررت به أو زيد ضربت أخاه
 أو رجلا يحبه رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه المقتضى
 فالجملة في محل رفع على أنها خبر له والرباط بينهما الضمير وجملة
 الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ونصبه بأضمار عامل
 على الأصح موافق للمذكور لفظا ومعنى ومعنى فقط مقدم على الاسم المانع
 فيقدر في المثال الأول ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم
 المانع من ذلك و في الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا
 مررت به إذ لا يصل مررت إلى الاسم بنفسه و في الثالث اهنت
 فيقال اهنت زيدا ضربت أخاه أو رجلا يحبه لأن من ضربه فقد أهان
 زيدا فالاسم في هذه الأمثلة منصوب بعوامل ضمرة واجبة الحد
 لأن المذكور عوض من المقدّر فلا يجمع بينهما فلا موضع للجملة
 التقى بعده من الأعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية
 ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح
 كما في نحو رجلا أكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويتبرج النصب
 على الرفع في نحو زيدا أضربه أو لا تضربه مما الفعل المشغول ذو
 طلب ولو بصيغة الخبر وانما ربح للطلب الواقع بعد الاسم إذ في الرفع
 الأخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأقول
 ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير في محل رفع
 و أما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
 فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لأنه
 متأول عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه
 مقامه والتقدير ما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف
 الحكم وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية
 والزاني فاجلدوا و يتبرج أيضا في نحو والأنعام خلقها لكم

بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة
 فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأمّا وانما راجع للتناسب بين
 المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو اولى من
 التحالف فان فصل عما قبله بأمّا نحو قام زيد واما عمر وفاكرمه وترجع الرفع
 لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبدل كالعاطف نحو ضربت
 القوم حتى زيد اضربتة قاله في الاوضح و يترجع ايضا في نحو ابشرا
 منا واحدا نتبعه وما زيد ارايته مما الاسم السابق واقع
 بعد شئ يغلب دحوله على الفعل كان ولا النافيتين وجيت مجردة
 من ما نحو حيث زيد اتلقاه فاكرمه وانما راجع لغلبة وقوع الفعل
 بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير
 ظرف نحو انت زيد تضربه فالتحتمار الرفع ويترجع النصب ايضا اذا وقع الاسم
 السابق جوابا بالاستفهام منصوب كزيد اضربتة جوابا لمن قال لهم ضربت او
 من ضربت او كان رفعه يوم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو
 انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل
 في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عما لا كما اشرنا الى ذلك اقل السباب ويجب
 النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط
 في نحو ان زيد القيته فاكرمه ومقعر اتلقاه فاحسن اليه
 او اداة تخصيص كما في نحو الاعمر اهنته وهلا زيد اكرمه او
 اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيد احدثته وانما يجب لوجوبه
 اى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لم خرجت عن
 اختصاصها بالانفال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اى غير الهمزة
 وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر الا اذا كانت اداة الشرط
 اذا مطلقا وان والفعل ماض فيقع في الكلام ويجب الرفع على الابتداء
 اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كما اذا النائية كما في نحو خرجت
 فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا النائية لا يليها الا مبتدأ او خبر

نحو اذا لهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمّر لامتناعه اى لامتناع
 وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعد اسمها كما مر في باب المبتدأ
 وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام
 كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمه وعمر وما
 صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده
 فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة
 وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله
 في الاوضح **ويستويان** اى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف
 غير مفصول بامّا مسوق بجملة ذات وجهين غير تعجيبة كما في نحو
زيد قام وعمر و اكرمه لاجله او فعمر و اكرمه فيجوز في
 عمر والرفع والنصب **للتكافئ** الحاصل على كل تقدير لان الجملة
 الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت و
 ان راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا
 التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكرناه لا يشترط في الجملة المعطوفة
 وجود رابطيربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزمه في الجامع حيث قال
 ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا للسيبويه والفارسي لكن خالف في
 اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم الزا
 تبعالا لخفض السبزي في قال وهو المختار **وليس منه** اى من باب
 الاشتغال **وكل شئ فعلوه في الزبر** اى الكتب لعدم صحة تسلط
 العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ في الزبر وهو باطل
 فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل او في
 موضع جر صفة لشئ وفي الزبر خبر كل والعنف وكل شئ مفعول لهم ثابت
 في الزبر **و كذا ليس منه ازيد ذهب** به بالبناء للمفعول و
 فاقا للسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على
 ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجبا ما على الابتداء او على

اخمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح تمة
الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء
او على الفاعلية باخمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الارض
والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو
خرجت فاذا زيد يكتب ويترجم في نحو زيد قام عند البرد ونجى الفاعلية
في نحو ان امرء هلك وتترجم في نحو ابشر همد وننا ويسويان في نحو
زيد قام وعمر وقعد

باب التنازع

في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما مؤكدا
للآخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما يجوز لك اذا تنازع عاملان اتفقا
في العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا في نحو ضربني وضربت
زيد اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني وهذا
الوجه اختاره الكوفيون لغوته بالسبق فيضمري
الثاني المهمل كل ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب مجرد
مطابق للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم مرتبة
لانه معمول للاول نحو قام وقعد اخواك او قام وضربت اخواك وقام
ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السير في اجازة
حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر واهمال
الثاني في الظاهر واهمال الاول وهذا الوجه اختاره
البصريون لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله
باجنب وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك
سيبويه قال المرادى واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول و
الثالث قال الشيخ خالد الازهرى وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول السبق
على المثال او الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوى فيه
الامر ان لم ارف في ذلك نقلا فيضمري الاول المهمل مرفوع فقط

فاعلا كان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العدة وان لم
منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبس بل و
في هذا الباب نثرا ونظما نحو ضربوني وضربت قومك حكا
سيبويه وقوله جفوني وكما جفا الاخلاء انني

لغير جميل من خليل مهمل واوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار
قبل الذكر لفظا والفاء اضماره مؤخران ان طلبه الثاني منصوبا لما يلزم من
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل ولا اعلمهما في المرفوع وهو مشكل فان
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع في الاصول والنحويون يجرون العوامل
كالمؤثرات الحقيقية قاله الرض واقهم كلام المصنف حذف غير المرفوع
وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومردت ومردني زيد
ولا يجوز اضماره لثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن
عنه بان اوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما او كان
عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد
صديقا اياه وظنني وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنوع
فيه لخوف اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صح
في الاوضح جواز حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل وليس منه
اي من هذا الباب نحو ما قام وقعدا لا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو
وغرة مطول معنى غيرهما الزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
لفساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع التقيضين
لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقه وسياق
جوابها منفيان والمنفي فيهما مثبتا اذا امتناع الاثبات نفى لامتناع النفي اثبات
فيكون السعي لادنى معيشة منفيان اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه
ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها
وهما واحد في المعنى فيؤدى الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل

فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه قوله بعد

ولكنما اسعى لمجد مؤنثل وقد يدرك المجد المؤنثل مثلى

باب في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل

لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب**
ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واجدا
بخلاف المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف
الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول وهو خمسة على المشهور احدها **المفعول به** وقد
على غيره من المفاعيل لانه اخرج الى الاعراب ازالة للتباسه بالفاعل
وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه **فعل الفاعل** وذلك
كضربت زيداً فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو المضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشئ فسقط ما قبل من انه غير جامع لمخرج نحو ما ضربت زيداً
ولانضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه
فعل الفاعل بنية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب
اما فعل نحو وورث سليمان داود او وصف نوحان الله بالغ امره او
مصدر نحو ولولادفع الله الناس واسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع
رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبعض لئلا يكله فهم المعنى وعدم
الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك والضمير الجرمي في قولهم مثلا المفعول
عائد الى ال اي الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما
جواز ان نحو قالوا خيرا او وجوب اقياسه او ذلك فيما نصب على الاشتغال كما
تقدم او على الاختصاص نحو من العرب اقوى الناس للضيغ او على الاغراء
نحو السراح السراح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على النداء كما

اشارة اليه بقوله **ومن** الاسم المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب ادعولفظا او تقديرا فان قولك مثالا يا زيد
 اصله ادعوزيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف و
 ليبدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعووض
 ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه
 والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب**
 المنادى لفظا اذا كان مضافا سواء كانت الاضافة محضة **كيا**
عبد الله ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون
 منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع
 النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث
 انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغيرهما او كان مشبهه وهو
 ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعل او عطف قبل النداء والعمل اما
 في فاعل **كيا احسن وجهه** او مفعول **كيا ضارب** **يا**
طالعاجبلا او مجرور **كيا خير** من زيد **ويا رفيقا بالعباد**
 ومثال المعطوف عليه قبل النداء **يا ثلاثة وثلاثين** فيمن سميت به بذلك و
 يمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والرضي
 قولهم **يا حلما لا يعجل** و**يا جوادا لا يبخل** او كان نكرة غير مقصود
 سواء اكانت جامدة او مشتقة **كقول الاعشى** وفي معناه الغريق
يا رجلا اخذ بيدي و**يا واقفا انقذني** وقد اشار الى الثاني بقوله
 والمفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد المعرفة
 اى المعين سواء اكان معرفة قبل النداء ام بعده ينصب محلا لان اعراب
 المبني اعراب محله **ويبنى** لفظا على ما يرفع به من حركة او
 حرف لشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف
 والخطاب ووقوعه موقعه وينى على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلى و
 كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم

في بعض لغاته اذ لو بقي على الكسر لا لتبس به عند حذف يائه اكتفاء
 بالكسرة عنها او على الفتح لا لتبس به عند حذف الفاء اكتفاء بالفتحة
 عنها وتعييره بما ذكر اولى من قول بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبني
 على الضم كيان زيد والمبني على الالف نحو يانيدان و
 للمبني على الواو نحو يانيدون و من المبني على الضم النكرة للمقصود
 نحو يا رجل لمعين ثم المبني على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه
 الضمة والا قدرت نحو يا موسى ويا قاضى وكذا ان كان مبنيًا قبل
 النداء نحو يا خدام ويا سيدي ويا بريق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز
 ان ينون مضموما ومنصوبا وهو اقوى واذا كان علما موصوفا بابن
 متصل به مضاف الى علم جاز ان يقع فتحة اتباع لما بعده نحو يانيد بن عمرو
فصل في الكلام على المنادى الصميم الآخر المضاف الى ياء المتكلم
 او الى المضاف اليها ويقول في نحو يا غلام مريدا به الاضافة
 الى الياء يا غلام بالجر كات ثلاث على الميم من غير ياء وبالياء
 فتحا اى مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا واسكانا اى
 ساكنة نحو يا عبادى فاتقون وبالالف نحو يا اسفا على يوسف
 فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف فصحتها حذف
 الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفاء ثم حذف
 الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك
 فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حلا للقليل على الكثير كقول بعضهم يام
 لا تفعل على بالضم حكاه يونس ثم جوز هذه اللغات مشروطا بما الاضافة
 فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احتراز اما فيه الاضافة للتخفيف
 نحو يا مكرمى ويا ضاربى فليس فيه الالفتان اثبات الياء مفتوحة و
 ساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادى والمعتل
 المضاف الى الياء نحو يا فتى ويا قاضى ولا يجوز حذفها لالها س ولا
 اسكانها لثلاث يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسرة لثقلهما على اللسان

و تقول في يا ابني ويا امي زيادة على اللغات الست يا ابنت ويا امث
 بفتح وكسر ثلثاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم ولكن
 الفتح اقل وسمع ضمها تشبيها بخوشية وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن
 هذه تسع لغات جائزة في الالب والامر مضافين للياء في النداء وسيلآت
 ان فيهما الغتين اخريين فالجوع احد عشر لغة على خلاف في بعضها و
 تقول فيما اذ انوى للمضاف الى المضاف اليه الياء وكان لفظ ام او عم
 يا ابن امر ويا ابن عمر او يا ابنة ام ويا ابنة عم بفتح اخر كل
 منهما اللغفة وقيل انها ركبا وجعل الاسما واحدا مبني على الفتح وكسر
 ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاحتذاء بالكسرة وقد قرئ
 بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء
 فحذفوا بالحذف بخلاف غيرهما فتحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن
 اخي ويا ابن صاحبي والحق الالف والياء للاولين وهما
 يا ابنت ويا امت قبيل لما فيه من الجمع بين العوض والمعوذ عنه او
 بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابنت اهلك او عساكا وقوله
 يا امت ابصرني راكب يسير في مستغفرا لاجب

وقوله يا ابنتي لانزلت فينا فانما والحقهما للاخيرين وهما ابن ام
 وابن عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجي وقوله يا ابن اما ويا شقيق نفسي

فصل في احكام توابع المنادى ويجري ما افرد

او ما اضيف حالة كونه مقرونا بال من نعت

المنادى المبني العلم والنكرة المقصودة وتأييده وعطف

بيانه و عطف نسقه المقرون بال على لفظه اي

المبني في رفع مراعاة للفظ او على محله في نصب مراعاة للحل

نحو يا زيد الكريه والكريم الالب بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين

ويا سعيد كرز وكرز او يا جبال اتبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب

والاقل مختار التحليل ولما زنى تنبيهها على انه منادى ثان والثاني مختار الى عمرو ويونس لان ما فيه ال لا يلبس حرف النداء فلم يجعل لفظه كافة ظما عليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف بالنصب وما لا للرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبنى بيان لما في قوله ما افرادوا ضيف وانما الحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله المحسن او الحسن الوجه ويا بنى تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والمعارث وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله **ويجربى ما اضيف** من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه **مجردا** من ال **على محله** دون لفظه فيضبط فقط كما لو كان المنادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل و **يجربى نعتاى** واية في تبعيته لم تنوعه **على لفظه** فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان يا ايها النفس وجوز للمارة نصبه على المحل وقرئ شاذ اقل يا ايها الكافرين ولا تنعت الا بما فيه ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا هذا الرجل **والبدل والنسق المجرد من ال كالمنادى المستقل** فيبينان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اى مبنيان كان او معربا نحو يا سعيد كرزا ويا عبد الله كرزا ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان كان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق بالمجرد لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هو تمنع من تقديم منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها **ولك** في تكرار لفظ المنادى **المنفرد**

على الضم كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل
 تطاول الليل عليك فانزل وجهان الأول فتحتهما على أن الأول
 مضاف لما بعد الثاني وهو مقم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن
 الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إلى الثاني على أنه
 عطف ببيان أو بديل أو باضمار يا أو أعف وقال الفراء كلاهما مضافان
 إلى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد
 و الوجه الثاني ضم الأول منهما على أنه منادى مفرد معرفة
 وهو الأبرج ونصبه لثاني على ما سبق وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني
 ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل
 رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو **فصل** في ترخيم
 المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتلينه يقال صوت رخيم أي يقيق
 واصطلاحا حذف بعض كلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم
 نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الأول اقتصر فقال ويجوز
 ترخيم المنادى لا مطلقا بل المعرفة لأنها أكثر نداءها
 فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نداء يا رجلا خذ بيدي لأنه نكرة
 وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين
 ولا الحكمي خلافا لابن مالك ولا المبني قبل النداء كنداء خلافا لبعضهم
 قاله في الجامع وهو اصطلاحا حذف آخره تخفيفا على
 وجه مخصوص وخص الأخير بذلك لأنه محل التغيير ثم المنادى ضربان
 مخمومتان التأنيث ومجرد عنها فذ والتاء يرخم مطلقا
 أي سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا نحو يا طلح ويا ثب في نداء
 طلحة وثبة وغيره وهو المجرى منها أنما يرخم بشرط ضمه
 فغير المضموم كالإضافي والحكمي لا يرخم وإن كان علما وعلميته فغير
 العلم كالنكرة لا يرخم وإن كان مضموما ويجوز بعضهم ترخيمها قياسا على
 قولهم اطرق كراويا صاح وهو قياس على شاذ ومجاوزته ثلاثة

أحرف فلا يرخم الثلاثي وإن كان محرك الوسط وجوزة الاخفش مطلقا
والفراء محرك الوسط اجراء الحركة الوسط بحرف قيا سا على اجراءهم
نحو سفر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف
فاذا استوفى الجرد هذه الشروط جاز ترخيجه **كيا جعف** في نداء جعفر
ثم المخر فيه لغتان احدهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي
كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره
ما يستحقه لولم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر
فتقول في جعفر يا جعف **ضما** اي بضم آخره وفي منصور يا منص
بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل
ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود يا ثموي بقلب الضمة كسرة والواو
ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظر اذ ليس
لنا اسم معرب آخره واو لانمة قبلها ضمة و الثانية ان ينوي المحذوف
فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعلن ان كان حرف علة وهي الاكثر في
كلامهم فتقول في جعفر يا جعف **فتحا** ببقاء فتح الفاء وفي منصور يا
منص ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثموي ببقاء الواو على صورتها من غير
ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي جعلبك يا بعل ببقاء فتح
اللام ثم اعلم ان المحذوف لترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما
حرفان ولما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله **ويحذف من نحو**
سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله
مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكن انا شدا
مكملا اربعة احرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقدير افتقولا فيها
ياسلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفر جمل وهبيخ ومختار وسعيد
وفرعون وغريق والى الثالث بقوله **ومن نحو معدى كرب**
مما هو مركب تركيبا مزجيا الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدى
وشمل كلامه ما آخره ويه كسيبويه وما سمي به من العدد التركيب خمسة

ولم يجمع ترخيمه من العرب وإنما اجازهُ الخوييون قياساً وقد تقدم ان
المجرد انما يرخم بشرط ضمّه وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في
النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان
ينادى بمجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالثناء

فصل في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من
يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث
من اجله والمستغاث ولا يستعمل معها من احرف النداء الا يا خاصة
ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله
ثلاثة احوال احدها ان يحمر باللام مفتوحة وهي اكثر احوال الثانية ان
يزداد في آخرها الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرّد من اللام والالف يجعل
كالنداء المستقل وهذه اقلها واذا بقر هذا فعلى الاول يقول
المستغيث اذ استغاث بالله يا لله للمسلمين بفقم لام
المستغاث وجوب التنزيله منزلة الضمير وجوبها للتخصيص على
الاستغاثة وهل هي زائدة او متعلقة بيا او بالحذف واقول وانما
اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام فاشبه النداء المضاف واذا نعت
جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا زيد المعادل للظن
واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالباً متعلقة بالحذف
بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم
تكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها
تكسر لامة لا من اليبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضى انه
مستغاث ايضا لاستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يلا المتكلم نحو يا
لى للناسبة فاذا تكررت معه يافتحت للام نحو يا قومي ويا امثال
قومي و على الحالة الثانية تقول يا زيد العجرو بالحاق الف
في آخره عوضاً من اللام في قوله ولا يجوز يا زيد العجرو و على الحالة الثالثة
تقول يا زيد لعجرو يضم زيد كالنداء المستقل ومن ذلك قوله

الاياء يقوم **للجيب العجيب** وللغفلات تعرض للاربيب
وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا زيدا زيدا اي ادعوك لنصف
من نفسك واما الندبة فهي نداء المتجمع عليه لفقد حقيقة او حكما
او المتجمع منه لكونه محل المراسية نحو
حملت امرأ عظيمافا صطبرت له وقت فيه بامر الله يا عمرا
وقولا.

فواكبدا من حب من لا يخبى ومن عبرات ما لهن فناء
وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصائب و
من ثم لا يتدب الا المعروف واما قولهم وامن حفريئز زمزماه فهو في
قوة قولهم واعبد المطلباء اذ من المعلوم ان من حفريئز زمزماه هو عبد
المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان واهي الغالبة
فيه والمختصة به ويا اذ الم يلبس بالمندوب المحض وحكمه حكم المندوب فيضم
ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد
الله واضارب ازيدا وذلك زيادة الالف في اخره وهي اكثر احواله واليه اشار
بقوله **والنادب** اي يقول **وازيد** بالالف في اخره مفردا
كان او مضافا بظاهر نحو **وامير المؤمنين** او بضمير نحو **وا**
راساه او شبيها بالمضاف نحو واطالع اجدلا او مركبا نحو وامعدى
كربا ويجذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في
صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وابا بكره او ضمة اعرابية او
بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واما
فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في بلس ابقيا وقلت الالف يا بعد الكسرة
نحو واغلامك وواو بعد الضمة نحو واغلامه وواو بعد الكسرة
الالف لا وهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى **ولك**
زيادة الهاء بعد الف الندبة وبدلها **وقفا** نحو وازيداه
واغلامك وواو بعد الضمة لان الغرض من الصوت والتطويل وافهم كلامه

انها لاترتب: وصلا نعم تزداد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله
 الايام عمر وعمره وعمر بن الزبير
 واجاز القراء اشباهها في الوجد بالوهمين ولما فرغ من المفعول به شرع
 يتكلم على المفعول الثاني وهو **المفعول المطلق** اي الذي يصح
 عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزنجشري وابن الحاجب
 على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد
 بالاداة وهو **المصدر الفضلة** اي المستغفنة المسلط
 عليه عامل ينسبه من مادة لفظه وذلك كضربت
 ضربا او عامل من معناه بان وافقه في المعنى ولم يكن من
 مادته وذلك كقعدت جلوسا الاترى انهما متحدان في المعنى
 دون المادة فخرج بالفضلة العدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده
 بما بعدهما نحو سمعت حديثك وقمت اجلالك وانتصاب المصدر للرد
 بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل
 من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكدا لعامله ان كان
 مصدرا والافل للمصدر المفهوم منه فهو ضربت ضربا والصفات صفات
 وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة
 تكرير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان
 دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجح القهقري او باضافة
 كضربت ضربا لاميرا او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت
 الضربا اي الذي يسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة
 كضربة وظاهر كلام سيديويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد
 عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات
 جائز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص
 المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغيره
 وناصبه اما فعله او وصفه كحمار او مصدر مثله كجبت من ضربك ضربا

شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث
وقد يحذف ناصب غير المؤكد جواز القرينة حالية او مقالية كقولك
للمقادم او لمن قال سأقدمك عليك خير مقدم اى قدمت ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورجيا وحمدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فامامنا
بعد واما فاء وان انت سيرا سيرا واما انت لاسيرا وهذا بنى حقا وله
على الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث
الجارى على الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار
مجراها كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما
يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب عنه اى عن المصدر
غيره فينصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر
فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة كضربته سوطا اى ضربته
بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو
فاجلدوهم ثمانين جلدة اى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر
واقيم العدد مقامه وما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية او بعضه
مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اى ميلا كل الميل
و لو تقول علينا بعض الاقاويل وما ناب عن المؤكد ما شاركه
فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله
انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل فى
الارض ما ناب عنه ما اراد به نحو احببته مقدة وفرجت جذلا وليس منه
اى من النائب عنه صفة كزغلا فى قوله تعالى فكلوا منها زغلا
وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلوا حالة كون الاكل
زغلا بدليل اقامتهم الجار والمجرور ون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا
فدل ذلك على انه حال لامصدر والاجاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر
يقوم مقامه باتفاق والقول يمنع اقامة صفة مقامه تبع فيه سبويه
لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك و الثالث من المفاعيل المفعول

اى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر القلبي للفضيلة
 المعلل بكسر اللام او الواقع علة لحدث قد شاركه
 المعلل وقتا وفعلا اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثة
 وغاية كقمت اجلا لالك امر باعثة فقط كقعدت عن الحرب جينا
 فاجلا لامصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيا
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجينا مصدر قلبي علة للعود عن الحرب باعثة
 عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت
 وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون
 بالمصادر لا بالذوات وخروج به غيره كما سيأتى بالقلبي نحو جئتكم قراءة
 للعلم كما اعتمد في الاوضح تبعا لابن النجاشي وغيره وخالف فى هذا الفارسي
 فاجاز جئتكم ضرب زيدا اى لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد
 فى الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لى رغبة فى الخير وبالمعلل لحدث بقية
 المفاعيل اذ لا تعليل فيها وما بعدهما يختلف زمان العلة والمعلول وما
 اختلف فيه فاعلهما كما سيأتى فان فقد المعلل لحدث عامله
 شرطا بما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل
 وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفى والكاف والظاهر
 انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والافيه نظر ففاقد المصدرية نحو
 خلق لكم فالخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر
 باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة
 اى لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو
 وانى لتعرونى لذكر الهرة كما انتفض العصفور بلله القطر
 فالذكرى هو علة عرو الهرة وزمنها واحد ولكن فاعلهما مختلف فاعل
 العرو الهرة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر
 باللام والهرة هى النشاط والارتياح ومثله نحو فيظلم من الذين هادوا
 حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هادكم وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الالبسة المتفضل
 فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتها مختلف فوقت الخلع سابق ووقت
 النوم فلذلك جربا للام ونضت تخفيفا لاضاد المجمة من النضو وهو الخلع
 ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد
 ومثله نحو كل اراد وان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم واعلم ان هذه
 الشروط معتبرة لجواز النصب لا الوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها
 يجوز فيه ان يحذف حرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمنع مع الشروط
 سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا لمحل بال لكن الانرجح في الاول
 النصب وفي الثالث البحر ويستويان في الثاني و الرابع من المفاعيل
 المفعول فيه وهو السمي ظرفا وهو ما سطر عليه عامل
 ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقافيه على معنى في
 الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها
 ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل
 رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل
 عليه لافيه وناصب حيث يعلم محذوف ادل عليه اعلم لاهولان اسم
 التقضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان
 بيان لما ثم اسم الزمان قيمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله
لصمت يوم الخميس اوحينا او اسبوعا فالبهم ما دل على
 قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التاكيد
 المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال
 المرادى واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قما قال الشا
 انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمق كشم
 رمضان فمختص او لكم كيومين معدودا ولهما فمختص معدودا كأسماء الشهور
 غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين
او اسم مكان مبهم بالجر وهو لا يختص بمكان بعينه وهذا

القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم
 المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها
 الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن
 اى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان
 فان له ست جهات ونحوهن في الابهام كعند ولدى
 وبأحية ومكان و ثانيها المقادير اى الدالة على مسافة
 معلومة كالفرسخ والبريد والميل و ثالثها ماصيغ اى اشتق
 من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت مقعد
 زيد ورميت مرمى عمرو وقت مقام خالد ونا قائم مقامك وسرني
 جلوسى مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفحوى كجلست
 فى مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء
 المكان كصليت فى المسجد وقت فى الدار واما نحو قولهم دخلت الدار
 فنصوب على المفعول به توسعا ويشد قولهم هو بى مقد القابلة ونجر
 الكلب ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد فى المقعد ونجر
 فى المنجر فلا شدوذ وما افهمه كلامه من ان المقيد للمقدار قسم من
 المبهم هو مذهب الجمهور نظر الى انه لا يختص ببيعة معينة وبعضهم
 جعله قسيما له نظر الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذوذ
 وما افهمه ايضا من ان ماصيغ من مصدر عامله قسم من المبهم يخالف
 لما فى الاوضح والجامع والشذوذ من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر
 كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه ابو حيان ويمكن جملة فى الالفية
 عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جواز الدليل كقولك يوم الجمعة
 لمن قال متى صمت وجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبر او حالا و
 الخامس من المفاعيل المفعول معه اى الذى يفعل معه فعل
 واخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة
 الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين وهو اسم فضلة واقع

بعد واو اريد بها التخصيص على المعية حالة كونها
 مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على
 ما فيه حروفه اى الفعل ومعناه فالاول كسرت
 والنيل والثانى اناسا والنيل والناقاة متروكة وفصيلها
 فخرج بالاسم غيره نحو لانتنه عن خلق وتأتى مثله بناء على ان المؤقت
 من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد
 وعمرو وبالعبدية بقية المفاعيل وبحرور مع وباء المصاحبة نحو جئت
 مع زيد وبعثك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء
 اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها
 مشاركة ما بعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد وبما بعدها
 كل رجل وصيغته لعدم سبق شئ من ذلك ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به
 خلافا لابي على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر
 قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه فى مالك وزيدا
 حيث وجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى الى تقدير الفعل
 فى مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهاسية التقيها بالافعال اولى
 وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك
 واباك فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا
 ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات والى اشارة بقوله
وقد يجب اى النصب على المفعول معه لما منع يمنع من العطف
 معنويا كان **أقوله** لمن ينهى عن القبيح ويأتية **لانتنه عن**
القبيح واتيانه فلو عطف لكان المعنى لانتنه عن القبيح وعن اتيانه
 وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتفريق القبيح واتيانه ومثله مات
 زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا **ومنه قمت**
وزيدا ومررت بك وزيدا فلو عطف للزم فى الاول العطف
 على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل او فاصل ما وفى

الثاني العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز
 على الأصح من القولين فيهما ويترجح النصب على القول الآخر
 ويترجح في نحو كن أنت وزيدا كالأخ من جهة المعنى إذ لو
 عطف زيد على ما قبله كان الأمر متوجها اليه أيضا وانت لا تريد
 أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ كذا في
 الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لارجحانه وبتقدير
 جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر
 إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف وما في معناه لما شق
 العامل وهو هنا غير صالح لذلك إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر
 رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قد را بن مالك في نحو اسكن أنت وزيدك
 الجنة فعلا محذوفاً وليسكن واقره عليه في المعنى بل تابعه عليه
 في الأوضح وافهم قوله كالأخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله
 فقط فلا يجوز كالأخوين ويضعف في نحو قام زيد وعمر
 لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلاضعف ومثله ما أنت وزيدا
 وكيف أنت وقصة من تريد والنصب فيهما يكون مضمرة وليست
 ناقصة والأصح أن عامله ما سبقه من فعل أو في معناه وإنه مقيس
 وأنه لا يتقدم على المصاحب ولما ألغى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على
 بقية المنصوبات مبتدأ بالحال فقال والحال يذكر ويؤنث لفظاً
 ومعنى وهو الأفع وهو نوعان مؤكدة وستأتي ومؤسرة وهي ما لا
 يستفاد معناها بدون ذكرها وإليها أشار بقوله وهو وصف
 ولو تقديره فضلة أي ليست إحدى جزءي الكلام يقع في
 جواب ليف فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما
 بعدها نعتها نحو رايت رجلاً فاضلاً والتمييز بقوله دره فارس لعدم
 صلاحيتها لذلك والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة
 لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها تأتي من الفاعل

كجاء زيد راكباً ومن المفعول كضربت اللص مكتوفاً ومنهما معا
 نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا
 ما في صدورهم من غل اخواناً او كان كبعضه في صحة حذفه والاعتناء عنه
 بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفاً او كان عاملاً في الحال عمل
 الفعل نحو اليه مرجعكم جميعاً و الحال شرطها من حيث هي
التنكير خلافاً لليؤنس والبغداديين مطلقاً وللکوفيين فيما
 تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها
 اى كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة
 الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد
 تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير
 نحو اجتهد وحدك اى منفرداً وادخلوا الاول فالاول اى مرتبين و
 شرط صاحبها وهو من الحال وصف له فى المعنى **التعريف**
 لانه مخبر عنه بها فى المعنى والاصل فيه التعريف او ما يقوم مقامه
 من المسوغات فى ايضاح المعنى وهو اما **التخصيص** بوصف واضافة
 او بمعمول غير مضاف اليه او **التعميم** بان يتلونها وشبهه من لحي
 او استفهام او **التأخير** بان يتأخر عن الحال فالاول نحو
 خاشعاً ابصارهم يخرجون فخاشعاً حال من ضمير الفاعل فى
 يخرجون وهو اعرف المعارف والثانى نحو فى اربعة ايام سواء
للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله
 نحيث يارب نوحاً واستقيبت له فى فلك ماخر فى اليم مشعوباً
 وقولك عجميت من ضرباً خوك شديداً والثالث نحو وما اهلكنا
 من قرية الا الهامندرون فجملة لها منذرون حال من قرية
 لوقوعها فى سياق النفي ونحو لا يبيع امرء على امرء مستسهلاً
 ونحو قوله يا صاح هل حم عيش باقياً و الرابع نحو
 لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلد

فموجشا حال من ظلل الذي هو صاحبها وسوغ محي الحال منه تأخره عنها
او الوصف وهما وقيل حال من الضمير في لمية وحيدئذ لا يكون من قبيل
تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل
الحال وصاحبها وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة
من غير مسوغ ومنه الحديث وصلو وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه
عند الخليل ويونس ويجوز تقدّمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا ووصفة تشبه الالمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز
خذنها الالمانع ككونها نائبة عن خبر كضرب زيد قائما او جوابا نحو راكبا
لمن قال كيف جئت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويجذف
عاملها جواز اقوالكم للسافر راشدا مهيأ اي اذهب وجوبا كضرب زيد
قائما وزيدا بوء عطوفا و من المنصوبات التمييز اي المميز بكسر
الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتمييزين
والتفسير الفاظ مترادفة وهو اسم فضلة نكرة جامد غالبا
يفسر ما انبهم من الذوات او النسب فخرج بالفضلة غير هانحو
زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتي بلفظ المعرفة
فيؤول بنكرة معني كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو . اي نفسا
ومابعد هاسا اثر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لارفع الالهام
ذات والانسية وكالنفث فانه مخصص ومقيد ورفع الالهام انما حصل منها
لاقصدا ورب شئ يقصد المعنى خاص وان لزم منه معنى اخر واعلم ان
التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسر الالهام الا ان الحال تختلف
من ثلاثة اوجه أحدها انها في الغالب تكون مشتقة او مؤولة به
والتمييز الغالب فيه كونه جامدا او وقوعه مشتقا قليل نحو لله درة فارسا
ثانيها انها لبيان الهيئة وهوتارة لبيان الذوات واخرى لبيان جهة
النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعا
تمييز نسبة وسياق تمييز مفرد وهو المراد بقوله وأكثر وقوعه

بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجرب نخلا
 او كيل كقنبر او صاع تمر او وزن كرتل زيتا ومنوين
 عسلا والجرب مقدار معلوم من الارض ومنوين تشنية منابا لتخفيف
 والقصر كعصى وهوالة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد
 ما يشبه المقادير فثبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا
 وشبه الكيل نحو غي منها وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة
 مثلها زيدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا
 خاتم حديد فان الخاتم فرع الحديد و اكثر وقوعه ايضا بعد العبد
 الصريح وهو من احد عشر فيا فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الثمانية
 نحو اني رايت احد عشر كوكبا وبعضنا منهم اثني عشر نقيبا
 وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الآية وهكذا الى اخر ذلك نحو ان
 هذا اخي له تسع وتسعون نجمة ومنه اى تمييز العدد
 تمييز كم الاستفهامية بان تكون بمعنى اى عدد ويتعين
 افراده وكذا انصبه نحو لم عبد ملكت مالم تحركم خوف كما
 سيأتى فعبد منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد
 مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله فاما تمييز كم
 الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير فحجور ابدا باضافتها اليه
 حملا لها على ما هي مشاهدة له من العدد وهو حينئذ اما مفرد وهو
 اكثر وابلغ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والالوف فانه
 مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او
 الف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني
 وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفقى مائتين عاما
 وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة او
 مجموع كتمييز العشرة مفردة فمادونها من التسعة الى
 الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة

رجل فحزور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجور والجمع كما تقول عشرة رجال
 او ثلاثة رجال جائك وقد يكون تمييز العشرة فنادوها اسم جنس واسم
 جمع فيجوز من في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجز
 بلاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته
 توهم ان الواحد والاثني يميزان وليس كذلك كما في الشذوذ وقد علم من
 كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب
 واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فلتمييز محذوف في فقرة
 واسباطا بدل من اثنتي عشرة **ولك في تمييزكم الاستفهامية**
 اذا كان متصلا بها **المجرورة بالحرف** وجهان جر بمن مضرة
 على الاصح ويجوز اظهارها بالاضافة كما اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهولا
 يعمل الجر في مميزه فلكذلك ما كان بمنزلة **ونصب** على التمييز فتقول
 بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبداً وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن
 كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه
 دليل على ان كرام اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية ويشتركان في الاسمية
 والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرين
 اوجه ذكرها الانباسي في شرحه على الالفية و اشار الى النوع الثاني بقوله
وقد يكون التمييز مفسر للنسبة في الجمل كما سيأتي و
 في الوصف الى مرفوعه كزيد منسوب عرقاً ومحمد طيب نفساً وفي الاضافة
 كأعجب طيب زيد علماً وقرب محمد داراً اي طيب علم زيد وقرب دار محمد
 وهو قسمان لانه اما ان يكون **محولاً** وهو ثلاثة اقسام محوّل عن مضاف
 فاعل **كاشتعل الرأس شيباً** اصله اشتعل شيباً للرأس فحول
 الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جئ بالمضاف بعد ذلك تمييزاً
 مبالغة وتاكيداً اذ ذكر الشيء مجملاً ثم مفسراً اوقع في النفس من ذكره مفسراً
 اقلاً ومحوّل عن مضاف مفعول نحو **وفجرنا الارض عيوناً** اصله
 وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزاً انتهى ووقع الفعل على الارض

ويجوز عن مضاف غيرهما محمول عن مبتدأ و ذلك بعد اسم التفضيل
 الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالى اكثر
 من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارفع وانفصل
 فصارا انا اكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرمك اباو
 اجل منك وجها او غير محمول عن شئ اصلا وهذا هو القسم الثانى
 نحو امتلا الاناء ماء. والله دثره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب
 لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محمول وهو قليل في الكلام
 و الحال والتمييز قد يؤكدان فلا يضر ان هيئة ولا ذاتا بل
 يفيدان مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها
 ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها الفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس
 رسولا او معنى فقط نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين
 لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولحى مديرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة
 لصاحبها نحو لامن من فى الارض كلمهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما المضمون
 جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوف فاعطوفا
 حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره احقه او
 اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة سرفا بها شبنى و التمييز
 المؤكد نحو قوله هو ابوطالب بن عبد المطلب
 ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية ديننا
 فديننا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا
 واؤلوا ما ورد ووافقهم فى المعنى ومنه على القول يجوز الجمع
 بين فاعل نعم وبشئ الظاهر و تمييزهما قوله
 والتغليوبون بشئ الفحل فحاجهم فحلا وامهم زلاء منطق
 وصحه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق خلافا
 لسيبويه وموافقيه فى منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز
 المبين له فحالا عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب التمييز مفسره ان كان

مفردا والفعل وشبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا
للكسائي والمائني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمد
ونصر في الالفية على قلته ولك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه
الا اذا كان المفرد عدد اكثر من رجل او مضافا كمل الارض ذهابا وجره
ايضا بمن الا اذا كان المفرد عدد او امّا تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر
بمن اذا كان غير محمول نحو ما احسنه رجلا فله دته فارسا ونعم رجلا زيد
بخلاف ما احسنه ادا وباطاب محمد نفسا وزيدا اكثر مالا و منها
المستثنى وهو كما قال الرضوي المذكور بعد الا واحد اى اخواتها
مخالف لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير
المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتام القسم وان
كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا واحد اى اخواتها
حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وادوات
الاستثناء ثمانية وهى اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو
ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا
وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها ويدا بالكلام على المستثنى **بالا**
لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدربها وان كان الاولى البداءة
بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في
الشدور ثم المستثنى بالاله احوال لانه ان كان **من كلام تام**
بأن كان المستثنى منه مذكورا **موجب** بفتح الجيم بأن لم يسبق
بنفي او شبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا
نحو **فشرى بوا منه الا قليلا** او منقطعا نحو قام القوم الاحمارا
تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مرام تقدم نحو قام الانبياء القوم فان
كان الكلام تاما ولكن فقد منه **الايجاب** بأن اشقل على
نفي او شبهه ترجح عند البصريين **البديل** اى اتباع المستثنى
للمستثنى منه في تحريكه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النص

في الاستثناء المتصل بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه
 نحو ما فعلوه الاقليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه
 وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع
 السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم وقوله تعالى
 ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجيح البديل تأخر صفة المستثنى
 منه عن المستثنى خلافا لما ذكره في كاسياتي واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل
 على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيدا ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشئ
 الا شئ لا يعباء به بالرفع في الثلاثة على البدلية جملا على المحل وبالنصب
 على الاستثناء و ترجح النصب على البديل في المنقطع
 بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه عند بني تميم نحو ما
 قام احد الاحمار بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع ايضا على البدلية
 ان صح حذف المبدل منه واقامة البديل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس : الا اليعافير والا العيس

ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التزيل نحو ما
 لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة ونحو
 من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بان
 المراد بالانيس ما يؤثر في فواعم من الانسان فيكون متصلا بالمنقطع
 وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما اى
 في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم فالنصب
 حينئذ واجب كقول الكمي

وما الى الا اهل احمد شيعة وما الى الامذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب
 النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى عنه نحو ما اتى
 احد الاباء خير من زيد والراجح ما تقدم وما تقدم المستثنى على جزئ
 الكلام نحو الا زيدا ما جاء احد فغير جائز او فقد التمام من الكلام

المنفى بان لم يصر فيه بالمستثنى منه فعلى حسب العوامل
 الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لا لانيه بل العمل لما قبلها فان
 اقتضى الرفع رفع ما بعدها نحو وما امرنا الا واحدة او النصب
 نصب غور لا نقوا الله الا الحق او اخرج نحو ولا تقادروا اهل الكتاب
 الا بالقى احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لان ما قبل
 الإلتفغ للعمل فيما بعده ما وان كان المستثنى منه مفردا في التحقيق يجوز
 ما قام الاهد واستناع قام هند وشرط صحة التفرغ تقديم نفي او شبهه
 فلو قال او فقد اى التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى بغيره
 سوى خافضتين للمستثنى دائما باضافتهما اليه معربان
 اى غير لفظا وسوى تقدير باعراب الاسم الذى يقع بعد
 الا وهو المستثنى بها على التوصل السابق فيجب النصب فى حقوق القوة
 غير اوسوى زيد ويتخرج عند نعيم فى نحو ما فيها احد غير اوسوى زيد
 والبدل فى نحو ما جاء احد غير اوسوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل
 من فاعل ومفعول او غير ذلك فى نحو ما قام غير اوسوى زيد وما رايت
 غير اوسوى زيد وما سررت بغير اوسوى زيد وكون سوى كغير فيما
 تقدم هو مذهب النجاشي واختاره ان مالك لو ردها فاعلا فى حكاية
 الفراء اتانى سواك ومبتدا فى قوله فسواك بانعها وانت المشتري
 واسما للليس فى قوله

اترك ليل ليس بينى وبينها سوى ليلة اى اذا الصبور
 وجرورة فى قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربى ان لا يسلط على احدى
 عدد من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا طرفا ولا تخرج عنه
 الا فى الضرورة وقال الرمانى انها تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا واختاره
 فى الارضخ والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة و
 ضمها مقصورة ونقصها ممدودة ويستثنى بخلا وعدا مجردين
 عنهما وحاشا ولا نصب ما نواصب للمستثنى على تقدير كونهما

افعالاً جامدة متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائذ على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق وعلى البعض المفهوم من الكل السابق وجملة
الاستثناء هل هي حال فحلها النصب ومستأنفة فلا محل لها قولان صحيح
ابن عصفور منهما الثاني **او خوافض** له على تقدير كونها حرف
جر واختار في المعنى انها غير متعلقة بشئ وفيه يجوز في نحو قام القوم حاشا
كون الضمير منصوباً وكونه مجروراً فاذا قلت حاشاى تعين الجر وحاشاى
تعين النصب وكذا القول في خلا وعد انشئ واذا لم حاشا مجرور باللام
فارقت الحرفية قطعاً ان لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ اسم منصوب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزية فمن قال
حاشا لله كأنه قال تنزى بها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فقال
لما يريد قال في المعنى ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتثنية فهذا
كقولهم رعيالك و يستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا
يكون نواصب للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منقياً وانما وجب
النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن
نص في التسهيل انها لا تتوصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز
بعضهم الجر لها بمتقدير ما زائدة ورده في المعنى وموضع ما وصلتها نصب
بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية
على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما
وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما
والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا
ولا يستثنى بخلا وما بعد ما منقطع وافهم كلامه ان جواز الوجهين في
خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترب بما وهو كذلك

باب في ذكر المحفوضات وهي ثلاثة اقسام

محفوض بالحرف ومحفوض بالمضاف ويرجع اليهما المحفوض من التوابع ومحفوض
بالمجاورة واسقطه لسند ذاء كما نرى فيهما وقدّم الاول لانه الاصل ثم انه

نوعان ما يحجر الظاهر والمضمّر وما يحجر الظاهر فقط وأشار إلى الأول مبتدئاً
 به لعمومه بقوله **يخفّض الاسم** أمّا بحرف **م** مشترك بين الظاهر
 والمضمّر وهو **سبعة** من نخومك ومن نوح وهو بيان الجنس
 نخو فاجتنبوا الرّجس من الاوثان وللتبويض نخو ومن الناس من يقول أمنا
 بالله ولا بداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما نخو من المسجد الحرام
 من اقل يوم رآه من سليمان وتلبّد نخو ارضيت بالحياة الدنيا من
 الآخرة وللتعليل نخو ما خطاياهم اغرقوا وللتأكيد بعد نفى وشبهه نخو
 ما لبّاغ من مضر وهل من خالق غير الله ولا استعلاء نخو ونصرناه من القوم
 والظرفية نخو ما اذ خلقوا من الارض **وإلى** نخو إلى الله مرجعكم جميعا
 واليه ترجعون وهي لانتها الغاية مطلقا نخو إلى المسجد الأقصى ثم اتّمو
 الصيام إلى الليل وللصاحبة نخو لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم وللظرفية نخو
 فلا تتركني بالوحيد كأنتي إلى الناس مطلقا القار أجرب
 وغير ذلك وعن نخو يوسف اعرض عن هذا عفا الله عنك وهي
 للجائزة كسرت عن البلد والبعدية نخو طبقا عن طبق وتلبّد نخو
 يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا استعلاء نخو فاما يجزل عن نفسه و
 التعليل نخو الا عن موعدة وعدّها اياه وغير ذلك **وعلى** نخو وعليهم
 وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء اى لعلو وهو حسي كحمار ومعتق
 نخو على العرش استوى وللصاحبة نخو وان ربك لذو مغفرة للناس
 على ظلمهم وللظرفية نخو على ملك سليمان وللجائزة نخو
 اذ ارضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
 وللتعليل نخو وتكبر والله على ما هداكم وغير ذلك **وفي** نخو في
 جنات النعيم وفيها ما تشتهى الانفس وهي للظرفية اى بحلول الشئ في
 غيره حقيقة او مجازا قال البحر جاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف
 احتواء وللظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو
 زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم او فقد امعا نخو في نفسه علم

والمصاحبة نحو ادخلوا ايام والسببية نحو ليسكم فيها افضة ترفيه والاستعلاء
 نحو ولا صلبتكم في جذوع النخل وغير ذلك **واللام** نحو الله ما في
 السموات له ما فيها وهي للملك نحو المال لنيد وللانحصار نحو الجنة
 للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اى عذابها والتعليل نحو
 وانى لتعرونى لذكر الهزة وللتعجب نحو الله ذلك فاسا والاستعلاء
 نحو يحرقن للاذقان وللقسم نحو الله لا يؤخر الاجل وللعاقة نحو
 لدو الموت وابنوا الخراب **فكلمكم** يصير الى التراب
 وغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان تكون للقسم نحو
 بالله لا تفعلن وبه لتفعلن او غيره من تبعيض نحو عيناي شرب بها
 عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو غيبناهم لبحر
 ومصاحبة نحو ادخلوا باللص وسببية نحو فيما نقضهم ميتا قم وتغويرو
 نحو بعث هذا بهذا وتوكيد نحو فكفى بالله شهيدا
 وكفى يحصى نحو لا اننى رجل ويدل نحو ما يسرى اننى شهدت بدرا
 بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاورة نحو فاسأل به خبيرا
 والصاق حقيقة نحو بقلوبى غرام اى لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مرون
 بزيد اى الصقت مروى بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثانى بقوله
او مختص بالظاهر اى بخفضه وهو سبعة ايضا
رب وهو موضوعه للتكثير والتقليل لكن استعمالها فى الاقل كثير
 ومنه ربما يؤذ الذين كفروا وكانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين
 احرف الخفض ولا يجرها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى
 او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب فى هذا الظاهر وصفه كما
 ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها
 وذلك بعد الواو وكثير كقوله **وليل** كوج البصر اى سدوله
 وبعد الفاء قليل كقوله **فمثلك** حبل قد طرقت ومرضع وبعد
 بل اقل كقوله **بل** بلدم الفجاء فتمه وقد تجرب ضمير الغيبة

فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للعنف بخوره رجلا
 وامرأة اورجلين اورجالا او نساء **ومن ومن** ولايجرهما
 الانوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان
 وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رايته مذيوم الجمعة او حاضرا وهما
 فيه للظرفية نحو ما رايته منذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما
 خبرا عنهما فمعناها الابتداء او الامد ويردان ظرفين مضافين للفعليته
 بكثرة والاسمية بقلة **والكاف** وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد
 وللتعليل نحو واذكروه كما هلكتم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء وغير
 ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية
 مطلقا ولا تكون جارة الاخر او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة
 حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيها قبلها اما لكونها غير
 جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو
 صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا اماما قبلها ولم
 يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
فائ مقولت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه
 فواضح انه يعمل به والافاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى جملا على
 الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان
 كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **والواو** اي
 واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين
والتاء اي تاؤه ولايجرهما الالفاظ الجلالة ورب مضافا للكعبة او
 لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربى لافعلن وقولهم تالرجل وتحياتك
 نادر ومن حروف الخفض خلا وعد وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا
 لعل ومتى وك ولولا وانما اسقطها لان الجرها شاذ **تنبيه**
 قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل
 الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم

يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو
على انتهى وكخلا عدا كحمر وفي الخبيص ان اللام جاءت فعلا في قولك ان زيد
ومن كذلك اذا كان امر من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر
لمؤنث من وفي يفي واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
أخذ يتكلم على الثاني فقال **او باضافة اسم** اي يخفض الاسم
بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف
كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا
يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للافتش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله
من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربان زيد
وتصح بادنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل
بدليل العطف الاتي الدال على المخاطبة فدخل نحو كاتب القاضى واعجبه
ضرب زيد عمرا اذ المضاف في الاول وان كان وصفا ليس بعامل و
في الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام
لانها اما **على معنى اللام** التي للملك اولشبهه بتحقيقا حيث يمكن
النطق بها **كغلام زيد** وتقدير حيث لا يمكن ذلك كذى مال
وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يرادفه
او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب او على معنى **من**
البيانىة وذلك اذا كان المضاف اليه كالا للمضاف وصالحا للاخبار به
عنه **لخاتم حديد** وثوب خزوك في هذا نصب الثاني على
التمييز والحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتأويله
بالمشتق اى مفضوع من حديد او على معنى **في** الظرفية عند
بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول **كمد الليل** وشهيد
الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

وأكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وتسمى
 هذه الإضافة المنقمة لما ذكره محضة لأنها خالصة من تقدير الانفعال
 ومعنوية لأنها تدل على معنى لا لأنها مفيدة للتعريف
 أي لتعريف المضاف بالمضاف إليه أن كان معرفة كضارب زيد أو
 أو التخصيص أي لتخصيص المضاف بالمضاف إليه أن كان نكرة
 كضارب رجل أو قال في المعنى والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
 التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام
 زيد وكغلام رجل ما كان متوقفا في الإبهام كغيره ومثل إذا أريد بهما
 مطلق المغايرة والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد
 وحده ولا أباه ورب رجل وأخيه وكمرأاة وفصيلها أو بإضافة
 الوصف عطفًا على قوله أو بإضافة اسم فتكون قسمه إلى أي ينقص
 الاسم بإضافة الاسم كما مر أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل إلى
 معموله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل
 كبالغ الكعبة وضارب زيد الآن أو غذا امر اسم مفعول كمرع
 القلب ومعمور الديار الآن أو غذا امر صفة مشبهة كعظيم الأمل
 وحسن الوجه وتسمى هذه الإضافة غير محضة لأنها في تقدير
 الانفعال ولفظية لأنها تدل على المعنى اللفظي لا أنها جارية مجرى
 التخفيف في اللفظ بخلاف التثوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح
 كما في نحو حسن الوجه فإن في جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من
 ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي
 فلا تقيد المضاف تعريفًا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا بالغ
 الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لأن أصل ضارب
 زيد ضارب زيد الضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الإضافة
 ولا تجتمع الإضافة وجوبا تنوينا ولو مقدرا لأنه يدل
 على الانفعال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ولا نونا

تألية للاعراب وهي نون المثني والمجموع على حدة وشبههما
 كضاربان زيد وضاربون عمرو **مطلقاً** عن التقييد بما يأتي بخلاف
 نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تتجمعها لانها
 غير تألية للاعراب بل هو تال لها وعليها **ولا** ما فيه **أل** لان
 المقصود منها اصاله التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا
 لا تتجمع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامي ولا زيد كم بل يجب جذب
 أل من الغلام ويقدر في زيد الشيوخ **الافى نحو** الضاربان زيد
 مما المضاف فيه وصف مثني والمضاف اليه معوله **و نحو** الضاربون
 زيد مما المضاف فيه وصف مجموع على حدة المثني والمضاف اليه معوله
و نحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف بال ايضا
و نحو الضارب رأس الرجل مما المضاف اليه مضافا
 هي فيه **و نحو** مرت بالرجل الضارب غلامه مما
 المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هو فيه فهذه المسائل الخمس
 اغتفر فيها الجمع بين أن والاضافة وماعداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح
 والامور التي يكتبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغنى

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم
 المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها
اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس بفضلة ولا متأثرا بعامل
 ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتيون والتعريف بخالفه
 اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل وانه لاموضع
 له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي **كهيئات**
 بتثنية لثاء وشتان وهو قليل **و ما هو بمعنى الامر نحو** صه
 ودونك وعليك وهو الغالب **و ما هو بمعنى المضارع نحو** واوه
 واف وهو دون الاقل **فهيئات** بمعنى **بعد** كقوله

فهيها تهيها تالعتيق ومن به	وهيها تالعتيق نواصله
وشتان بمعنى افترق كقوله	
وشتان هذا والعناق والثوم	والمشرب البارد فى ظل الدوم
وقد تذا ما قبل فاعل شتان كقوله لستان ما بين اليزيدى فى الندا	وصه بمعنى اسكت ودونكه بمعنى خذ وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم
انفسكم و وابعنى اعجب كقوله	
وابأبى انت وفوك الاشنب	كأما زرعليه الزرنب
<p>اوزنجيل وهو عندى اطيب ومثله وى وواها وأوه بمعنى اتوجع و اف بمعنى اتفجر وهذه الانواع كلها اسماعية والقياسى من اسم الفعل ما صبيغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كزال وشذ صوغه من الرباعى كقرقان بمعنى قرقوق قد يؤخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من اول الامر اسمها للفعل كستان ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك وليك ثم انه يعمل على سماء فيرفع الفاعل ظاهر ومستتر ويتعدى الى المفعول بواسطة وغير هذا لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وياها وجوازا كصومه وذلك للتذكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا يصب المضارع فى جواب اطلب منه كما سيأتى ولا يتأخر عن معموله لقصور درجته عن سماء بسبب كونه فرعه فى العمل خلافا للكمسائى و تمسكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم وما اشبه ذلك لا حجة فيه لانه متاؤل على انه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكده لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتاب عليكم متعلق بالمصدر او بالعامل الحذوف ويجزى الفعل المضارع فى جواب اطلب منه اى من اسم الفعل كما يجزى فى جواب اطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحدى وتستريحى فكانك بمعنى اثبتى وتحملى تجزى</p>	

بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتى تمضى و لكنه لا ينصب
 في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال
 فخذتلك بالنصب على الانح و الثاني منها المصدر وهو اسم
 الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل
 ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فالكثير
 وقد مر انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل
 وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الى ان
 المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما
 وجودى واليه اشارة بقوله ان حل محله فعل مع ان
 المصدرية والزمان ماض او مستقبل كجيت من ضربك زيدا امس
 او غدا اى من ان ضربته امس او من ان تضربه غدا او مع ما اختها
 والزمان حال فقط كجيت من ضربك زيدا الآن اى مما تضربه الآن فان
 لم يعمل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو ضربك زيدا فلا
 يصح نصبك زيدا بضربك فلا فى الاول ولهذا جعل الثانى فى
 نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر
 الثانى عدوى وهو المشار اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا
 فلا يقال اعجبني ضربك زيدا لبعده شبهه عن الفعل بالتصغير الذى
 هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسى حسن
 وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتى
 ولا محذودا بالتاء فلا يقال اعجبني ضربك زيدا لان صيغة
 الوحدة ليست للصيغة التى اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه
 ولا منعوتاقيل تمام عمله فلا يقال عرفت سوقك اللفيف
 الابل لانه مع معموله كوصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده
 جاز نحو ان هجر اياى المفراط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولى فان
 حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم وجود حروف الفعل

ولا مفصولا من المفعول أى من معموله باجنبي لأن معموله
بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما **ولا متأخر عنه**
أى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبنى زيدا ضربك لما مر من أن معموله
بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول قال التفتازانى والحق جواز
تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا لأنه مما يكفيه راحة الفعل وظاهر
اقتضاره على ما ذكرناه لا يشترط فى أعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال
وهو كذلك لأنه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك
وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فنع أعمال
المشغى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لأن لفظهما مغاير للفظ المصدر
الذى هو أصل الفعل فان ظفرنا فى كلام العرب بأعمال شئ من ذلك قبل
ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بأل و لكن
أعماله حاله كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه
أكثر استعمالا من عكسه ومن أعماله مونا وبأل لأن الفاعل عمدة
فإضافة العامل إليه أهم ولأن نسبة الحدث من وجد منه أظهر من
نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلا **نحو ولولا دفع الله الناس**
ربنا وتقبل دعائى أى دعائى إياك وأما أعماله مضافا للمفعول مع ترك
الفاعل فكثير نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام حج البيت من
استطاع إليه سبيلا وقد يضاف إلى الظرف توسعا يعمل فيما بعده الرفع
والنصب **نحو** عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا و أعماله حال كونه
منونا أى مجردا من أل والإضافة أقبل من أعماله مضافا وبأل
لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة **نحو** وأطعم فى يوم ذى سغبنة
يتيها أى أن يطعم يتيها و أعماله مقرونا بأل شاذ لبعده
عن مشابهة الفعل باقرانه بأل **نحو** قوله عجبت من الرزق
المسيء الله بنصب المسيء ورفع الله بالرزق الذى هو مصدر

وعرض بان الاضافة كالتعريف بأل فهذا بعد مع المصدر عن الفعل
واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون
بأل **قمة** يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كجبت من ضرب
زيد الظريف المجرول على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول
كأعجبني اكل اللحم والخبز المجرى ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر
بأن وفعل الفاعل و الثالث منها اسم الفاعل ولو مشى او
مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث فيعمل
عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع في الزمان
والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ويدخل
لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله **كضارب ومكرم**
اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على نة فاعل ومن غيره على نة المضارع
بإبدال حرف المضارعة ميما فكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغرا ووصف
لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء
فان لم يصغروا لم يوصف **فان كان** مقرونا بأل كالضارب
عمل عمل فعله مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا
او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الضلة ان تكون فعلا
كجاء الضارب زيدا امرا والان اوغدا او كان مجردا منها بشرطين
لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب كونه حالا او استقبالا لتحقيق
مشابهته للمضارع واعتماده ولو تقديرا على نفى نحو ما
ضارب زيد عمر الان اوغدا او على استفهام نحو ضارب
زيد بكر الان اوغدا ومهين خالد بشرا ام مكرمه اي امهين او على
مخبر عنه نحو زيد ضارب خالد الان اوغدا ومختلفا لوانه اي وصف
او على موصوف نحو مررت برجل ضارب عمر الان اوغدا و
منه ياطالعاجبلا اي يارجلا او على ذي حال كجاء زيد راكبا فربا الان
اوغدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى المنصوب

وقد قرئ بالوجهين أن الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره فان اقتضه
مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاسى خالد ثوبا الآن او غدا ولك
فى تابع المفعول الجرور باسم الفاعل كبتغى جاء وما الامن نهض الجرح
على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف
او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى
او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف فى الاول الكسائى فاجاز عمله محققا
بقوله تعالى وكتبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى الماضى
وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه على ارادة
حكاية الحال الماضية بأن يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر
عنه بالمضارع بدليل ان الواو فى وكتبهم للحال ولهذا قال ونقلهم
ولم يقل وقلبناهم وخالف فى الثانى الاخفش فاجاز عمله و احتج بقوله
خبير بنو لهب فلا تلك مبلغا مقالة لهج اذ الطير مرت
ولا حجة له فيه لجواز عمله على التقديم والتأخير يجعل الوصف
خبرا مقدما وما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
قال وتقدير خبير كظهير فى الملائكة بعد ذلك ظهير
وفعل على زنة المصادر كالصهيل والنبع والمصدر يخبر به عن المفرد
والمشئ والمجموع فاعطى حكم ما هو على زنته و الرابع منها المثال
ولو مشئ او مجموعا وهو ما احاسم حول للمبالغة والتكثير
فى الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثى الى صيغة فعال
بتشديد العين كضرب او فعول بفتح الفاء كضرب او مفعال
بكسر الميم كضرب والتقويل الى هذه الثلاثة بكثرة ولهذا وافق
جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها اوفعل بكسر العين
وبعداها ياء كسميع اوفعل بكسر العين من غير ياء كحذر والتقويل
اليها بقلة ولهذا منع بعضهم اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال
الخمسة نظرا الى انها لا تجرى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها

عنه وقدر والمنسوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على
اضلها وهو اسم الفاعل لا فادتها ما يفيد مكررا ولورود السماع به
نحو ما حكاه سيبويه **أما العسل فإنا شراب** بنصب
العسل وإنه لمخار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين
وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرضي وللشهور
ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة و الخامس منها اسم
المفعول ولو مشى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لن وقع
عليه ومثله بقوله **مضروب ومكرم** اشارة الى ان يضاغ
من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع ميم مضمومة
في اوله وفتح ما قبل آخره ولا يضاغ من اللازم الا بعد ان يعتدى بحرف
الجر اذ ليس له مفعول كمرو ربه او لهما او لهما او لهن ولا يثنى حينئذ ولا
يجع كالفعل بخلاف المصوغ من المعتدى **ويعمل عمل فعله** المبني
للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب
عبده وما سواه مما يتعلق بالرفع ان كان منصوبا لفظا وحلا **وهما**
احي المثل واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط فيه
لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول خاص
اضافته الى مرفوعة معنى اذا حوّل الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد
مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحوّل الاسناد ثم اضفت و
هو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة و السادس منها **الصفة**
المشبهة اسم الفاعل المعتدى لواحد في امور ستأتي
ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بالآتي
على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر **وهي الصفة المصوغة**
من فعل قاصر **تغير تفضيل** لا فادة نسبة الحدث الى موصوفها
على جهة **الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فعناه اثبات الحسن له و
استقراره في سائر اوقات وجوده لا انه يتجدد حادث ويدل على ذلك

تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد
الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق
به صدرك ثم أعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة
على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد
على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه تمت
وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ
منفهما ومنها انها للزمن الحاضر لا ترمي الى الماضي المستمر دون المنقطع
والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه
وسكونه وهو الغالب في المبني من الثلاثي كحسن وظريف و
مجارية له نحو طاهر وضامر واسم الفعل لا يكون الا مجاريا
و منها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها فرع
اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيد ان
ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه و منها ان معمولها
لا يكون اجنبيا بل سيبيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصول
ولو تقدير اكما في نحو زيد حسن وجهه اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا
كما يقال زيد ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على
الاسم فلا تقتضي حينئذ الاضميره او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق التشبه فلا يراد زيد بك فرح اذ عملها في الظرف
وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به
ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفصل ولو
ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تعرف بالاضافة دائما
وانها توثق بالالف وتخالف فعلها فنصب مع قصوره ونحو اضافتها
الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال داخله عليها
حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله و لمعمولها
بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان يرفع على الفاعلية

باتفاق بعد اخلاصها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او
على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها و ثانيها ان ينصب
على التمييز او على التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة
كزيد حسن وجهها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا
قال والثاني متعين في المعرفة و ثالثها ان ينخفض
بالإضافة اى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل
وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجهه او مضاف للجهد منها كالحسن وجهه
اب او مضاف للضمير الموصوف كالحسن وجهه او مضاف للضمير لا
كالحسن وجهه ابية لامتناع اضافة ما فيه أل شئ من ذلك واذا خفض
المعول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة
عين مرفوعة في المعنى وغير منصوبة وأعمل ان الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها وازداد دهاست و
ثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة
او جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها ايضا
ست حالات لانه اما بأل كالوجه او مضاف لما فيه أل كوجه الأب او
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابية او مجرد من أل
والاضافة كوجهه او مضاف للجهد منهما كوجه اب فالصور ست وثلاثون
صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت وبقية
جائزة الا ان فيها اقباحا وضعيفا وحسنا فالقيح اربع صور والضعيف ست
والباقى حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات و السابع منها
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرح كما
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة
لصاحبها على غيره في اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن
افعل سواء صيغ من فعل لازم كأكرم ام من متعد كاضرب واعلم

ولا يرد خير وشر فافهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر مخففا بالحدف
لكثرة الاستعمال ودما جاء على القياس واما قوله وجب شئ الى الانسان مائتا
فضرورة ولا يصاغ الا مما يصيغ منه فعل التجب كحساباتي في باب هـ و
يستعمل بمن ولو تقدير اجارة للمفضل عليه اذا جرد من آل والاضافة
نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لا بداء الغاية ارتقاء وانحطاطا
او للمجاورة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديرهم معها
على اسم التفضل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى استفهام فيجب
حينئذ كمن انت افضل ومن غلام من انت اجمل ومضافا للنكرة
مطابقة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذلك
التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى
زيدا وهندا والزيدان والهندان او الزيدون والهندات افضل
من عمرو واما قوله كأن صغرى وكبرى من فواقعها فاما المحن او لم
يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهندا افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا
اول كافرية فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر
و يستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا موصوفة افراد او تذكرا
وفعيلهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
او الافاضل وهندا الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات
او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان اى المطابقة اجراء له
مجري المعرفة بال نحو اكا بر مجريها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجري
المجرد نحو ولتجدنهم احص الناس نعم ان استعمال فعل غير تفضيل وجبت
المطابقة كقولهم الناقص والاشبع اعد لا يفي مروان اى عاد لا هم اذ ليس
فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للبرد
وفي هذه الحالة والتين قبلها لا يستعمل بمن وأعلم انه ينصب التمييز

والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول له ولا معه ولا المطلق
ولا المفعول به على الأصح **مطلقا** أى سواء كان ظاهرا
 أم غيره بل يصل إليه باللام كزيد ادعى للعلم وأبذل للمعروف وأبالباء
 كخالد أعرف بالحق وأجمل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنتين
 نصبت الآخر بفعل مقدّر كزيد أكرى للفقراء الثياب أى يكسوهم شيئا
 وأجاز بعضهم نصبه به مطبقا ونقله المصنف في حواشى التسهيل
 عن ابن مسعود وبعضهم أن أوّل بما لا تفضيل فيه قال الدما ميني
 وهذا رأى حسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى
 ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه إذا حمل
 الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك أن ما في الشرح من حكاية
 الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة
ولا يرفع في الغالب أسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا
 لكونه ليس له فعل بمعناه **الآفي مسألة الكحل** فانه يرفع
 ذلك إجماعا لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها أن يكون
 صفة لاسم جنس مسبوق بنفى أو شبهه ومرفوعة اجنبيا مفضلا على
 نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين
 زيد وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل وفردت بالتأليف والأصل
 أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أو لهما الموصوف وثانيهما للظاهر
 كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من أمّا على الظاهر نحو من
 كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو ذى الحل نحو من زيد ولم يقع
 هذا التركيب في القرآن ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ أو فعل
 خبره لثلاثين الف فصل بين الفعل ومن باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا
 في لغة حكاهما سيبويه نحو مرت برجل أفضل منه أبوه وعنها احتزن
 بقوله في الغالب **باب التوابع**
 وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتحد غير خبر

وإطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجازاً إذ لا أعراب فيهما
 تقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل
 فإن العامل فيه مقدّر خلافاً للبرء بدليل ظهوره في بعض المواضع
 ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا تقدّمه عليه كما
 يفهمه قوله **يتبع ما قبله في أعرابه خمسة** باستقراء
 نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها
 ستاً ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعاً والاولى
 ان يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق
 قيل هو الصواب لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في
 التسهيل أحدها **النعت** ويراد به الوصف والصفة **وهو التابع**
هذا كالجنس المشتق والمؤول به أخرج به غيره منها ما عدل
 التوكيد للفظ المشتق بقوله **المباين للفظ متبوعه** والمشتق
 ما دل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل
 والصفة المشبهة والمؤول به ما أقيم مقامه من الأسماء العارضة عن
 الاشتقاق كاسم الإشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب كجاء في زيد
 هذا أى الحاضر ورجل ذى مال أى صاحبه ورجل دمشق أى منسوب إلى
 دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى
 الله وقوله ولقد أمر على اللّيم يسبنى وكذا المصدر الملتزم أفراده
 وتذكيره فى نحو مرت برجل عدل أى عادل عند الكوفيين وذى عدل
 عند البصريين **وفائدته** حقيقياً كان أو غيره **تخصيص**
 المتبوعه ان كان نكرة كجاء فى رجل تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص لتقليل الاشتراك
 فى التكرات أو **توضيحه** ان كان معرفة كجاء فى زيد الفاضل أو
 الفاضل أبوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف أو مجرد **مدح**
 له نحو الحمد لله رب العالمين أو **ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 أو ترجم عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء أو **توكيد**

لما دل عليه متبوعة كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها ضربة
واحدة فلم يفد النعت الا بمجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امر الدابر له
وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاقلين والاخرين او تفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي وابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة
قال البدر الدمايني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من
ذكر يقال لك ارايت قاضي بلدا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه
وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في
مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للملح فان غرض المتكلم
اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه و
النعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد
من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر واحد
من التعريف والتكثير سواء رفع ضميره ام اسما ظاهرا فلا
تتبع معرفة بتكرة ولا عكسه نعم المعروف بلام الجنس يجوز ان يتبع بتكرة
مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب
في النعت ان يكون ساويا للمتبوعة في التعريف ودونه فهو بالرجل
اخيكم بدل ثم ان رفع النعت ضمير مستترا عائدا على
المنعوت تتبع منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاءني رجل
حسن وجهها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير و
التأنيث واحد من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع
فيصير لهذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من
التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كفعول بمعنى
فاعل وفعل بمعنى مفعول كاسراة صبور وجر مج او تأنيثه كرجل ربة
وهزة او امرأة ربة وهزة والاى وان لم يرفع ذلك بأن رفع
ظاهرا او ضميرا بارنا فهو بالنسبة الى الخمسة الباقية كالفعل
الحال محله فيفرد لرفع ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت

كررت برجلين قائمة امهما وبرجال قائم اباءهم كما في الفعل الحال عمله
 ويسمى حينئذ سببياً نعم ان رفع جمعا جازا ان يجمع جمع تكسير الجريانه بحرف
 المفرد بل يترج على الافراد ولهذا قال **والاحسن نحو جاء في**
رجل قعود غلانه بلفظ التكسير ثم **قاعدا** غلانه بالانفراد
 الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلانه لا قعدوا غلانه في
 اللغة الفصحى وقيل افراده ان جمع مطلقا الجريانه بحرف الفعل وقيل ان
 تبع مفرد او مشى ثم يلي افراده باتفاق **قاعداون** غلانه بجمع
 جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز
قطع الصفة ولو تعددت عن التبعية المعلوم موصوفا
 بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة المعلوم لا مرما
 رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا بتقدير
 فعل في حال الرفع والجر تقديره اعني في نعت التوضيح او
امدح في المدح او اذم في الذم او ارجم في الترم او غير ذلك
 مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدرا لا في نعت التوضيح والتخصيص
 واذا جرت الصفة على مشاربه او كانت للتوكيد او ملتزمة بالذكر كالجم
 الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفا الابهاء ولا فرق حينئذ بين
 تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما
 عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله
 رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة
 مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذا قطع مقتضى للاستئناف **فائدة**
 اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا
 ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من
 جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه
 لم ينعت به وما احسن قول القائل

اضمرت في القلب هو شأن مشغل بالفضول يوصف

وصفت ما اضمرت يوماله فقال الى المضمر لا يوصف
وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لانالة الاشتراك ولم ينعت به
لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة وقسم ينعت به ولا ينعت
وهو أى كبرت برجل أى رجل و الثاني من التوابع **التوكيد**
أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مراد به اسم الفاعل ويقال
فيه التأكيد والاول افع وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون
المتبوع على ظاهره و هو قسمان لانه أما **اللفظي** وهو اعادة
اللفظ الاول او موافقه ويمجرى فى جميع الالفاظ فيكون فى الاسم نحو قوله
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجا بغير سلاح
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمتنصل و فى الفعل وحده وفيه مع
فاعله وقد اجتمعانى نحو قوله
فلين الى النجاة ببغلق **اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس**
و فى الحرف نحو قوله
لا الا ابو حبحب بئنة الهاء اخذت على موافقا وعهودا
ومنه قوله اجل جيران كانت ابيمت دعاثره ويشترط فى الحرف
غير الجوابى ان لا يعاد الامع ما اتصل به كحببت منك منك وان زيدا
ان زيدا او انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ذلك ان تقول من
اين لهم ان التأكيد فى مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع
الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف
حيث لا لبس وقيد فى الارقتشاف والجامع بتم خاصة نحو والى لك فاولى
الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا اضربت زيدا اذ لو جئ به
لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الأمرة واحدة و
ليس منه ما كرر فى قوله تعالى **دكا دكا** لانه لم يؤت به للتأكيد
اذ مؤذاه غير مؤذى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها
الدك كعلته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزخشرى و فى قوله

صفا صفا لما مر بل على الحال ايضا اي مصطفىين او ذوى صفوف
 كثيرة وقيل ان المكر فيما ذكر تأكيد وعليه كثير من النخاة وجرى عليه
 في الشذوذ في نكادكا والختار في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكر
 وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر
 هذا حلوحامض او معنوى قسيم قوله لفظى وهو قيمان
 ما يقرر امر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر
 امره في الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول
 يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتضت
 على المؤكد بفتح الكاف لاحتمال ان الجاءى خبره او متاعه بار تكاب للجان
 فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال بما ظاهره الحقيقة وتكون العين
 مؤخره عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتماعا في اللفظ
 كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة
 في التعبير عن الجملة ويجمعان بجمع قلة على افعال بضم العين
 مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذاك مع الجماعة واجب
 ومع الاثنين ان يح ويديه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد وعمرو
 انفسهما او عينيهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم او عينهم
 وجاءت الهندات نفسهن او عينهن ويختصان بجواز جرهما بياء زائدة
 ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل لا بعد توكيده بمنفصل مطابق
 للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاء هما انفسهما وعلم مما رانه لا
 يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او
 نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع
 اثنين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التشبية جمع في المعنى
 و القسم الثاني يكون بكل وكذا جميع وعامة واسقطهما لغرابة
 التوكيد هما لغير المشئ من مفرد او جمع ولكن انما يؤكد بها ان
 تجزأ الغير اي كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما بنفسه

كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعث العبد كله
 او جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذا الالفاظ رفع توهم ان يراد
 بالمنتوج المخصوص اشتراط فيه ما ذكر ليتمكن توهم ارادة البعض بالكل
 فيرفع بالتوكيد و يكون **بكلا** و **كلتاه** اى للمثنى ان
صم وقوع المفرد موقعه ليتمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء
 الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاها اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما او
 يحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اخضم الزيدان كلاهما
 لعدم صحة ذلك لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم
 على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذاما ذهب اليه جمع والمنقول عن
 الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محققين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية
 لا للرفع الاحتمال **واتحد معنى المسند** الى المؤكد فلا يقال مات
 زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى
 يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمر وكلهم وجاء زيد وخالد
 كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة **يضغن** وجوبا **لضمير**
مطابق للمؤكد افراد وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ليرتبط به
 وليدل على من هو له كما مثلنا واما قوله يا شبه الناس كل الناس بالقر
 فكل فيه نعت اى الكاملين في الحسن كما في سررت بالرجل كل الرجل و
 يكون بأجمع للمفرد المذكور وجمعاً للمؤنثة وجمعهما
 فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعاً وجمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الأكثر الا بعد
 كل فلهذا كانت **غير مضافة** لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع
 والقبيلة كلها اجمعوا والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر
 ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
 التخصيص واجمع ترفع احتمال التقريب وهو مردود بقوله تعالى لا تخشونهم
 اجمعين اذ الانواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت
 وفهم من كلامه ان اجمع وجمعاً لا يشيان وان ما عداهما من الالفاظ التوكيد

معرفة واما اجمع فصرح في الشارح بأنه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا
تمة أكد وابتعد اجمع بالفتح فابصع فابتع وبعدها بجمع كتنعنا
 فبصعا فبتعنا وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا ولتمى قواجم اجمع تقول
 جاء القوم كلهم اجمعون اكتبون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
 التوكيد القطع الى الرفع ولا الى المنصب ولا عطف بعضها على بعض و
 لا ابتاعها النكرة بخلاف النعت كما قال **وهي بخلاف النعوت**
 المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف
 لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبغ اسم ربك الاعلى الآية **ولا يجوز**
ان تتعاطف المؤكدات بل تورد متتابعة دون فصل كما
 تقدم لاتحاد معناها فترلت منزلة الشيء الواحد واذنعت بمفرد وظرف
 وحالة قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف **ولا ان يتبعن**
نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة
وندر قوله

لكنه شاقه ان قيل ذارجب **يا ليت عدة حول كله رجب**
 واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصحى في
 الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من
 قل صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه
 التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب وردها ومن
 الوارد قول عائشة رضی الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة
 والتوكيد من الفاظ الاماطة كما في البيت ومن افشد شهرا مكان حول فقد
 حرفه قاله في الاوضح **والثالث منها عطف البيان** اي معطوف
 البيان سمي بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكانك رد دته على نفسه ولم
 يحتمل الى حرف لانه عين الاول **وهو تابع موضح** لمتنوعه ان كان
 معرفة او مخصص **ل** ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه

جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص
 وخرج بقوله موضع او مخصص بقية التواضع غير النعت وبما بعده النعت
فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة تقدمت في الفت **كاقسم**
بالله ابو حفص عمر فعرض عطف بيان لابي حفص ذكر لا يضاعفه
 وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف **وهذا خاتم حلال**
 فحدد عطف بيان لخاتم ذكره لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول
 والتذكير وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتكبرا
 وانه يكون في التكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وواجب
 البدلية فيها استند اليه المجيز محققا بان البيان بيان كاسمه والتكرار
 مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض التكرات قد يكون اخص
 من بعض والاخص يعين غيره **ويعرب بدل كل** من كلامه فيه
 من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل ذلك مطرد
ان لم تمنع الاستغناء عنه او **احلاله محل الاول** فان
 امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها
 عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة
 اخرى فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ وكقوله اي الشاعر
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
 فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة
 الوصف المفرد المقرون بأل الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو
 غير جائز كما تقدم وقوله
ايا اخوين اعبد شمس نوقلا اعبد كما بالله ان تعدا تحاربا
 فعبد شمس ونوقلا عطف بيان على اخوين لا بدل لان لافهما لوكا ناكذلك لكانا
 في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوقلا لانه مفرد معرفة ومما يمنع احلال محل
 الاول نحو يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال
 والنساء **تنبيه** تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لا بد

ان يكون صالحا للاحلال محل الاقل قال المصنف في حاشيته على التسهيل
وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد اجابوا
في انك انت كون انت تأكيد او كونه بدل لامع انه لا يجوز ان انت وقال
ابوسعبيد على بن مسعود في كتابه المستوفى الى ما يقال في نعم الرجل
زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرضا
وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه ليس مهذرا بالكلية لان قد
يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطناه
لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكرنا فرقا آخرين البيان والبدل يطلب
من المطولات و الرابع منها عطف النسق بفتح السين اسم
مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام اشقة اى عطف بعضه
على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
في الاتباع احد الحروف الاتية ثم العطف ما اللفظ وهو الاصل وشرطه
امكان تجميعه العامل الى المعطوف وعلى المحل وله شروط ثلاثة امكن
ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الإصالة ووجود المجتزأ
الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قمان
ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى
وأو وام وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا
والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين فى الحكم
لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ على صاحبه فى الحكم نحو فأنجينا
واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحق
نحو كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمر واحتمل
المعنى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلّة فجميعها للمعية
أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها فى كل
من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقد ذكرنا لها احدا

وعشرين حكما تختص بهما من بين اخواتها السنا بصدد ذكرها فعليك باللطو
والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكرى وأكثر
 ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب
 ان ابنى من اهل الآية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف
 عليه بلا مهلة لكنه في كل شئ بحسبه تقول قام زيد فمر واذ عقب
 قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذ التقم في البصرة ولا بينهما
 وترتج فلان فولد له اذ الم يكن بين الترتيج والولادة الامدة الحمل مع لحظة
 الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فبعنا ارنا
 اهلكنا فجاءها وقوله فجعله غشاء احوى فعناه فضت مدة فجعله او
 الفاء بمعنى ثم وقد تأتى للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على
 الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكره موسى ففضى عليه وقول
 كعب بانت سعاد فقبل اليوم متبول وقد تأتى الفاء لجرد السببية والربط
 لا غير نحو ان جئت فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل
 اطلاق قول ابن الحاجب في ماله ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب
وتم للجمع مع الترتيب كما تقدم و المهلة اى التراخي
 في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتبا ربه فتاب عليه وهدى
 وقد تأتى بمعنى الواو ونحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا
 وبمعنى الفاء كقوله

كهر الرديف تحت العجاج جرى في الانا ييب ثم اضطرب
وحق للجمع مع الغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في
 زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بأن ينقض ما قبلها
 شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون
 بعضا مما قبلها ولو تقدير ا كما في قوله
 القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى فعله القاها
 اذ المراد القى ما يشقله حتى فعله او شيها بالبعض نحو اعجبته في الجارية حتى

كلامها ويمتنع حق ولدها وشرط المعطوف بها ايضاً ان يكون اسماً ظاهراً
قال المصنف والضابط ان ماصح استثنائه صح دخولها عليه وما الا فلا
لا للترتيب فلا تنفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافاً للزغشري
لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت
ومات كل اب لي حتى ادم ومن ادعى انها للترتيب فمراده الترتيب بالذهبي
على سبيل التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتنا في المطول والكافي
في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرد فالاحسن اعادة الجار فراقبينها
وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كجئت من القوم
حق دينهم وستحسنه المصنف والدمايني وجنوده في الجامع ورده ابو
حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واولاحد الشيئين**
نحو لبثنا يوماً وبعض يوم **او الاشياء** نحو كفارتها اطعام عشرة
مساكين الآية مفيدة **بعد الطلب** اما **التخيير** بين
المتعاطفين نحو تزوج هذا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او
نحو والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشافعي وليس المراد بها
الاباحة الشرعية لان الكلام في معفو او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع
بل المراد الاباحة بحسب العقل وبحسب العرف في اي وقت كان وعند
اي قوم كانوا ومفيدة **بعد الخبر** اما **الشك** من المتكلم
كجاء زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في الشك
ويعبر عنه بالابهام نحو وانا وياكم لعل يهدي او في ضلال مبين او
التقسيم نحو الاسم تذكيرة او معرفة ومنه قوله

لنا ثنتان لا بد منهما صيد ورمح اشترعت ووسائل

قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد
تأتي بمعنى الواو لقوله جاء الخلافة او كانت له قدراً فان ثنتان الاولى
لا يعطف بأوبعد هـ التسوية للثاني بينهما لان او تقتضي احد الشيئين
او الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء على ائت او تعدت فان

لم توجد الهزمة جازا العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
نحو سواء على قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا
وقرأه ابن محيصن او لم يندزهم واما تحطئة المصنف لهم في ذلك فقد
ناقشه فيها الدماميني الثانية اذ انه عن المباح امتنع فعل جميع ما كان
مباحا باتفاق من البغاة وحكم الخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه
في المغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن
الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون لفناه عن الجميع
وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان يأخذ احدهما وهذا القول
جاريان في نحو ما جاء في زيد او عمرو. **وامر لطلب التعيين** ان
وقعت **بعدهزمة داخلية على احد المستويين** في الحكم في
ظن المتكلم نحو ان زيد عندك ام عمرو اذا كان عالما بان احدهما عند الخاطب
لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما لا بعندي احدهما لانه معلوم
للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى وتسمى حينئذ متصلة لان
ما قبلها وما بعدها لا يغنى احدهما عن الآخر فسميتها بذلك لامر خارج
عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهزمة في فادة الاستفهام وتسمى ايضا
بذلك ان وقعت بعدهزمة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر
نحو ما ادرى اقامت ام قعدت سواء عليك ام دعوتهم ام انتم صامتون فان
وقعت ام بعد غير هزمة التسوية وهزمة يطلب بها وبأم التعيين كانت
منقطعة بمعنى بل مختصة بالجملة نحو ام هل تستوى الظلمات اى بل هل و
قد تضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لا بل ام شاء اى بل اى شاء
او الانكارى نحو ام له البنات وكلم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم
المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فابعدهما منقطع عما
قبلها **وللرد** اى رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب
فيه لا فهو لنفى الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد او قلب

ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب او امر او نداء كزيد كاتب لا
شاعر رداعلى من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه
بالشعر فقط وذكر السهيلى والأبدي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق
احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد بخلاف لامرأة قال
فى الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجى العطف بها على معمول الفعل الماضى و
يرده قولهم نفعك جذك لاكدك و للرد عن الخطأ فى الحكم لكن
وبل واقعين بعد نفى او نفى فهما التقدير حكم متلوها واشتات
نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو وأبل عمرو ولا تضرب زيدا
لكن عمرا أو بل عمرا رداعلى من اعتقد ان الجاءى والمضروب زيد لا عمرو
فهما القصر القلب لا غير ومن ثم يجب الرفع فى نحو ما زيد قائما لكن أو بل
قاعد و شرط العطف بل لكن افراد معطوفها و وقوعها بعد نفى او نفى و
عدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او قلت واو او وقعت بعد اثبات
او امر نفى حرف ابتداء للاستدراك. **ولصرف الحكم عن المتلو**
بأن ينقل الى ما بعدها ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه
بل واقعة بعد ايجاب او امر كجاء زيد بل عمرو اضرب زيدا
بل عمرا ففادها نقل الحكم بالجحى والامر بالضرب عن زيد واشتات ذلك
لعمرو افهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب
البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل فى غير الايجاب
لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المرد كما بعد الايجاب فعلى
قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال
العرب على خلاف ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان
اتحد فى الزمان ولا يضر اختلاهما فى اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس
وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب إعادة النافض اذا اريد العطف
على الضمير المحمور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدى رحمه الله

والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لاشغى الظهور فلا يقدح اذا المسئلة
ليست قطعية فلينبغي المصير اليه ورفض القياس اذا لم يثبت لغوى و
الخامس منها **البدل** وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب الى
متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد
وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبيل بعد نفى
وبلكن وينفى الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف
والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصحيح
بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقديره ولهذا يقولون البدل
في حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها **بدل كل**
من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو فزان احدا ثاق و
جاء في زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يبطو عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجمله التي هي عين المبتدأ وثانيها
بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك
البعض نضفا او اقله اكثر على الصميم ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل
منه مذكور كآكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او مقدر نحو والله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا اى منهم فمن بدل بعض من
الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد
بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع
ومنع ادخال ال على كل وبعض هو مذهب الجمهور لانهما الاضافة وهى
لا تجماع ال كأمرو واجازة الاخفش والفارسي وثالثها بدل اشتمال
وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اى تعلق بغير الكلية والجزئية و
امره في الضمير كأمر بدل بعض من كل نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر ملابسته له بوقوعه فيه
ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اى فيه او الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير
وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا

جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضرابا ذلا يمكن فهم المعنى عند حذفه و
 امتنع نحو اسرجت زيدا دابة لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن
 استعماله بل لا يستعمل بتقدير ورود مثله يحل على الغلط او نحوه و
 رابعها بدل **اضراب** وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا
 علاقة بينهما ويسمى بدل البدل لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدوله ان يخبر
 بأخر من غير ابطال للأول ونفاه بعضهم واتى ان ما استدلوا به على ثبوت
 محمول على اضمار بل و خامسها بدل **غلط** وهو ما لا يقصد متبوعه
 بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر
 وعكس بعضهم لان الشعراء يقع عن ترو وفكر ونفاه بعضهم مطلقا و
 ادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب
 سيبويه والاكثرين جواز مطلقا و سادسها بدل **نسيان**
 وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده نحو قصد قتيلهم
 دينار هذا يصلح مثال للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم
 قصدا الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق
 بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى
 قوله **بحسب قصد الاول والثاني** وان يكون قصدا الاخبار
 بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا عن
 اللفظ الذي ذكر غلطاً وهو المبدل منه وهذا معنى قوله **او الثاني**
وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصدا الاخبار بالتصدق بالدرهم
 ثم يتبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد
 الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله
او الاول وتبين الخطأ في قصده والاحسن ان يعطف بالتابع في
 هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق **تمة** اعلم ان البدل يوافق
 متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير
 والافراد وضرهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون

احدهما مصدا او قصد به التفضيل ويخالف في التعريف والاظهار وضد
 فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن
 اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان
 كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر
 من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكنه
 خالفهم في الاوضح تبعه الابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر يبدل
 كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال في الجامع
 ويجوز قطع البديل ويحسن مع الفصل نحو يشر من ذلكم النار ويجب ان
 تتبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عند عدد وهو
 المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجرين على القياس
العدد من ثلاثة الى تسعة جار على خلاف القياس لانه
يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ولو مجازيا مفردا
 كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة و **سبع ليال و**
ثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة
امراة وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ان لم
 يركب بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على
 القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثاله فاعلى حذف مضاف الى
 عشر حسنات امثاله ولولا لاقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع
 حال مفردة في التذكير والتأنيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم
 يحذف للمعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر و
 عشر وفي الحديث وتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة**
 من واحد واثنين و **ما وازنه فاعل** من الفاظ العدد كشالث
 واربع الى عاشم يجران على القياس فيذكران مع المذكر ويؤنثان

مع المؤنث دائماً مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد
واثنان والمجزء الثالث والخامس عشر والسادس والعشرون وفي المؤنث
واحدة واثنان وثلاثة والمقالة الرابعة والخامسة عشر والسادسة
والعشرون واسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال
فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا
كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابغ
او يضاف لما اشتق منه فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير كرايع اربعة اى بعض جماعة منحصرة في اربعة و
هذه الاضافة واجبة عند الجمهور كإضافة بعض الى كله **او يضاف**
مادونه اى تحتها من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل
كهذا رابع ثلاثة اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تغلى ما يكون من
نجوى ثلاثة الالهو واربعم والاخسة الالهو سادسهم وتتعين اضافته ان
كان بمعنى الماضى والاجاز بتوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما**
دونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في
اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيد **او يستثنى**
من اطلاقه ثان فلا يجوز اضافته لمادونه ولا اعماله نص عليه سيبويه
واجازته الكساءى وحكاها عن العرب

باب في ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف فى معنى غير متمكن والا اعرب وسمى متمكنا
ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمى امكن والامنع الصرف وسمى غير
منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه
فرعيتان احدهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامها لان فى
الفعل فرعيتين عن الاسم احدهما لفظية وهى اشتقاقه من المصدر والاخرى
معنوية وهى افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الاسما فلا يكمل شبه الاسم

بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه القريعتان او ما قام
مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا ثنوين **موانع صرف**
الاسم وقسمي عللا تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو
فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم
وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والجمع
وهو فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه
من غيرها والتعريف وهو فرع التذكير والعدل وهو فرع المعدول عنه
والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون
وهو فرع الزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وقسمية كل واحدة منها
مانعاً وعللة مجازاً ذلك منها جزء مانع وجزء عللة والمناخ التام والعللة التامة
انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها
جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو احسن مما في الشرح ومن قوله
وزن المرب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زدت تأنيثها
لذكرها كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امشاتها على الترتيب
كاحمد فيه الوزن والعلبة واحمر فيه الوزن والوصف
وبعلبك فيه التركيب والعلمية وابراهيم فيه الجملة والعلمية
وعمر فيه العدل والعلمية واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل
والوصف ومساجد ودنانير فيهما الجمع اى صيغة منتهى
الجمع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف والنون وسكران
فيه الوصف والزيادة وفاطمة فيه التأنيث بالتاء والعلمية و
مثله طلحة وفائدة ذكره التنبيه على ان معنى التأنيث يكون مذكراً
ايضاً وزينب فيه العلمية والتأنيث المعنوي وسلمى فيه
التأنيث بالالف المقصورة وصحراء فيه التأنيث بالالف المذودة
ثان هذه الموانع تسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعها مانع

آخر وما لا بد فيه من جماعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمين يستغنى
 صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب
 او التأنيث والجمعة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يستغنى صرفه
 مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره الف و
 نون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال **فالف التأنيث**
 مطلقا كجرى واصدقا **والجمع الذى لا نظير له فى الأحاد** العزى
 اى لا مفرد على وزنه وهو ما اقله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلى الالف مكسور لا يعارض كصا بيج
 ودواب **كل واحد منهما على انفراده** يستأثر اى يستقل
 بالمنع من الصرف من غير جماعة مانع آخر لقيامه مقام علتين ما الالف
 فلا تها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأدنه بخلاف غيرها فى المؤنث
 بها فرعية لفظية وهى لزوم الزيادة حتى كأنها اصلية وفرعية معنوية
 وهى دلالة على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم
 النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سعى به كحضا ج منع الصرف
 نظر الى عمله وكذا لو طرأت تكيره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل
 ذاما لانه اعجمى حمل على موازنه فى العربية اعتدادا بشبه الجمع اولانه عربى
 جمع سر والة تقديرا **والبواني من الموانع لا يستأثر كل منهن بالمنع**
بل لا بد فى تحقيقه من جماعة كل علة المناسبة مانع
منهن احدا من اما **الصفة** وهى ما وضع لذات مبهمة
 باعتبار معوم معين مقصود بالوضع **او العلمية** وهى المراد بالمعرفة
 واما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر فى المنع ان يكون احدى علتين لفظيتين
 والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواني كلها
 لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان فهو كذلك و
تتعين العلمية مع التركيب اى المزجى المختوم بغيره كعدى
 كرب اذ هو مانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد

والظروف والاحوال فبعضها الاضافى فصرف والاستنادى فحكمى والافصح فى
 ان يعرب ثانى جزئيه اعراب ما لا يصرف ويبقى الاول على الفتح ما لو كان
 آخره ياء فيسكن **و مع التأنيث** اى بغير الالف لاستقلالها
 بالمنع كما مر سواء اكان علما المؤنث ام لمذكر زائدا على ثلاثة احرف ام لا
 الوسط ام لا اعجميا ام لا منقول ام من مذكر الى مؤنث ام لا لكن شرط تحتم التأنيث
 المعنوى فى منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كز ينب
 لتزيل الزائد منزلة التاء او تحركه الوسط كسقر لتزيل الحركة منزلة الزائد
 او الجمجمة كبلح اسم بلد لتزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث
 كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ وماعده
 ذلك من الثلاثى كهندي يجوز فيه الوجهان كما سيبحى واذا سمح بالمؤنث المعنوى
 مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا فائد
 اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على
 المعنى الذى يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
 ذلك او اما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك **و مع الجمجمة**
وعليته فى اللغة الجمجمة بان تنقل الكلمة وهى علم فى الجعم الى
 لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهى نكرة كلجاء وما كان نكرة فى
 لسانهم ثم نقل فى اول الحواله علما كبندار فيصرف ايضا لانثناء عليته فى
 لغة الجعم **وزيادة على الثلاث** كابراهيم بخلاف الثلاثى فيصرف
 وان كان علما فى لجممية كشتى وتعرف بحجة الاسم بامور منها اخر وجهه عند
 ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع
 فى كلام العرب كالنجيم والصاد كصولجان او والقاف كنجنيق او والكاف كسكره
 وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة محمد صلى
 الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها فى الصرف نوح ولود
 وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمداً
وافهم كلامه ان هذه المواضع الثلاثة لا يوثر شيء منها في المنع مع غير العلمية
وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التأييد
وهي الجمة في صنجة والصفة في قائمة ويصرف اذ ييمان اذا انكر وان وجد
فيه الجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة
لا تتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة
اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزفر فقد
وطبق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصرف عاريا من سائر
المواضع فان ورد مصرفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية
مانع اخر كطوى فان فيه مع العلمية التأييد باعتبار البقعة فلا حاجة
الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مشفى ثلاث ورباع
فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز
بعضم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع
الصفة احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في فعل بخلاف الوزن
المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمرو ضرب علمين او
كونه بالفعل الى كاصبغ واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان و
عمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا في وزن
فعالان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية واما احسان وشيطان فان
جعلان من الحسن والشيطن منعا او من الحسن والشيطن صرفا و شرط
الصفة اي تأثيرها **القول على وزن افعل** او على وزن
فعالان امران اصلها بان تكون الكلمة في الاصل صفة و
عدم قبولها التاء اما لانه لا مؤنث لها كما كبر كبرى الكثرة والحيان
كبير الحمية او لها مؤنث على فعلها الضم كأفضل او فعلى بالفتح كسكران
وغضبان وجميع ابنية فعالان مؤنثاتها على فعلى الاربع عشرة لفظة جاءت
مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

اجز فعلا لفعلا ت	اذا استنيت حبلانا
ودخنا فانا وسخنا ت	وسفيا نانا وصحيانا
وصو جانا وعلا نانا	وفشوانا ومصانا
وموتانا وقد مانا	واتبعهن نصرانا
وزد فيهن خصانا	على لغة واليانا

وفهم من كلامه ان الصفة المعارضة او القابلة للتاء لا اثر لها في المنع و
لهذا قال **فحريان وارمل وصفوان وارنب** اذا كان
صفوان بمعنى فاس و ارنب بمعنى ذليل اى ضعيف
منصرف لقبول الاولين التاء تقول عريانة وارملة ولعروض
وصفية الاخيرين اذ صفوان في الاصل وضع اسمها للجمح الاملس وارنب
وضع اسمها الدابة معروفة فلا اثر لطور الوصفية كما لا اثر لطور الاسمية
كما بطي وادهم وارقم و **يجوز في نحو هند** ما هو ساكن الوسط
وجهان الصرف لانثناء شرط وجوب تاثير التانيث للمعنوى
وعدمه وهو اولى نظر الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا
تحتنه واوجب السير في الصرف نظر الى ان ساكن الوسط قابل احكام العلتين
فتساقط فبقى بلا سبب واجرى المبرد والجرجي الوجهين في نحو زيد اسم
امراة بخلاف **زينب وسقرو بلخ** وزيد اسم امرأة فانها
ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تختم منع صرفها
كما تقدم **وكعمر** في منع الصرف للعلية والعدل عند جمهور
بنى **تميم باب حذام** وهو ما كان علو زن فعال علما المؤنث وهو
معدول عن فاعلة ان لم يختم براء فان ختم بها كسفار بنى
على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا **وامس لمعين**
بان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه ال وهو الاس
ان كان مرفوعا نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين فان كان
منصوبا او مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا

فبعضهم اى تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما
 اى فى باب حذام وفى مسيل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا
 وقد مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة و كسر **سحر** عند الجميع
 من العرب ان كان ظرفا معيننا بأن يراد به سحر يوم معينه وهو
 معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهماى
 نكرة صرف نحو نحييناهم بسحرا ومستعلا غير ظرف وجب تعريفه بأل او
 بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بأل او مضافا صرف ايضا
 كجئتكم يوم الجمعة السحر او سحره

باب فى ذكر صيغتي التعجب

وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب نفعال يحدث فى النفس
 عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذ ظهر السبب
 بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما
 ورد منه فى كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى مخاطب
 امرئ يحبان يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة
 نحو كيف تكفرون بالله و سبحان الله ان المؤمن لا يخفى الله دره فارسا
 ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقصر منها هنا على صيغتين لاشتهار
 هما فقال **التعجب له صيغتان** وضعا لانشائه احدهما
ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ اعرابه
 ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها وحكى عن الكسائى
 انها لا موضع لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة بمعنى شئ
 وسوغ الابتداء بها تضمناها معنى التعجب **وافعل فعل ماض** غير متصرف
 النروعة مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى عفوان الله واما قوله
 يا ما اميلج غزا فاشد لنا نشاذ **وفاعله ضمير** مستتر مفرد
 وذكر غائب لا يتبع بعطف ولا تأكيد ولا بد عائد على ما ولهذا اجمعوا
 على اسميتها **وزيدا** منصوب بأفعل على انه مفعول به لتعدى

افعال هزلة الثقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها وعند
 الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة
 بمعنى شئ والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شئ عظيم و
 عند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
 والفعل خبرها والتقدير اي شئ احسن زيدا اي جعله حسنا قال ابن
 الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها
 الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعث فعل ماض و
 فاعل يعنى في الاصل اذ اكنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا و
 الثانية افعل به كاحسن يزيد وهو بمعنى ما افعله
 فمدلولهما من حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر و
 ليس بأمر حقيقة اذ لا معنوله واصله عند سيبويه افعل
 بصيغة الماضي وهزلة للصيغة اي صار ذا ذا كاعند
 البعير اي صار ذا غدة واقلت الارض اي صارت ذات بقل
 واشمرت الشجرة اي صارت ذات ثمرة فغير اللفظ من صيغة
 الماض الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا
 لاصلاحه لان افعل لم تغيرت صيغته فتح اسناده للظاهر
 لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صوتا للفظ من الاستقبال فمن ثم
 اي من اجل ذلك لزممت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل
 ان وصلتها بخلافها في فاعل كفى فيجوز تركها كقولهم
 كفى المشيب والاسلام للردء ناهيا وذهب جماعة الى ان الجرور بالباء في
 محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا
 يكون افعل امر حقيقة لا خبر وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك
 الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا احسن احسن يزيد وعند
 بعضهم ضمير المخاطب اي امر لكل واحد بأن يجعل زيدا احسنا بأن يصفهم
 بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل يا هذا

ويأرجلان فيرجال حسن يزيد ولما شارك أفعل التفضيل فعلى التجب فيما
 يبنيان منه ضمير اليهما حفظ على الاختصار فقال وإنما يبنى قياساً
فعل التجب وأفعل التفضيل من فعل متصرف فلا يبنى
 من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبش ثلاثي مجرد فلا يبنى من
 رباعي مطلقاً ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وقد حرج وانطلق واستخرج
 مثبت فلا يبنى من منفى وإن لم يكن ملازماً للنفي نحو ما ضرب زيد
 وما عاج بلد واء أى ما انتفع به متفاوت في المعنوى قابل للتفاضل
 بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفقى لأن حقيقتهما لا تقاوى
 فيها **تأمر** فلا يبنى من ناقص ككان وكاد مبني للفاعل فلا
 يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فإن من
 اللبس بأن كان ملازماً للبناء للمفعول خاز ذلك وقد سمع من كلامهم
 ما اشغله وما اعجبه برايه وبما اعناه بجاهتك من شغل واعجب عفى
 بالبناء للمفعول ويجرى على ذلك ابن مالك وولد له ليس اسم فاعل
على وزن أفعل ويعبر عن هذا بأن لا يدل على كون أو عيب
 فلا يبنى ما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم
 الفاعل وقيس عليه فعل التجب لتساويهما وزناً ومعنىً ويجريانها
 مجرى واحد في أمور كثيرة قاله ابن مالك **قنبيه** إذا اردت
 التجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد
 أو اشد أو شبههما واجعل مصدر العادم منصوباً بعد اشد ونحوه فيهما
 ومجروهما غالباً بعد اشد ونحوه تقول زيد اشد بيضاً وما اشد بيضاً
 واشد ديبياً وما أكثران لا يقوم وما اعظم ما ضرب وأما الجامد
 وما لا يتفاوت معناه فلا يتجب منه البتة قاله في الأوضح وإذا علم
 المتجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وأبصر أى بهم وقول
 على رضى الله تعالى عنه

جري لله عفى والجزاء بفضلہ ربيعة خير ما عفى وأكرما

اى ما اعفها وما اكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان الجوز
بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او
محرومة متعلقين بالفعل

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

الوقف قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة
في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام
ابداً لتاء التانيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات
الواو والياء اوحذفهما ابدال الهزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك
فيوقف **في الافصح** من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخو
تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقدير كحياة وقناة فان اصل هذه الالف
حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اى بابدال التاء هاء فرقاً
بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لوقا لوانى
ضربت ضربة لا التيس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكناً صحى
كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف
في الافصح على نحو **مسلمات** مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به
بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعاً فكيف
ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض كسلمات
هيمات وأولات وعلى نحو **قاض** مما هو منقوص منون غير محذوف
العين **رفعاً وجراً بالحذف** اى بحذف الياء لان التنوين باق
تقدير او هو الموجب المحذف تقول هذا قاض ومردت بقاض وفهم من
كلامه انه اذا وقف عليه نصباً لا تحذف ياؤه كما سيأتى ومثله في الحذف
عند سيبويه المبادئ المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف
تغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار التحليل اثبات الياء لانها انما
تسقط للتنوين وهو منتف في المبادئ المقصود وعلى نحو **القاضى**
مما هو منقوص مقرون بأل فيهما اى في الرفع والجر بالاثبات

ثلثاء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع
 اثباتها واما المعروف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكللامهم قد يشعر بان
 المحذف فيه ارجح من الاثبات وقد يعكس الامر فيهن
 فيوقف في غير الاضمح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الرازي
 الله انجلك بكفى مسلت من بعد ما وبعد ما وبعدت
 كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت
 قال ابو جيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت
 الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناء
 من المكرمات وحكى عن طي كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان وعلى
 نحو قاض رفعا رجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد
 روى عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن وعلى نحو القاضى فيهما بالحدف
 فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال
 لينذريوم التلاق وليس لك في نصب نحو قاض متون
 ونحو القاضى غير متون الا اثبات الياء لكن المنون
 لا يبدل تنوينه الفاء فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياءه فيقال رايت
 القاضى واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى فيك المنسوب
 المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود
 ويوقف على اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها الفاء تشبيها
 لنونها بتنوين المنسوب لان صورتها صورته لفظا وعلى نحو
 لتسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك ولا يكون
 للفعل على الاسم مزية وعلى نحو رايت زيد ما هو منصوب
 بالفتحة متون مجرد من التاء بالالف اي بابدال تنوينه الفالان
 الثنوين حرف جى به للدلالة على الامكانية وليس في ابداله الفائق لمخلاف
 المرفوع والمجرور المتونين فلا يبدل الثنوين في الاول واو لا في الثاني
 ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف صد

في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزیدی لانه
 يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه
 وقيل يحذف من غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة
 الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف
 عليهم بالالف كما يكتبون بها اذا الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب
 كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها يتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك
 كتب من ابنك بهزرة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بدء منه لو كتبت انا
 زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها
 كذلك ونحو اخت ومسلات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك
 ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لان الوقف عليهما
 كذلك ومن النحاة من يكتب اذ بالنون لانها من نفس الكلمة تكون من وعن
 وهو الاولى للفرق بينهما وبين اذا التي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة
 بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضر بن زيدا واضرب بن
 عمرا فتكتب بالنون على الاصح لتلايلتس امر الواحد اوفيه بأمر الاثنين
 اوفيهما في الخط وتكتب الف زائدة في الخط بعد واو الجماعة
 المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقولوا او امر كقولوا او مضارع كلن
 يقولوا فربما بينا وبين واو العطف قال الجار بردي فانه وان لم يحصل
 التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف
 لكن قد يجرى من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جاد واو سادوا
 فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طرداله دون الواو الاصلية
 في ابنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد يدعو ويغزو لعدم
 الالتباس وان قدما الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغزو ودون والجماعة
 غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد
 تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا الواو الجمع زدت الف لان الواو حينئذ
 متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء ما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو

المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فنتهم من يكتب بعدها الف كما في الفعل
 والاكثر يحذفونها لفظة اتصال واو الجمع فلاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان
 وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره
 وزواله بالقارئ وترسم الالف المتطرفة في الخط ياء عند
 الجمهور أن تجاوزت الالف الثلاثة الأحرف بأن كانت
 رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء اكانت نائدة للحاق امر لتأنيث
 أم لغير ذلك وسواء كان ما هو فيه فعلا كاستدعى واستقصى او
 اسما كالمتقصى والمصطفى فان كان قبلها ياء رسمت الف كدنيا
 ومجيا واحياء كراهة اجتماع ياءين في الخط الا يحى ويحي علمين فيرسمان
 ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا الثقل الفعل والصفة
 وكون الالف اخف من الياء او لم تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها
 الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء اكان ذلك في فعل كرحى وهذا
 ام اسم كالبحى والفقى فان اتصل بالالف ضمير متصل فالتخارص رسمها
 الف كرماء واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الف على حالها
 في غيره اى غير ما مر بأن كانت ثلاثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها
 ضمير متصل ام لا وسواء اكان ما هو فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالقفا
 والعصا ثم اشار الى ما يتعرف به الواوى من الياءى بقوله و
 ينكشف امر الف الفعل بالتاء اى باتصال تاء الفاعل به ففيها
 ظهر فهو اصله كرميت وعفوت فعلم بالاول ان الف هى منقلبة
 عن ياء وبالثانى ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان
 اعم لشموله فحور مين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع كيرحى ويعفولان
 الناقص الياءى مكسور العين والواوى مضمومها ويكون الفاء او الواو على لان
 اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما فاءه ولا مه واو ويكون العين
 واو اكسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولا مه واو
 و امر الف الاسم بالتثنية فمما ظهر فيها فهو اصله كحصىين

وقتيين فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا
 بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات ويكون الفاء والعين واو المامر
 وشذ نحو القوي والصوى فان جهل حال الالف امنقلبة عن واو او ياء بأن
 لم يكن معها شئ من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمكى والا
 بالالف وانما كتبوا لدى بالياء لانقلاب الفاء ياء مع الضمير في لديدك وكلما
 يكتب بالالف اذ الميرضف الى ضمير لان الفاء منقلبة عن واو وعندي البعض
 واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة الفاء والى وعلى لانقلاب
 الفاء ياء مع الضمير في اليك وعليك وحقق جملا على الى لانها بمعناها
فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وتمامه
 تم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة
 في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق
 بالسكون ويسمى بالخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة
 بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم
 لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيدييه
 انها زيدت متحركة بالكسرة القوية اعدل لانها تحتاج الى متحرك السكون
 اول الكلمة في زيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تنقح تخفيفا
 وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رابعا ولا خوف
 غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيبي بل تكون في مواضع اشار اليها والى
 بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم مبتدأ خبره سيأتى واصله
 عند البصريين فهو كقولنا لتكسره على اسماء وتضغيره على سمي حذف
 لامه للشغل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين
 لتعاقب تلك الحركات عليها اثراتى بالهمزة في اقله بكسر لها وضم
 وهو قليل والجور في محل نصب على الحال و همزة است وهو
 الذي اصله مسته بفتح اقله وثانيه لتكسيره على استاه وتضغيره على
 سنيه وابن اصله بنو بفتح اقله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن

افعال حذفت لامه تقفيا واسكنت فاؤه لتكون الهزة عوضا عن المهدوف
 ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن واينهم هو ابن زيدت فيه ميم
 المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة ليمه في الاعراب كما في
 امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هو بدل من العين في فم لان ذلك يقتضيه
 سقوط الهزة لانها عوض وابنة اصله بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن
 فالتياء للتأنيث بخلاف تاء بنت واخت فالهظ بدل من اللام للتأنيث
 لمكون ما قبلها ولانه لو سمي بهما رجلا وانما استفيد التأنيث من
 صيغتهما وامرء وامرأة اصلهما امرء وامرأة وهما لغة اخرى سكن
 اولهما ثم زيدت فيه هزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لهما
 هزة ولحقهما التقفيف فيقال مرومة فجر يا بحر ي ابن وابنة وتثنية هـ
 اى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان هزاته هزمات قطع واثنين
 واثنين اصلها ثنيان وثنيتان كجلان وشجرتان لانها من ثيت
 فحذفت اللام واسكنت الفاء وحى بهزة الوصل والغلام ونحوه مما
 بدى بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طى وحير واللام الموصولة
 والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال
 وايم الله بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر
 هزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سياتى وهو مشتق من اليمن بمعنى
 البركة والاستعمال في القسم فاذا قال المقسم ايم الله لانفعلن فكانه
 قال بركة الله قسى لانفعلن والضمير في قوله بفحتهما عائدا الى الغلام
 وايم وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايم الله برحمان
 كما افهم قوله اوبكر في ايم وفيه اثنا عشر لغزا جمعها ابن مالك في قوله
 هز ايم وايم فافتح واكر وام قل او قل ام ومن بالتثنية قد شكلا
 وايم اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلنا
 هزة وصل خير المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعى ويطرد
 قياسا في لام التعريف وميمه وفيها ذكره بقوله وكذا هزة الفعل

الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة
 فصل كما ستخرج وانطلق وكذا همزة امره كما ستخرج
 وانطلق و همزة مصدره تبع الفعل وهو مختصر في احد عشر
 بناء الافتعال كالاكساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستفرا
 والانفعال كالاحمرار والافعال كالاحمرار والافعال كالاعشيشاب
 والافعال كالاجلواز والافعال كالاقنساس والافعال كالاسلنقى
 من مزيد الثلاثي والافعال كالاحرنجام والافعال كالاقشعرار من مزيد
 الرباعي و همزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثانيا مضارع
 ساكن اللفظ عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل
 ويستثنى من ذلك حذف كل ومراد يصدق عليها ان ثانيا مضارعها ساكن لفظا
 مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة **كاقتل واغزو واغزي بضمهم**
 اى بضم همزهم مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في
 الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه
 كسر الهمزة واصله اغزوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى قبلها
 ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **واضرب وامشوا واذهب**
بكسر اى بكسر همزهم وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذلك في
 الثاني اذ ضمة شيبه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء
 فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانها
 تركوا فيه المراعاة فاجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة
 الوقف وفهم من المثال ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء اكان عين
 مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر
 او الضم **كالباقي** اى كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز
 اربعة احرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة
 واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل
 للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفاعل الى الفصحى نحو الحسن عندك

وأيمن الله يمينك لتلايل تبس الاستفهام بالخبر لا اتحاد حركاتها وحركة همزة
 الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ان يراده على هذه المقدمة والمسئولة
 من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب
 عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعة
 في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه
 معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من الثلاثة
 التي اذامات ابن ادم انقطع عمله الامنها ما كشف

فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنه
 بسم الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 ربنا وزعنا ان اشكر نعمتك التي
 انعمت علي وعلى والدي وان
 اعمل صالحا ترضاه و
 ادخلني برحمتك
 في عبادك
 الصالحين

وصله
 الله وسلم على اشرف
 المرسلين

٢ ٢
 ٢

يقول اسير الجناح كبير الجناح محمود العالم بلغه الله المأزب
 ووقاه كل ظالم - ان اجل ما تتسابق فيه الهمم ويسعى في
 ميدانه القلم التصدر لمحمد ذي الألاء القى قوجمت نحو كل
 انسان والنعم القى اعربت انه الواحد الديان والصلاة و
 السلام على مصدر كل فعل حمل وجر وظرف تنزل الدرجات التي
 ما غادر صيدها احدا الا وعمد - واله للتصبيين لجزم كلمة البهتان
 بخفض اعلام ذريها واصحابه الذين صرفوا همهم في استثناء
 كل عات تحقير به لا تنويها اما بعد فان علم الفهم من اجل العلوم قدرا
 واعظمها محاسن وفخرا يستقيم به النطق دون الخطا ولا جنة يمتد
 باع الافهام وتتسع الخطا وان من انفس ما ألف فيه قطر السدا
 لا امام هذا الفن المتفنن في سائر ابوابه الواقف على حقيقة خطائه
 وصوابه الامام جمال الدين بن هشام ولقد اعتنى بشرحه امه
 من اكابر الائمة ومن احسن ما كتب عليه سبكا وصناعه وابهج
 ما وضع له بلاغة وبراعة شرح الامام المدقق الفهامة والمحقق
 العلامة الامام الفاضل رحمه الله عليهما ورضوانه فلما حاز
 من المنزاي ما لا يحصر عدد ولا يحيط به حد احب كل من السيد النبيل
 والكمال الاصيل محمد افندي شاهين وحضرة المكرم ذي
 الاتقان احمد افندي عسيران ان يغزاطبعه ليكثر
 باشهارة نفعه رغبة منهما في الخير وقاهما الله تعالى من كل
 ضير فطبع على منوال عجيب واسلوب غريب مصححا على يدي
 الفاضل الالمعي والكمال اللوزعي الفهامة السيد احمد
 قاسم بلغه الله المغامر فاعتنى بتصحيحه حسب الطاقة البشرية
 والاعمال على قدرانيه ولما فاح منه مسك
 الختام قلت مؤرخا له بعد التماسه
 موفى في هذا العام

<p>قليلين في الفجور والسبقا ارتشف قطر الندى تجل الصدا فهو سفر وجهه اسفر عن وكتاب جل قدرا وسما زانة الحبر الامام الفاكي اعتنى فيها بعناء زائدا سادة الفخو عليها اقبلت وسقوا اذها فهم لما راوا فجزى الله امرءا بكثرة فالتزمه نحو منه طرفا</p>	<p>ورأى المهمة فيه ارتقى وارشق الفكرة فيه رشقا جمل الفجور ابدى فرقا عم غربا نفعه والشرقا بطروس سهلت ماشقا أوضح المصدر والمشتقا فعدت شرحا به يستقى علمه جتا كثيرا وسقا برقيق الطبع خيرا حقا عشق الطبع حلاها عشقا</p>
---	---

ثم قل للناس في تاريخه

ان شرح القطر طبع ارق

٥٠٨٥١ ٤٢٠ ١٢٠ ٣٠٠

١٢ ١١

فهرست كتاب مجيب الندا الى شرح قطر الندا

تأليف الشيخ الفاكهي

فصل عقده لانواع الاعراب

٢٣١

فصل في الاعراب التقديرى

٢٣٦

فصل في تقسيم الاسم

٥٣

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر

٨٠

باب في ذكر الفاعل واحكامه

١٠٣

باب في ذكر النائب عن الفاعل

١١٠

باب الاشتغال

١١٣

باب التنازع

١١٦

باب في ذكر المنصوبات

١١٨

فصل في الكلام

١٢٠

فصل في احكام تنويع المتادى

١٢١

فصل في ترخيم المنادى

١٢٣

فصل في الاستغاثة

١٢٥

باب في ذكر المحفوضات

١٣٢

باب في ذكر الاسماء العاملة

١٣٨

باب التوابع

١٥٨

باب في ذكر حكم الفاظ العدد تدكيراً وتأنيشاً

١٤٣

باب في ذكر موانع الصرف

١٤٥

باب في ذكر صيغى التجب

١٨١

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

١٨٣

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

١٨٨

